الباب الخامس

فى طريق المستقبل

(٢٤)

الحرية هى الضرورة الأولى

خلق الله سبحانه وتعالى آدم، وبحكمته البالغة سبحانه وتعالى كلفه، ووهبه من الفطر ما ينجز به التكليف.

قال تعالى ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوٓا۟ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّيٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِي بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٣١﴾ قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٣٢﴾ قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ أَنۢبِئْهُم بِأَسْمَآئِهِمْ ۖ فَلَمَّآ أَنۢبَأَهُم بِأَسْمَآئِهِمْ قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ إِنِّيٓ أَعْلَمُ غَيْبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ ﴿٣٣﴾ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِـَٔادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٣٤﴾ ﴾ سورة البقرة الآيات من ٣٠ – ٣٤.

الآية الأولى «٣٠» تبين أن قصد خلق آدم هو «خلافةً فى الأرض»، ولم يقل سبحانه وتعالى خليفة لى فى الأرض فهذه أكبر من آدم، وغيره ولا يطيقها، والله سبحانه وتعالى حى قيوم يدبر أمر ملكه كيف شاء فى الأرض، وسائر الأكوان.

والآيات الكريمة السابقة لم تبين حدود تلك الخلافة وماهيتها إلا أن الله سبحانه وتعالى فى سائر آيات القرآن الكريم بالأمر والنهى والموعظة والعبر فصّلها وأجلى الغامض منها رسوله الكريم ﷺ بسنته القولية، والعملية، والتقريرية.وكل رسالته، وحياته ﷺ كانت بيانا لها. كما أشارت الآيات الكريمة إلى الفطرة الأساس التى تمكن آدم من إنجاز ما كلف به ألا وهى «الحرية» حيث فهمت الملائكة ذلك من ربها، وأنه سبحانه مطلق عنان تلك الحرية لآدم أن يكون قادرا على الإصلاح والإفساد، ولا يكون ذلك ممكنا إلا بالحرية، والتى لم يتمتع بها الملائكة، وهم المسخرون للتسبيح والتقديس. ومن ثم تساءلت الملائكة

عن الجانب المقلق من الحرية ألا وهو إمكانية الإفساد فأقرهم الخالق سبحانه وتعالى على إثارتهم لقضية الإفساد هذه. ولم ينكر ذلك عليهم. إلا أنه سبحانه بيّن لهم أن قضية الإفساد هذه جزء من كل أكبر وأجلّ. وأنه سبحانه يعلم مالا يعلمون.وأن الحرية التى وهبها لآدم رغم إنّها تتيح إمكانية الإفساد إلا إنها طريقه إلى حيازة العلم والإبداع فيه. ورمز سبحانه وتعالى لذلك بتعليم آدم في أصل خلقه «الأسماء كلها»، ويا لحظ آدم وذريته، وبخ ألفٍ بخ لبنى آدم أن وهبهم الله تعلّم وكشف الأسماء كلها و«كلها» قول الرحمن سبحانه وتعالى محكما واضحا صريحا. إن هذا القول عظيم ثم عظيم، ويبين طريق آدم لإنفاذ تكليف الله، أى علم وسعى له دون حدود وحتى يوم الدين، والمهمة واضحة جلية «الأسماء كلها». ولنتأمل «كلها» هذه فى ميزان قائلها جل وعلا.

وأما قضية الإفساد فهى قضية جزئية فى مشهد أكبر منها وأجل، ويعالجها هدىُ الخلافة وتفاصيلها (القرآن والسنة). كما أنها قضية نسبية يحكم حجيتها عند الله العلم بها من عدمه ثم الاستطاعة. فإن كان الإفساد عن جهل به أو فوق طاقة المكلف يعفو الله عن ذلك بإذنه، وإن كان فسادا بعلم، ومقدرة فرحمة الله واسعة لمن استغفر وأناب، وإلا فكل نفس بما كسبت رهينة.

وعليه فإن الطريق لمعرفة الفساد من غيره هو العلم أيضا كما أنه الطريق لإنفاذ الخلافة أصلا، فبالعلم يميز الخبيث من الطيب، كما به أيضا تعرف القدرة على الفعل من عدمها. ونحن هنا بصدد الفهم لسنن كونية مؤسسة لقضية الإنسان كلها، والعلم المقصود إذا يتناسب مع هذه القضية الشاملة، ومن ثم يشمل علم السمع والعقل والحواس، وكل علم علمنا وسائله، وطرقه أم لم نعلمها ويكشفها قادم الأيام، والمهمة طويلة وجليلة وكبيرة «الأسماء كلها» والشاهد أن الآيات الكريمة تبيّن لنا بجلاء ما يلى:

١ – أن قصد الخالق سبحانه من خلق آدم (وذريته) هو الخلافة فى الأرض، و«الخلافة» دون ضمير الإضافة لاسم الجلالة.

٢ – مفردات هذه الخلافة، وبيان تفاصيلها وحدودها حواها القرآن والسنة النبوية، وكل القرآن والسنة بيان لها.

٣ – يبيّن سبحانه أن الهبة المميزة «الجديدة» والتى وهبها لآدم، وأثارت تساؤل الملائكة هى الحرية.

٤- يبيّن سبحانه وتعالى أن «الحرية» برغم أنها قد تُحدث بعض الفساد فإنها طريق آدم لكشف العلم وتوريثه (الأسماء كلها).

٥- يبيّن سبحانه أن آدم بالحرية والعلم مخلوق فريد جديد مكرم، ومن ثمّ أمَر الملائكةَ -كما أبى رئيس الجن إبليس - السجود له.

كما أن من متواتر القرآن والسنة بيان حرية الاختيار لبنى البشر، وحثهم على العلم والاستزادة منه، ولا حاجة بنا للاستشهاد. وعليه نستنتج مما تقدم ركنية الحرية، وضرورتها السُّننيّة فى تحقيق قصد الخالق من خلق آدم ألا وهو «الخلافة فى الأرض». فالحرية هى الباب الأساس لكشف العلم وتطويره والإبداع فيه.

فكيف يقوم بهذا إنسان دون حرية الحركة والنظر، والتأمل والفكر والتجربة؟! ثم معرفة نتائج حركته من صحة أو خطأ، وامتلاك الحرية أيضا لدعم الصحيح وتطويره، والرجوع عن الخطأ وتصويبه كما أن العلم والحرية فى علاقة تكاملية جدلية ليس لها حدود فكلما ازداد الإنسان علما اتسعت حريته وآفاقها، وفتحت أمامه أبواب فيها لم تخطر على باله قبل ذلك، ثم بهذه الحرية المتسعة وأبوابها يتحرك لعلم جديد، وتنقيح وإحسان فى علم سابق إذ إنّ فطرة الإنسان والذى أثبتها الوحى، وكذا تاريخه على الأرض اقتضت تدرجه فى العلم من البسيط إلى المركب، ومن ثمّ نمو حريته كذلك، وهكذا دواليك بتبادل التأثير والتأثر بين الحرية والعلم، ومن ثم بناء الخلافة فى الأرض قصد الخالق سبحانه وتعالى الأساس.

ومن العجيب الطريف أن وضع بعضُ المفكرين الجبريين خطأ حقائق العلم فى تضاد مع الحرية، وقولهم: إنّ كل ما فى الكون له سنن لا يحيد عنها علمناها أم لم نعلمها، ولا حيلة للإنسان أكان حرا أم لم يكن أن يزحزح أيًّا من تلك السنن قيد أنملة، ومن ثم قالوا: إن هذه الحتمية العلمية فى تضاد مع الحرية! حقا إنّ السننية من الأزل إلى الأبد لا جدال فيها.

قال تعالى ﴿ فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا ۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَحْوِيلًا ﴾ فاطر ٤٣.

إلا أن سرمدية السننية ليست هى موضوع الحرية الإنسانية، بل موضوع الحرية ومجالها هو كشف تلك السنن لا تغييرها. أى كشف العلم المجهول شيئا فشيئا، ثم توظيفه فى تقنيات يَعْمُرُ الإنسان بها الأرض، ويدير مرافقها، ويقوم بذلك برغم ضعفه وقصر عمره

مستعينا بحريته، حيث يجرب ويخطئ عشرات المرات ثم يصيب في نهاية المطاف، ويكشف العلم ويورثه إلى أخلافه متجاوزا عمر الفرد القصير إلى عمر الإنسانية الأطول والأرحب. والغريب فيمن وضع حتمية العلم فى تضاد مع الحرية أنها تقلب انتصار الحرية فى كشف العلم إلى قيد وهزيمة! وكأن حقائق الكون تقدر بالعشرات أو المئات وفور كشفها يخضع الإنسان لحقائقها وتصبح حريته باطلة عن العمل! سبحان الله!

والحقيقة إن ما يكشفه الإنسان بعقله وحريته من حقائق العلم هو نصر حق ومصدًقا لقول الله تعالى: ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ﴾ الآية ٣١.

كما أن هذا التراكم العلمى المكشوف هو المعين الأول للعقل والحرية على مزيدٍ من الاتساع ومزيد من الكشف والانتصار.

وحقائق العلم فى الكون لا تحصى.

قال تعالى ﴿ قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا ﴿١٠٩﴾ ﴾ الكهف ١٠٩.

وقال تعالى ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٧﴾ ﴾ لقمان ٢٧.

وقال تعالى ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ ۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٥﴾ ﴾ الإسراء ٨٥.

وسوف يتعبد المؤمنون بتلاوة الآية «وَمَا أُوتِيتُم مِّن الْعِلْمِ إِلاَّ قَلِيلا » وحتى قيام الساعة أى إن البشر لن يكشفوا من العلوم نسبة لسعة علم الله وحتى قيام الساعة إلا أقل القليل!

ومن ثم ستبقى الحرية والعقل، وبالتفكير والتجربة والخطأ تكشف مزيدا من العلم، وتحقق مزيدا من الانتصارات بل تتسع فى القدرة والأفق والفهم وتتحقق وتتجلى فى صور أبهى وأزهى، وأبلغ حتى تبلغ أقصاها.

قال تعالى ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَٱزَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَآ أَنَّهُمْ قَٰدِرُونَ عَلَيْهَآ أَتَىٰهَآ أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَٰهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ ۚ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ يونس ٢٤.

ولن تحال الحرية والعقل إلى التقاعد يوما عند تشبع الأرض بالعلوم كما يزعم المتشائمون، ولن يحالا لذلك إلاّ عند الساعة! هذا من جانب الحرية وعلاقتها بالحتمية العلمية،

وأما فيما يخص علاقة الحرية بالمخلوق المفكر حائز العلم وهو الإنسان: لا شك أن فى خلقه سنن سارية ثابتة جارية على كل مفرداته إلا إنه يتمتع بالحرية التى هى أحد هذه السنن وأجمعها وأبعدها أثرا.

وفعل الحرية فى حياة الناس يشاهده الخاص والعام، ومن أسباب ذلك ما يلى:

١- إن السنن (القوانين العلمية الجامعة) التى تحكم كينونة الفرد البشرى لا تكاد تحصى لكثرتها وتداخلها.

٢- حرية الإنسان هى أحد هذه السنن بل أبرزها، وموقعها هو موقع القائد المنسق بين تلك السنن جميعا. فهى تُفعّلُ بعضها فى أوقات، وتكبِتُ بعضها فى أوقات أخرى وذلك بالإرادة التى هى أداة التنفيذ تحت إمرة سنة الحرية فى شخصية الآدمى.

٣- كما أنّ النشأة، والتربية والعلم تؤثر قوة، وضعفا فى حضور تلك السنن، وجاهزيتها للفعل فتعلو الخيرية مثلا أو تنقص، ويكبت الجهل أو يظهر، وينبذ الظلم أو يستمر وهكذا.

٤- الحرية فطرة حاكمة، وسنة قائدة وهى تشبه قائد الأوركسترا فى وجود الفرد فرغم إن العازفين قادرون على خيارات كثيرة فى العزف فإن القائد (الحرية) يختار تركيبا معيّنا بذاته من الأنغام ويأمر به، وبهذا يحقق حريته ولا يقع فريسة الحتمية العلمية المزعومة.

وقد توصّل بعض الفلاسفة وبالعقل المحض لهذه الحقائق، وإن الحرية هى الطريق لكشف العلم والمعرفة والإبداع فيهما. كتب د. زكريا إبراهيم فى (٣٧ – ص ١٤٩):

«وهنا يمكننا أن نشير إلى مذهب لكييه Lequier فى الحرية، وهو ذلك المذهب الذى يحاول أن يجعل من الحرية نفسها شرطا ضروريا للبحث عن الحقيقة أعنى «شرطا إيجابيا» (positive) يجعل منها أداة أو وسيلة للمعرفة».

وفى موضع آخر (٣٧ – ص ١٥٠) يقول: «وقد تأثر رونوفييه بنظرية لكييه فى الحرية فذهب على أن حرية الإرادة ليست ينبوع الحياة الأخلاقية فحسب بل ينبوع الحياة العقلية أيضا».

وفى موضع ثالث (٣٧ – ١٥٠) يكتب «هنا يقول رونوفييه مستوحيا بلا شك لكييه أن الحرية مبدأ يثبت ذاته فهى الأصل فى الأحكام المنصبة على صواب أو خطأ كل المبادئ التى يرقى إليها العلم، وبالتالى فإنها مبدأ المعرفة».

ولا يظنـنّ أحـد أن غفلة الناس عن هذه الحقائق، والسـنن الربانيـة يؤثر فى النتيجة شيئا:

قـال تعـالى ﴿ وَٱللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰٓ أَمۡرِهِۦ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ ﴾ يوسـف ٢١.

وقال تعالى ﴿ وَمَن يَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسۡبُهُۥٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمۡرِهِۦۚ قَدۡ جَعَلَ ٱللَّهُ لِكُلِّ شَيۡءٖ قَدۡرٗا ﴾ الطلاق ٣.

والعبرة بمن يكون سـباقا مأجورا للقيام بالتكليف دون تخاذل أو معاندة.كما أن التذرع بسـد الطريق على الفسـاد لكبت «الحرية» لا يعدو أن يكون ذات التسـاؤل الذى أشارت لـه الملائكة عند الخلق الأول. ورد عليه الخالق سـبحانه وتعالى حيث بيّن أن ذلك اعتبار صحيح إلا إنه ثانوى إذا قورن بالمهمة الشـاملة التى تضطلع الحرية بها فى كشـف العلم وقيادة الخلافة.

كما أن المعلوم من تجربة البشرية أن الفكر والنظر والتجربة تسبق الوصول إلى العلم، وكلٌ مـن ذلك عناصر عديدة، وطرق مضنيةٌ طويلة، وكل يمر بصواب وخطأ. بل الخطأ فيه أكثر تشـعّبا من الصواب بأضعاف! فالجزئية الواحدة فيها صواب واحد لا غير. وأما ما حولها من ظنون مرجوحة لابد من إلغائها يعدُّ بالعشـرات، ومن ثم وفى واقع الحال يسـتخلص الصواب من محيط الغموض كما يسـتخلص الخاتم من كثيب أو اللؤلؤة من بحر. ولقد أشـار الوحى لذلك إذ قال سـبحانه وتعالى ﴿ وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمۡ عَن سَبِيلِهِۦۚ ذَٰلِكُمۡ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ١٥٣ ﴾ الأنعام ١٥٣.

وفحوى الآية الكريمة: أن الحق الصحيح (الصواب) طريقٌ واحد، وأما الباطل (الخطأ) طرق كثيرة لا حصر لها.

كما أشـار رسـول الله ﷺ إلى ذلك فى حديث رسمه بيده الطاهرة إذ بينّ أنّ الصراط خطٌ مستقيم، وغيره خطوط متفرقة فى كل اتجاه: والشاهد أن طريق العلم، وحرية البحث والنظر يحتم دائما خوض بحر من الخطأ للوصول إلى الصواب المختلط به. وليس عند البشر ابتداءً القدرة على الفرز الآنى التلقائى – فتلك كن فيكون ليسـت إلا لله وحده – بل كدح ومعاناة وأمانة عرضها الله على آدم فقبلها، وعليه تبعات ما قبل.

قال تعـالى ﴿ إِنَّا عَرَضۡنَا ٱلۡأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَٱلۡجِبَالِ فَأَبَيۡنَ أَن يَحۡمِلۡنَهَا وَأَشۡفَقۡنَ مِنۡهَا وَحَمَلَهَا ٱلۡإِنسَٰنُۖ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومٗا جَهُولٗا ٧٢ ﴾ الأحزاب ٧٢.

وقال تعالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَٰقِيهِ ﴾ الانشقاق ٦.

كما أن استخلاص حقائق العلم من ركام الاحتمالات التى لا تحصى فضلا عن أنه فطرة وسنة جارية هو تكليف عام لكل بنى آدم على سعة البسيطة، وعلى امتداد الزمن من الأزل إلى أن تقوم الساعة إذ المهمة ثقيلة جليلة «الأسماء كلها»، ولا يطيقها إلا تعاون تام بين بنى البشر جميعا؛ وكذا توريثٌ للعلم الصافى، والعلم الخام الذى لم يستقر بعد، وكذا الفكر والنظر، والشك والظن كله يورث فى الزمن، ويمحص ويحاور به وحوله على امتداد الجغرافيا. حيث كان هناك فى كل الأزمنة والأجيال علم صافٍ مستقر، وعلم فى طريق التكوين، وفكر ونظر، وظن وشك، وحق يقين، وحق مظنون، وباطل يقينى، وباطل مظنون. ولا يسع جيل بعينه أن يورّث لمن يليه حقائق صافية دون غيرها.

ولذا فإن سر القوة فى البشرية بجانب فطرة الحرية المفضية إلى العلم هو القدرة على توريث العلم، ومن ثمّ كسبُ تراكم المعارف ما ثبت منها، وما كان خداجا فى طَور التكوين بعد، وذلك من جيل إلى جيل، وحتى يرث الله الأرض ومن عليها حيث تجبر الإنسانية بذلك التوريث قهر الموت، وقصر عمر الآدمى الفرد.

والعبرة من هذا كله أن يتعظ المسلمون قبل غيرهم، ويفقهوا أن الحرية فطرة الخلق الأول، والطريق الذى ارتضاه الله للناس لإنفاذ الخلافة فى الأرض. ومن ثم هى ضرورة شرعية. والمسلمون هم الأَولى بذلك من غيرهم من الأمم إذ بين أيديهم الهدى الخاتم، وفيه بيان لقصد الخالق. وما كلّف به، والطريق إلى القيام بهذا وذاك.

ومن ثم لا ينبغى أن يكون المسلمون أول من يعاند. ولقد رأينا عبر تاريخنا الطويل الحذر الشديد من الحرية بل وكبتها بالعنف، وإغلاق أبوابها بالجهل. وكان فى هذا الأسف مركبا: فمن جانب أن ديننا يأمر بغير ذلك قطعا. ومن جانب آخر زوّر المستبدون بُعْدَ الحرية فى الإسلام. وسخّروا بطانات لذلك فخسرنا التطور فى العلم. وخسرنا الفهم الصحيح للدين، وشوه الافتراء ديننا فى أعين غير المسلمين الذين هم مادة الدعوة. ومن ثم وُصِمَ إسلامنا زورا عند الغربيين بأنه دين الاستبداد والعنف، والقول الواحد والرجل الواحد، بل دين الأمية، والجهل.كتب د. الجابرى فى (٢٤ – ص ١٣١) ما يلى:

«الإقصاء الحضارى: يتعلق الأمر بالعرب والإسلام خاصة فالإسلام عندهم عدو الحضارة، وبالتالى عدو الغرب، ومن أجل قهر هذا العدو كانتِ الحروب الصّليبية. يقول شاتو بريان

الأديب الفرنسي: لم تَدُر الحروب الصليبية من أجل إنقاذ كنيسة القيامة وحسب، بل دارت حول معرفة من الذى سينتصر على هذه الأرض، وهل سيكون النصر حليف ذلك المذهب الدينى الإسلام عدو الحضارة، والمكرس باستمرار للجهل والطغيان والعبودية أم أن النصر سيكون حليف دين عمل على إيقاظ عبقرية الزمن العتيد الحكيم فى نفوس البشر، وعلى إلغاء العبودية، ونشر الحرية التى لا يعرف عنها الشرقيون شيئا ذلك أنه على النقيض من الأمم الغربية التى برهنت فى نظره منذ ظهورها على مسرح التاريخ عن قدرتها على ممارسة الحكم الذاتى فإن تاريخ الشرقيين بأكمله لم يعرف إلا الاستبداد، فكل القرون العظيمة التى مرت على الشرقيين... انقرضت فى ظل الطغيان، ظل الحكم المطلق. ذلك ما أكده اللورد بلفور من جانبه تبريرا لحكم بريطانيا للشرق حكما مطلقا إذ يقول: «أهو خير لهذه الأمم... أن نقوم نحن بممارسة هذا النمط من الحكم المطلق عليها؟» ثم يجيب: «فى ظنى أن ذلك خير، وفى ظنى أيضا أن التجربة تظهر أنهم فى ظل هذا النمط من الحكم البريطانى المطلق عرفوا حكومة أفضل بمراحل مما عرفوه خلال تاريخهم الطويل كله».

ولا يسعنا إلا التعليق على قول شاتو بريان السابق: أنّه مثال للتعصب وفكر التمنى وإنكار وقائع التاريخ. لقد كان الصليبيون الغزاة وبلادهم حينها – بفعل هيمنة الكنيسة على عقولهم ومجتمعاتهم التى يفخر بها بريان! – مثالا للتخلف العقلى والنفسى والحضارى، بل كانت تصرفاتهم فى الغزو والحكم الهمجية بعينها! وكان الشرق العربى الإسلامى حينها – برغم استبداد الحكم فيه على وجه العموم – منارات علم وحكمه اقتبس منها الغزاة، وكان ذلك عاملا حاسما فى وعى جديد لهم طوروه لاحقا فى بلادهم بعد عودتهم مهزومين. بل كان ذلك ملهمهم فى حركة الإصلاح الدينى. وكذا كان ذلك من أسس نهضتهم والتى كانت بداياتها ثورتهم على تقاليد وتعاليم الكنيسة والتحرر منها كقيد عقيم سقيم أعاق الحرية والعلم لقرون.

كما لابد أن يفهم اجتماع المسلمين، ومن يتصدّرون لإدارته وتوجيهه أنّ الرفق بالعلم، ومن ثم الحرية فيه التى هى طريقه وبابه المفضى إليه أصل من أصول التكليف، ووضع الحواجز والموانع، والاستدراكات والتخويفات، والتحفظات والشكوك فى طريق حرية الفرد والمجتمع لا يفضى إلى خير أو فضيلة فضلا عن علم. فكشف العلم كما سبق البيان بحث عن جواهر ثمينة معدودة فى بحر لا حدود له من الغوامض والاحتمالات، ومن ثم

مرور بعشرات الأخطاء، والعثرات بل مئاتها قبل الإمساك بحقيقة محكمة! فكيف إن جلس المراقب يبكّت ويهدّد كلما ظهر نظرٌ أو فكر، أو علم خداج لا يتفق مع المألوف أو يظهر فيه بعض العجز والنقص.

وما ينطبق فى هذا على علوم الطبيعة، والكون والحياة ينطبق أيضا فى المبدأ على علوم الإنسان والاجتماع بل الأخيرة أشدّ مراسا، وصعوبة من سابقتها إذ فيها الكائن الفريد ابن آدم محورٌ للدراسة والتقعيد. ومن ثم الصبر من الباحث، والرفق من مجتمعه أولى وأشدّ إلحاحا.

كما أن الوصول إلى الاستقرار فى حقيقة علمية بعينها يحتاج إلى تجارب كثيرة، وتمحيص مع الزمن، وربط بغيرها من حقائق العلم والتأكد من اتساقها مع شبكة المعرفة المعروفة حيث لا تتنافر، ولا تتصارع بل يشد بعضها أزر بعض. ومن ثم وجود الفكر والعلم الخداج (غير المحكم) من طبائع الأشياء وفى كل العلوم، وفى كل العصور: فى العلوم الدقيقة كعلوم الطبيعة وفى أكثرها غموضا كعلوم الإنسان والاجتماع.

فمثلا النظرية الذرية وهى من علوم الطبيعة التى تعالج المكون الأول للمادة وبرغم أنّها تتعرض لمادة صماء لا روح فيها تمّ إعادة النظر فيها، والإضافة لها والحذف منها عشرات المرات خلال القرن العشرين. وعليه لابد أن نذكّرَ الذى يستعرض العلوم من التاريخ، سواء كان ناقدا أو متعلما أن يستحضر هذه النسبية فى المعرفة صحة وخطأ والتى بيّنا أساسياتها موجزا أعلاه – وأن يكون ناقدا، ومتعلما بنّاءً يضيف لعلم السابقين جديدا ويكمل ما احتواه من لَبِنات لم تكتمل، ويجعل من نفسه الوارث المنون البارّ للسالف، المتمّم لما بدأ، المعزّز لما كشف، المصحح لما أخطأ فيه لا أن يكون خصمه الحاط من قدره الشامت فى فجوات عمله. وعلى الجانب الآخر لا ينبغى أن يُأخذ علم السابقين علما معصوما لا نظر فيه. كما أن هذا المنحى صالح فى حق الناس جميعا لا فرق بين مسلم وغيره. وهذا لا ينفى أن المسلم لديه ومن أدواته فى البحث والنظر علم سمع خاص به، بل عليه أن يستعمله ويُعمِله فى مدّ العلم، ونقده وإصلاح ما اعتوره من هنات، ويحاور الناس به، ويبين لهم ما توصل إليه، وما اعتمده فى منهجه، وهو بهذا يقوم بإصلاح مركب: فهو على جانب يوظف ما وصل إليه الناس جميعا بعقولهم وتجاربهم من صواب، ودون أن يحدّ معارفه بمن وافقوه فى الدين. وعلى جانب آخر: يقدم للناس أجمعين علم السمع الذى اصطحبه

فـى تقييـم أعمالهم، والنظر فيها وهذه دعوة لسـبيل الله أبلغ فى نظرنا من محض الوعظ المباشر الراتب – ولا يسعنا هنا وفى كل وقت أن نحذّر من ذرائع الكبت الخفيّة، والظاهرة للحرية فى مجتمعاتنا، وقد كابدت الأمة الاستبداد ومؤسسته قرونا كثيرة، وكان أن أوصلنا قتل الحرية إلى ما نحن فيه.

والشـرع الإسـلامى يؤسـس للحرية بالتواتر فمثلا: تحريم الحلال أشـدُّ مقتا عند الله من تحليـل الحرام والظاهر أن تحليل الحرام، يجلب مفسـده تكون فـى الغالب من الفروع التى يعالجها الاستغفار أو تستدرك لاحقا عند بيان ضررها. إلا إن ذلك رغم فساده الجزئى يضيف مساحة لحرية الإنسان فى الحركة أى: تيسير، أى أن له وعليه، وإن رجح الثانى. أما تحريم الحلال فهو مفسدة محضة، إذ عليها وزر كبت الحرية الضرورة دون أى مصلحة أى: تعسير.

قال تعالى ﴿ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِىَّ ٱلْأُمِّىَّ ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلْأَغْلَٰلَ ٱلَّتِى كَانَتْ عَلَيْهِمْ ۚ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُوا۟ ٱلنُّورَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿١٥٧﴾ ﴾ الأعراف ١٥٧.

كما ورد أن الحرج يجلب التيسير.

قال تعالى ﴿ هُوَ ٱجْتَبَىٰكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ الحج ٧٨.

وقال تعالى ﴿ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ﴿٦﴾ ﴾ الشرح ٦.

وهنـا أيضا اصطفاف الهدى بجانب اليسـر، والحريةِ والحركة، ولقد نهى سـبحانه وتعالى عن كثرة السـؤال حتى لا تفرز الأمور حلالا وحراما، والأولى أن تبقى من المباحات التى تضيف للحركة الحرة للإنسان.

قال تعـالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ وَإِن تَسْـَٔلُوا۟ عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ ٱلْقُرْءَانُ تُبْدَ لَكُمْ عَفَا ٱللَّهُ عَنْهَا ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ ﴿١٠١﴾ ﴾ المائدة ١٠١.

كما أن آخر الآية الكريمة تذكير بمغفرة الله أى إن بعض المنوعات التى كان يمكن أن تبـدى للناس إن ألحوا فى السـؤال عليها عفا الله عنهـا وغفرها تلقائيا، ودون منع ابتداءً رحمة بالناس، وتعزيزا لحريتهم فى الحركة كما نهى الإسلام عن التشدد، والغلو فى راتب العبادات: وفى كل شأن.

قال تعالى ﴿ قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ﴾ المائدة ٧٧.

وقال تعالى ﴿ وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَٰهَا عَلَيْهِمْ ﴾ الحديد ٢٧.

وقال ﷺ: «إنّ هذا الدّينَ متينٌ فأوغِلُوا فيه برفقٍ» (أحمد ١٣٠٥٢). وقوله: «لن يشادّ الدّين أحدٌ إلّا غلبَه» (البخارى ٣٩).

وقال ﷺ عندما سمع بغلو عند بعض الصحابة : «... إنى أصوم وأفطر، وأقوم وأرقد، وأتزوج النساء، فمن رغب عن سنتى فليس منى» (البخارى ٥٠٦٣). وقد وجد زوجه صفية وقد مكثت تسبح طويلا بعد صلاة الفجر، فوجهها ﷺ أن قولى: «سبحان الله وبحمده عدد خلقه، ورضا نفسه، وزنة عرشه، ومداد كلماته» (مسلم ٢٧٢٦). وكل ذلك يفضى إلى تقديم الهدى الإسلامى للتيسير وتوازن الشخصية بين عبادة الذكر وعبادة العمل، ومن ثم الحرية والحركة لإنفاذ الخلافة فى الأرض، وبرغم أن من سنة الحرية ما يؤدى بذوى النفوس الضعيفة إلى الفساد فإن الله سبحانه وتعالى جعلها الناموس وجعل حمايتها فى ردع المفسدين ولم يأمر بحجبها عن الناس لمنع الفساد! فأمر سبحانه بالقصاص من المفسد بالذات. وجعل الضرورات كلها ومنها الحرية يشد بعضها أزر بعض: إذ قال سبحانه ﴿ وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ البقرة ١٧٩.

أى إن قمع الفساد وتخصيص ذلك القمع والردع بالشخص المفسد بالذات، هو العلاج للهنة الجزئية التى تفضى إليها الحرية عند ضعفاء النفوس. وذلك عين التساؤل الذى أثارته الملائكة عند خلق آدم! كما وصف سبحانه وتعالى القصاص بالحياة وهو وصف جامع مانع لكل الوجود الإنسانى أى إن الحرية لا تحد بالقصاص بل تزدهر وتنمو هى وباقى الضرورات: الدين والنفس والعقل والعرض والمال.ونستدرك هنا أن من العلماء (٢٢ – ص ٣٣٠) من ألحقوا بعض عناصر الحرية بالضرورة الثانية: حفظ النفس. ولا نظن أن ذلك يوفى هذه الفطرة التأسيسية الأولى أى الحرية حقها من العناية والاعتبار ويبرزها ضرورة شرعية مستقلة يتوجب على المجتمع وولاة الأمر فيه تنميتها وحمايتها وما يترتب على ذلك من مفاعيل فى الحياة الاقتصادية والتربية والتعليم والقانون والثقافة. كما أن الله سبحانه وتعالى جعل مغفرة الذنوب من أسمائه الحسنى فهو الغفور التواب. وباب التوبة والمغفرة من متواتر القرآن والسنة. والمعنى الشامل لذلك أن ابن آدم خطاء إذ يتحرك فى دغل الدنيا وحيدا خلا من علم السمع العام فى مجمله ولديه عدو عنيد مقيم على إضلاله:

هو إبليس وذريته وابن آدم مكلف مع هذا بالخلافة وطريقها كشف «الأسماء كلها» وتوظيف ذلك فى الإعمار. وليس لديه علم أو قدرة كن فيكون بل طاقته فى كشف ما حوله من مجهول لا تكـون إلا بالتجربـة والخطأ رويدا رويدا وفى أجيالٍ تتلـو أجيالا. وعليه كان الخطأ فى جبلته وفطرته ووسيلة إلزامية عند التجريب لكشف العلم الصحيح وكذا عند الشك والظن.

قـال تعـالى ﴿ ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٤١﴾ ﴾ الروم ٤١.

تبين الآية الكريمة أنه برغم ما سيظهر من فساد فى البر والبحر بأيدى الناس فإن رحمة الله بالمخلـوق الخطّـاء فى جبلته أن وعد الله إذاقته بعض ما قدمت يداه فحسـب، ليريه بعض الضرر الذى عاثه فى البر والبحر لعله يعلم أين أخطأ ويعود للصواب.

قـال ﷺ: «كل ابن آدم خطاء وخير الخطائين التوابـون» (الترمذى ٤٢٥١ ابن ماجه ٤٢٤١). وكلمة «كل» الواردة فى الحديث الشـريف تعنـى الكثير: أن الخطأ فى ابن آدم جبله وفطره عن قصد من الخالق وهى وسيلة من وسائل الوصول للعلم.

قال ﷺ: «لو كنتم لا تخطئون ولا تستغفرون لجاء الله بأقوام غيركم يخطئون ويستغفرون فيغفر الله لهم» (البيهقى فى الشعب ٧١٠٣) .

والحديث الشريف السابق عجيب وغزير المعنى ومن حكمه:

١- أن فطرة الخطأ فيكم بادئ ذى بدء.

٢- أن فطـرة الخطأ فيكم لحكمة أرادها الله وليسـت عبثا وأنتم ملزمون بهذه الفطرة على أى حال.

قال تعالى ﴿ أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ﴿١١٥﴾ ﴾ المؤمنون ١١٥.

٣- إن الخطـأ مطلـوب فى ذاته لوظيفة إيجابية فى الوجـود (وفى نظرنا: إعمال الحرية وكشف العلم كما سبق البيان) وأما التخلص من جانبه السلبى فيكون بالاستغفار.

٤- كما يسـتفاد من الحديث أن التضييق على النفس أو الغير بذريعة منع الخطأ ليس من الفطرة فى شـىء وليس من الشـرع والفضيلة فى شىء بل إعمال الفطرة الإنسانية كما بينها الشارع ودون إفراط أو تفريط.

قـال تعـالى ﴿ إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَٰلِحًا فَأُو۟لَٰٓئِكَ يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمْ حَسَنَٰتٍ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٧٠﴾ ﴾ الفرقان ٧٠.

والآيــة الكريمة ذات معنى جليل فى الســياق ذاته. لقد بين الله أن من يكشــف العلم والحقيقة من خلال الخطأ والتجربة ويعود للحق على أساس ما كشف من علم له الجائزة: أن يبدل الله سيئاته حسنات!

قال ﷺ لمن جاءه من الصحابة حيث قالوا: يخطر لنا ما نخشــى أن نبديه (شــك فى أصول الدين!) فقال ﷺ: «ذلك صريح الإيمان» (أبو داود ٥١١١).

ويستفاد من الحديث أن فى الإسلام ومنه أن الشك والظن شرقا وغربا مع الإخلاص فى البحث عن الحقيقة. من الوســائل المشروعة فى الوصول إلى الحق والعلم الصحيح. والملفت لنا نحن المتأخرين: إن الحوار دار بين سيد الخلق الرسول الخاتم وبين صحابة كرام وبرغم ذلك: أقرهم ﷺ على «منهج» الشك والظن فى عظيم الأمور والتى جاءه فيها وحى قطعى من رب العلم ورب الحق!

وقــد يخطــر للبعــض أن يقول ﷺ لهم مثــلا: جئتكم من الله ســبحانه وتعالى بفصل الخطــاب فدعوا ذلك واســتغفروا ربكــم. إلا أن ذلك لم يحدث! كمــا أن العقل هو جوهر الإنســان ومصدر فعاليته وقوته وكرامته وبه ســاد المخلوقات على الأرض فآدم أضعف من الأسد وأقصر عمرا من الصقر وأقل جلدا وصبرا من الحمار! إلا إنه سيد الجميع بالعقل فإن فقد فعالية العقل لطارئ أو مانع انحطت منزلته إلى درك السوائم.

قــال تعالى واصفا الكفار المعاندين ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ ۚ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ ۖ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا ﴿٤٤﴾﴾ الفرقان ٤٤.

وقــال تعالى ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ ۖ لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لَا يَسْمَعُونَ بِهَا ۚ أُولَٰئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ ۚ أُولَٰئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ ﴿١٧٩﴾﴾ الأعراف ١٧٩.

وفــى ذلك بيان لمنزلة العقــل وفاعليته بالذات إذ قد يكون العقل موجودا إلا إنه معطل لســبب نفســى أو خارجى والآيات والأحاديث فى ذلك الباب كثيرة. كما جعل الشــرع العقل مناط التكليف فإن ذهب كحال المجنون رفع القلم عن صاحبه. والجنون هو الدرجة القصوى حيث يسقط التكليف بمجمله، وهو علة فى ذات العقل.

لكــن هب أن العقل ســليم فى ذاته، إلا إن مانعا عارضا عطلــه عن القيام بمهامه كليا أو جزئيا، فمثلا من الحالات المحتملة:

١ – منـع صاحبـه من أعمال فكرة فى حياته وحياة الناس بالسـجن أو الخوف أو العنف أى حجب الحرية.

٢ – شغل صاحبه بهموم المعاش وتدبير الحد الأدنى من الوسائل: الفقر المنسى أى حجب الحرية بالفقر.

٣ – لم يتح لصاحبه الوصول إلى المعلومة والمادة الأولية اللازمة لبناء الفكر والنظر.

حجب المعلومات = حجب الحرية

٤ – لم يتح لصاحبه المسـتوى اللائق من العلم ليشـحذ ملكة العقل ويعرف حقائق الحياة: أى آفـة الجهـل والأمية. والخيـارات محدودة بحـدود المعرفة ضيقا واتسـاعا ومن ثم الحرية.

٥ – حرف العقل عن الصواب ببث الباطل وتزيينه (تزييف الوعى – التضليل١).

٦ – إغراء العقل عن قول الحق أو العمل به (الإفساد!).

٧ – كما أن انعدام الأمن والاسـتقرار فى المجتمع وانتشار الفتن وما تسببه من هلع ورعب ومن ثم انشغال النفوس بتلك المشاعر الأولية المرتبطة بالنجاة الجسدية عما سواها من قضايا الخيارات والعمل والإحسان، كل ذلك يقزم الوجود الإنسانى الحر ويجعل جل همه أمن النفس وحسب.

والحالات السالفة كلها فى جوهرها هى «حجب للحرية» إن مباشرا أو غيره وتفضى إلى إعاقة العقل عن مهامه إن جزئيا أو كليا،ومن ثم تعطيل القيام بالتكليف وهى بهذا تُماهى فـى نتائجها الجنون وإن بدرجـات! والمجتمع المصاب بآفاتها جراء الاسـتبداد أوغيره إنجازه مشلول فى الحياة والمعاش فضلا عن العلم والتحضر.

كما أن الحرية وتحرير العقول كانت المقدمة اللازمة لكل إيمان ودين. بل شرع الإسلام الحرب عند الضرورة لتحرير الناس وفك أسـر عقولهم من اسـتعباد الأباطرة والتقاليد لهم. وكانت غزوات الإسلام زمن الراشدين هذا هدفها. ثم ترك الناس بعد التحرير كى يختاروا ما شاءوا دينا لهم. فمنهم من أخذ برسالة الإسلام ومنهم من بقى على دينه إلى يومنا هذا. والمغزى أن الحرية هى الأصل وهى الفطرة وهى ما أراد الله سبحانه وتعالى ثم كل نفس بما كسبت رهينة، عليها حمل الحرية وأمانتها وعاقبة الاختيار وعدا ووعيدا.

والإنسان لا يتجزأ فإما حر أو مسلوب الحرية أو بين هذا وذاك. ولا يجوز أن يقال إن ما تقدم يعطى حرية المعتقد الدينى وحسب وهو أخطر خيار فى حياة الفرد. فكيف إذا يعطى الخيار فى الشأن الأخطر ويحجب فى الأقل شأنا.

وهل قدر لمن يشهر إسلامه أن يدخل تلقائيا إلى دائرة تحكم الفكر الاستبدادى؟! وأن يفقد حريته بأقوال الرجال؟! وكيف إذا لو اختار أن يبقى إسلامه سرا ليكسب دينه وينجو بحريته فى آن؟ لقد أوصلنا حالنا الفكرى البائس إلى التساؤل عن هذا الاحتمال! ولينظر من شاء إلى مغزى ومعنى النزاعات داخل الجاليات الإسلامية فى الغرب! كما نَذْكُر فى هذا السياق قصة واصل بن عطاء ورفاقه حيث لم ينجيهم من الموت على يد الخوارج إلا ادعاؤهم أنهم قوم من أهل الكتاب يطلبون إبلاغهم مأمنهم ولله فى خلقه شؤون!

والشاهد أن الحرية كل لا يتجزأ وتجزئتها تفضى إلى مالا يحمد عقباه ولو بعد حين. حيث تؤدى إلى تشوه العقل والإرادة الإنسانية بالتدريج. فهى فطرة تأسيسية كلها دون استثناء.

كما أن العلم الذى يحوزه العقل بامتلاكه الحرية هو الأداة لمعرفة الخيارات وتوسيعها ومن ثم المفاضلة بينها أى إثراء الحرية وامتدادها، والأثر المتبادل بين العلم والحرية تفاعل مستمر لا يتوقف، الحرية بوابة العلم والعلم يفتح أمامها أرضا جديدة يحررها من المجهول. والحبس لأحدهما يصيب الآخر بالسقم والمجتمع الواعى الحصيف من يوفر لأفراده ابتداءً الحد الأقصى من الحرية والحد الأقصى من وسائل العلم والمعرفة كى يؤسس لمجتمع مبدع للمعارف بانٍ للحضارة رائدٍ فيها. وبناءً على ما تقدم نرى أن الإنسان الحر الذى صَنعته الفطرة الربانية حيث لم تكبت ولم تعاند. الإنسان الذى رباه مجتمع حر فقدم له زاد الحرية من معارف وعلوم وخيارات وحركية وربى عقله على النظر والحوار وبذل الجهد للإحسان: إصلاح الفاسد وزيادة الصالح صلاحا صعودا إلى أن يلقى ربه ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَٰقِيهِ ۝٦ ﴾ الانشقاق ٦. نراه شهما صادقا نبيلا غيورا على الفضائل مُبرأ من النفاق بكل صوره، صاحب نجدة وجهاد شجاعا مقداما لا يخاف فى الله لومه لائم وفيا كريما حليما آمرا بالمعروف ناهيا عن المنكر متوقد العقل مبدعا لا يعرف حدا للعلم وطلب المزيد منه فهو علم الله سبحانه وتعالى غير المحدود الذى يؤتيه من يشاء. ﴿ وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ الإسراء ٨٥.

مبرأ من الخوف إلا من ربه جلَّ وعلا معتزا بدينه وخلقه، داعيا للخير أينما كان محبا لوطنه وشعبه وأمته، حانيا عليهم رحيما بصغيرهم موقرا لكبيرهم بارا بوالديه وبأهله وذويه واصلا لأرحامه، غنى النفس راضيا بما قسم الله له عزيزا دون كبر متواضعا دون ذل عاملا عابدا ذاكرا خاشعا وكلٌ بقناعة عقل ورضا نفس. فيه ما باهى به الله سبحانه وتعالى خلقه في الملأ الأعلى وفيه ما أوجب سجود الملائكة لأبيه آدم.

وبعد... نتساءل... أين كان الدعاة والمصلحون في تاريخنا وبالذات في عصور الانحطاط والاستبداد؟! هل شغل أذهانهم أمر الجهل والأمية والفقر؟! هل شغل أذهانهم كثرة الفتن وظاهرة الفوضى وتسلط السلطة على ضعاف الناس وهم أغلب الشعب؟! أين دفاعهم عن المستضعفين؟! وهل يليق بالمجتمع المسلم حينئذ أن يترك الذب عن المستضعفين لدفاع مغشوش قام به جهلة ثورة الزنج (٢٥٥هـ - ٢٧٠هـ) وكذا ملاحدة حركة القرامطة (٢٨٦هـ - ٤٦٩هـ) وأمثالهم عبر التاريخ؟!

هل شغلت أذهانهم حزمة المحبطات تلك والتي أدت إلى تآكل حضارة من سلف وكذا خراب المجتمع؟! أم شغلهم شرح المتون وإيجاز الشرح ووضع الحواشي على هذا وذاك؟! أين قضايا المجتمع المعاشة حينها من فكر وعمل هؤلاء؟! أين الذي كتب في ذلك؟! لقد ورد في الحديث «خير الناس أنفعهم للناس» (الطبراني في الأوسط ٦:٥٧) ثم هل منعوا من ذلك؟! وإن كان من منعهم؟! ولماذا؟!

كيف إذا نفهم سبب ما أصابنا إلى أن وصلنا إلى حالنا الراهن؟! كيف نفهم ما أصابنا إن لم نجب على الأسئلة السابقة وغيرها الكثير؟! وهل لدينا الإرادة أن نفهم ذلك الأمر أصلاً؟!

قال تعالى ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِم مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡقُرَىٰٓۗ أَفَلَمۡ يَسِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَيَنظُرُواْ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡۗ وَلَدَارُ ٱلۡأٓخِرَةِ خَيۡرٞ لِّلَّذِينَ ٱتَّقَواْۗ أَفَلَا تَعۡقِلُونَ ١٠٩ ﴾ يوسف ١٠٩.

إذا هل لدينا الإرادة أن نستوعب عبر الماضي لبناء المستقبل؟! قال ﷺ: «لا يلدغ المؤمن من جحر واحد مرتين» (البخاري ٦١٣٣). وهل لدينا الإرادة أن نتجنب اللدغ مرتين من جحر واحد؟!

وكيف لنا وقطاع عريض من متعلمينا يتغنون بأمجاد تاريخ لم يقرؤوه ويطلبون العودة إلى تراثه دون تدقيق؟! ولعلم القارئ أن الاستبداد في دولة الإسلام بدأ مبكرا وبعد انقضاء

الخلافة الراشـــدة مباشـــرة إلا أنه كان لازال فى بداياته ومهده، ثم أشتد مع الأيام، إلى أن استفحل وعم وسيطر مع بدايات القرن الثالث الهجرى أى بعد عهد المعتصم العباسى.

وبعد التاريخ وعبره... أين نحن ومصلحونا الآن فى زماننا هذا من مقام الحرية الضرورة وحمايتها ورعايتها وفتح الأبواب كلها لتنميتها وتعزيز حضورها فى حياتنا.

هل شـغلت تلك القضية المحورية التى أوتينا منها فى تاريخنا تحت نير الاســتبداد والمستبدين هل شغلت بعضا من أوقات مفكرينا ومنظرى الإصلاح لدينا؟! وكم أمضى الدعاة فـــى الحث علـــى حيازتها مقارنة بالحوارات والمصادمات علـــى كيفية حجاب المرأة مثلا. ألسنا بهذا نخلط الأولويات ونقدم الفروع على الأصول والقشور على اللباب؟!

وأين نحن – بالتالى – من كشف «الأسماء كلها»؟! هل نترك جل ذلك لغير المسلمين؟! ونحن الأمة الشـــاهدة، أنعتذر للخالق ســـبحانه وتعالى أننا لم نرَ شـــيئا ولا نشـــهد بشىء تبعـــا لذلك؟! هل يليـــق بنا أن نبقى على هامش العلم والإعمار ومن ثم الخلافة فى الأرض وهى التكليف المباشـــر لمن أمن بالوحى الخاتم؟! وهل يجـــدر بنا أن تكون الحرية للأفراد والمجتمع رجالا ونســـاء من أواخر ما يشـــغلنا؟! بل نقدم عليها الخلاف فى فروع الفروع. وإنا لله وإنا إليه راجعون!

(٢٥)

كمال الدين

الوحـــى المقدس مكون من القرآن الكريم والســـنة النبويـــة وكلاهما حوى مجموعتين من الهدى: المجموعة الأولى علم وأوامر ونواهى مفصلة، ينبغى على من آمن الأخذ بها بنصها كما هى، وهى صالحة للبشر فى كل زمان ومكان ومثلها: التوحيد والنبوات وأصل الخلق والمآل وأركان الإسلام وأركان الإيمان والعبادات وكل ما ورد من أخبار الغيب وكذا ما حرم من الأطعمة والأنكحة والمواريث ونظام الأســـرة والحـــدود والقصاص وبعض المعاملات وكذا منظومة الأخلاق الفاضلة من صدق وبر ووفاء وكرم ونجدة وحلم وعفو وصبر وإيثار، وحكمة الله ســـبحانه وتعـــالى فى هـــذا التفصيل لا يعلمها إلا هـــو، إلا أن الظاهر للناس من خبرة التاريخ أن هذه المفصلات ذات سمات خاصة استدعت الإحكام والتفصيل ومن ذلك:

١ – ذات طابع تأسيسى لإنشاء الاجتماع البشرى. ولا يستقيم ابتداءً ولا يقوم سويا إلا بها حيث تحفظ الضرورات الأولية التى لابد من توفرها فى أى مجتمع كى يكون إنسانيا

مميزا عن مجتمعات السوائم. ففيها حفظ الحرية والدين والنفس والعقل والعرض والمال والنسل والكرامة وكذا معرفة الله ورسالاته وأنبيائه وأصل الإنسان ومآله وأسس تعامله مع أخيه الإنسان وأن الناس سواسية وأن لا معبود إلا الله.

٢ – كما أن الخلاف بين الناس على ما فصل من مسائل وَعْبَر التاريخ لم ينضبط يوما وعز ضبطه بالعقول المحضة حتى الآن. فمنهم من يتسائل: لمَ تحريم الخالة والعمة بل والأخت؟! وكذا لم حظ الذكر مثل حظ الأنثيين؟ ولم قتل القاتل؟ وهكذا... ولكل حجته التى يقف عندها ويذود عنها ولم ينته الجدل العقلى حولها إلى علم قطعى مستقر يطمئن له الجميع. وحيث إن تلك المسائل ذات أثر مفصلى تأسيسى أولى كما سبق البيان بينها الله سبحانه وتعالى للناس رحمة بهم.

٣– كما لا يفوتنا أن ننوه بالأزمة المتصاعدة التى تعانى منها المجتمعات البشرية فى العصر الراهن والغربية منها بالذات، برغم ما تتمتع به من غزارة فى علوم الوسائل. لقد ضلت تلك المجتمعات طريقها ومنذ قرون ولم توفق فى الاستقرار على قواعد تأسيسية صحيحة تعتمدها ثقافة فى بناء مجتمعاتها. فمثلا معرفة الله والنبوات وحقيقة المساواة بين الناس وأصل الخلق وبناء الأسرة وكذا المنظومة الأخلاقية الأولية الثابتة فى حق كل الناس وفى كل الظروف. كل هذه المسائل المحورية كانت ومازالت محل أخذ ورد تتقاذفها النسبية والأمزجة والآراء. ومن ثم تراكم فى أحشاء تلك المجتمعات نفايات ذلك التيه وبلغت الأسرة – مثلا – من التفتت والتشتت والاضمحلال ما جعل الفرد غريبا على كل الصعد فلا بيت مستقر ولا زوجة يحفظها وتحفظه ولا ابن بار ولا معنى لمال يورث ولمن يورث؟! وقد تم الاستخفاف بالأنساب ولم العمل والجمع إذا؟! بل لمَ الزواج؟! ولمَ الإنجاب؟! والقيام بعبء التربية؟ أليس الفراغ للذة والاستهلاك أجدى؟! ورأينا مجتمعات تشتكى من تناقص عدد أنفسها وغلبة الشيخوخة على السكان وانتفاء الهدف والمعنى من الحياة، خلا اللذة عند أفرادها. كما أن أزمة الأخلاق (والمشهورة فى الأعلام: بالمعايير المزدوجة) فحدث ولا حرج أزمتها لم تعد الازدواج، بل الميوعة التامة. فهى وفق الهوى تماما. لم يعد لها ضابط ولا رابط، وفى رأينا أن غياب القواعد التأسيسية القاعدية الضابطة لتكوين الاجتماع البشرى – والتى نص عليها الإسلام مفصلة جاهزة للتطبيق – هو الخطر الأخطر مطلقا فيما تواجهه

الحضـارة المعاصرة. ولقد تعرضنا لهذه الاعتبارات بشـيء مـن التفصيل فى الفصلين (٣٦، ٣٨) وأمـا المجموعـة الثانية من العلم والأوامـر والنواهى التى جاء بها الوحى بصيغة الإجمال دون التفصيل. وواجب الإنسـان تجاهها كما أمر به الله نصا أو ضمنا لابد أن يمر بمراحل: أولها الإيمان بها وبوجوبها ثم الكشف بالعلم البشرى عن وسائل إنفاذها فى المكان والزمان ثم إنفاذها من خلال الوسـائل المكتشـفة ثم الإحسـان فى إنفاذها بمراجعة الوسائل وتنقيحها كلما استدعت الظروف والأحوال ذلك.

ومثال ذلك: «وأمرهم شـورى بينهم» أى على المؤمنين الالتزام بالشـورى فى كل أمرهم وأما الوسـائل والطرائق فعلى الإنسـان إبداعها وضبطها وفق ما يصلح ويناسب فى الزمان والمكان وذلك كله من طلب العلم والإحسان المأمور بهما بالتواتر. ومثال قوله تعالى ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَءَايَٰتٍ لِّأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿١٩٠﴾ ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَٰطِلًا سُبْحَٰنَكَ فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ ﴿١٩١﴾ ﴾ (آل عمـران: ١٩٠ – ١٩١). والآيـة الكريمـة أمر للناس كافـة – كل بمـا يطيق – ونداء لأولى الألباب خاصة، أى أهـل الملكات المميزة والطاقات الفريـدة – أى فـروض الكفاية – أن يعملوا على كشـف آيـات الله فى الخلق وفهمها ثم تسخيرها لسعادة البشرية وإعمار الأرض.

وكذلـك قولـه تعـالى ﴿ أَوَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ﴾ (الروم: ٩).

وفى الآية الكريمة أمر للناس بأخذ العبرة والخبرة وعلوم النهوض والسـقوط من دروس التاريخ وأحوال الغابرين وحال الأمة الإسلامية الذى انحدر من عز إلى نقيضه، وفى رحلة شاقة حافلة عمرها ١٤ قرنا، وكل ذلك جزء من تاريخ البشرية وينطبق عليه ما ينطبق على غـيره وآيـات الكتاب مهيمنة على كل المخلوقات وكل الحوادث إلى يوم الدين. ولا تخص أقواما ظلموا أنفسهم وذكرت قصصهم فى الوحى الخاتم.

ومعظـم آيات الذكر الحكيم أوامر مجملة نصا أو إشـارة وهـى فى جوهرها تأمر الناس بكشف العلم والتعلم وإنزال العلم إلى واقع الحياة وإعمار الأرض به.

قال تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُۥ ظَٰهِرَةً وَبَاطِنَةً وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِى ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَٰبٍ مُّنِيرٍ ﴿٢٠﴾ ﴾ لقمان ٢٠.

وكلام الله أعظم وأعز من أن ينظر إليه وكأنه يحثنا أن نشاهد النجوم والجبال ونستمتع بما نرى وحسب بل هو أمر وطلب وحث على البحث وإعمال المواهب والملكات الإنسانية في كشف المكونات والخصائص والسنن التي بثها الله في هذه المخلوقات جميعا ومن ثم إنفاذ التسخير بها وفيها لخدمة الناس.

والشاهد أننا نرى الوحي المقدس على قسمين:

١- آيات التأسيس المفصلة التي تعنى بإيجاد فرد سوي ومجتمع يعينه على التكليف وهي مفصلة كي ينطلق الفرد بفطرته السوية دون أوزار أو آصار أو معوقات، حيث يقوم بما أمره الله به في آيات العلم (المجملة) ومن ثم إنفاذ التسخير وإعمار الأرض والخلافة فيها. ولقد اصطلحنا على تسمية هذا القسم «عبادة الذكر».

٢- آيات العلم (المجملة) والتي تشير إليه وتأمر به في كل مناحي الحياة والكون. وهي تغطي مساحة العلم الذي يطيقه العقل البشري كاملة. والمتتبع لهذه الآيات في القرآن يجد أنها تشمل كل ما يخطر لعاقل عالم على بال. إلا أنها تستثني بعض المطلقات كالعلم بذات الله سبحانه وتعالى وما اختص الله سبحانه وتعالى به نفسه من علوم الغيب وهذا القسم اصطلحنا على تسميته في هذا البحث «عبادة العمل».

والشق الأول من الهدى آيات التأسيس ألا وهو المفصّل لا مدخل له والانتفاع به حقا إلا من خلال الإيمان بالإسلام أولا. إذ قد تصل العقول إلى بعضه دون وحي إلا أن وصولها لذلك البعض يبقى مزعزعا لا ركون فيه ولا استقرار ولا اطمئنان في غياب الإيمان.

وأما الشق الثاني أي الهدى المجمل والذي يطلب من الناس كشف العلم والتعرف على مجهولات الكون والحياة فذلك يشترك في العبور إليه كل الناس المسلم وغير المسلم. حيث إنه فطرة قاعدية من فطر الخلق الأول إذ علم الله أبانا آدم «الأسماء كلها» بالإمكان قبل الأديان جميعا، وورّث آدم لبنيه ذلك العلم دون تفريق كي يحوزوه بالفعل. كما يلاحظ الدارس أن آيات العلم المجملة هذه، موجهة في لغة القرآن إلى الناس كافة إلا ما ندر ومثال ذلك:

قوله تعالى ﴿ أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً ﴾ لقمان: ٢٠.

وقوله تعالى ﴿ أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ﴾ الروم ٩.

وقوله تعالى ﴿ وَفِيٓ أَنفُسِكُمۡۚ أَفَلَا تُبۡصِرُونَ ﴿٢١﴾ ﴾ الذاريات: ٢١.

وقوله تعالى ﴿ خُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ مِنۡ عَجَلٖۚ سَأُوْرِيكُمۡ ءَايَٰتِي فَلَا تَسۡتَعۡجِلُونِ ﴿٣٧﴾ ﴾ الأنبياء: ٣٧.

وقوله تعالى ﴿ سَنُرِيهِمۡ ءَايَٰتِنَا فِي ٱلۡأٓفَاقِ وَفِيٓ أَنفُسِهِمۡ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمۡ أَنَّهُ ٱلۡحَقُّۗ أَوَلَمۡ يَكۡفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ شَهِيدٌ ﴿٥٣﴾ ﴾ فصلت: ٥٣.

ومن ثم فإن القيام بذلك العلم وكشفه تنزع له النفس الإنسانية تلقائيا بالوازع الطبيعى مع الدين وبدونه. ولذا نرى – مصداقا لذلك – المساهمات الجليلة فى علوم الكون والحياة من كل أهل الملل والنحل أيا كانت، وتوظيفها من المشترك الإنسانى العام بين الناس جميعا تتوق له النفس البشرية بطبيعتها والوازع الدينى ليس ضرورة فى ذلك.

والحال كذلك: إذا ما دور الدين والإيمان فى عملية كشف العلم وتوظيفه ما دامت العملية تتم بوازع طبيعى مودع فى أصل خلق البشر؟ والجواب: أن الدين والإيمان إن صح برغم أنه لا يوجد العملية ذاتها فإنه يزيد وتيرتها ويرشد ويصلح توظيفها فى الحياة وذلك لأسباب منها:

١- يحفظ عمر الإنسان ووقته من الضياع فى الجدال حول المطلقات الغيبية وكذا حول العلم التأسيسى المفصل الذى جاء به الإسلام.

٢- كما يحفظ إيمان المجتمع وكيانه وعلائقه من التفكك والفوضى والتيه، حيث يتَّبعُ المجتمعُ العلم التأسيسى المفصل وما فيه من هدى وأخلاق ثابتة تربط الأرض بالسماء. ومن ثم يبقى المجتمع بيئة صالحة حافزة للإنتاج والعمل.

٣- يحرض الإنسان على مزيد من العمل فى كشف العلم والإصرار عليه طلبا للأجر من الله فى الآخرة.

٤- يَحْكُمُ الإيمان كشف العلم وتوظيفه بمنظومة أخلاقية ثابتة ومن ثم يضمن الصلاح للعملية فى مراحلها كلها.

٥- ينظِّمُ الإيمانُ أولويات الإنسان فى ذلك العمل كله فالأصلح للناس يكون أولا. وينفى من برنامج العمل كل ما يؤدى إلى رذائل الأخلاق كالكِبْر والعدوان والعنصرية وغيرها وكل هذه الاعتبارات لا يمكن ضبطها إلا بالإيمان ومصدره آيات التأسيس المفصلة وعلى رأسها ونتيجتها «مخافة الله».

والشاهد على صحة الاعتبارات المبينة آنفا هو ما تعانيه الحضارة المعاصرة من مآزق. حيث بنيت على العقل الإنسانى وحده أى على إرث آدم فى فطرة العلم وحدها ودون

الوحى. وانظر لما سجله التاريخ من نزاعات وحروب وعنصرية واستعلاء أى توظيف فاشل لما كشف من علوم وكذا اضطراب فى الأولويات أيما اضطراب! انظر أيضا فى هذا الفصلين (٣٦)، (٤٨).

ولا يخفى أن طاعة الله وعبادته لا تتجزأ ومقر وازعها القلب فمن قصر فى طاعة الأمر المجمل (طلب العلم) عبادة العمل ينتابه التخاذل والقعود فى إنفاذ المفصل وإقامته والأثر التبادلى لشقىّ الطاعة وكذا وحدتهما الموضوعية لا جدال فيها حيث إن العبادة بكشف العلم وتوظيفه من المعجزات الممتدة المتجدِّدة للرسالة الخاتمة وكلما تقادم العهد بتلك الرسالة نُشِّطَ اليقين بها مجددا بما يُكْشَف من علوم أشار لها القرآن ونُذكِّرُ بالآية الكريمة ﴿ سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ ۗ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ ﴿٥٣﴾ ﴾ فصلت ٥٣.

وعليه إن قصَّرَ المؤمن فى الكشف والعلم تُرِكَ الإيمان الأول دون منشِّطة ومثبتة.

قال تعالى ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ ﴾ فاطر ٢٨.

فالعلم يعزِّزُ الإيمان ويجدِّدُه ويقوى خشية الله فى النفوس. ويلحظ الدارس للتاريخ أن المسلمين كانوا أكثر بعدا عن الدين وأقرب إلى الخرافات والبدع كلما ابتعدوا عن العلم وانتشر بينهم الجهل.

كما أن تقسيم الهدى إلى مفصل ومجمل والذى اعتمدناه فى هذه المقالة كان لتبسيط الفهم ومحاولة لإدراك المغزى من التفصيل تارة والإجمال أخرى. وعلى ضوء ذلك لعلنا نفهم ما ورد فى القرآن الكريم من كمال التنزيل.

قال تعالى ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ﴾ المائدة ٣.

وقال تعالى ﴿ مَّا فَرَّطْنَا فِى ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ ۚ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ ﴾ الأنعام ٣٨

وقال تعالى ﴿ وَكُلَّ شَىْءٍ فَصَّلْنَٰهُ تَفْصِيلًا ﴾ الإسراء ١٢

ومعنى الكمال فى الآيات الكريمة السابقة هو كمال الهداية والتكليف. ولا يعنى ذلك بالطبع كمال علوم الحياة والكون مفصلة فى الكتاب، بل يعنى أن الله هدى الإنسان لكل ما يصلح حاله ومجتمعه من علوم تعز على عقله أن يصل لها دون وحى السماء هذا من جانب ومن جانب آخر أمره باستنباط العلوم التى يطيقها عقله وكذا تسخيرها لسعادته فى الدنيا وإعمار الأرض بها.

فإذا اعتمدنا هذا الفهم، نرى أن أمة الإسلام احتفت أشد الاحتفاء بالقسم الأول من الوحى وهو المفصل المؤسس لعقيدة الفرد وفهمه لإقامة المجتمع السوى ثم تدرجت فى القيام بالتكليف الثانى (المجمل) أى كشف العلم وتوظيفه فى الحياة وذلك فى قرونها الأولى.

وحيث إن فعالية الشق الأول (المفصل) تقوم أساسا على بناء الفرد والأسرة وهى الخلايا الأولى لبناء الاجتماع السوى، وأما الشق الثانى (المجمل – كشف العلم وتوظيفه) يحتاج إلى الحرية الأوسع والأرحب وإلى مؤازرة المجتمع وتعاون أفراده على أوسع نطاق. إذ إن طبيعة البحث العلمى يحتاج بالضرورة إلى ما هو أوسع من جهد الفرد الواحد وكذا على أموال وإلى حرية فى البحث والنظر. ومن ثم فإن ازدهار الشق الثانى من الهدى تعتمد على توفير البيئة الحاضنة الحانية على العلماء وعلى البحث العلمى وكذا حرية الفكر والاستقرار والأمن.

وتلك البيئة المناسبة للعلم والتقدم فيه أخذت فى التدهور تدريجيا مع تطور الاستبداد واستفحاله فى حياة المسلمين إلى أن أدى طول الأمد به وأمراضه وكذا انتشار الفتن وفقدان الأمن أن أصبحت بيئة المجتمعات الإسلامية طاردة لأنشطة البحث العلمى والفكر الحر والإبداع ومن ثم سادت روح التقليد فى مناحى الحياة جميعا وأصبح حفظ أقوال السابقين وترديدها هو العلم عند معظم الناس، إما الإضافة إليه أو تحسين الموجود فقد أصبح نادرا.

بل إن التقليد لما قاله السابقون وتكراره وإشباعه شرحا وإيجازا وحواشى وتنشئة الناشئة على ذلك أكسب أقوال السابقين ومع مرور الزمن مسحة من قدسية إلى أن أصبح النظر فيها من المستهجنات. ومن ثم أورثنا ذلك جمودا إذ ضمّ على المقدس الأساس حواشى من أشباه المقدسات «من أقوال الناس!» ووصلنا بذلك إلى حياتنا الفكرية الراكدة فى العصر الراهن.

إلا إنه ومن لطف الله بهذه الأمة بل بالإنسانية جمعاء أن كانت جذوة الإيمان ونور الرسالة فى القرون الأربعة الأولى من القوة والاندفاع أن قاومت الاستبداد ومفاعيله وأخطبوطه وإن بدرجات ومن ثم أنتجت فى العلم الكثير وبنت حضارة علم وفكر ومعرفة رفعت مقام أمة الإسلام وجعلت لها الريادة العلمية لقرون عدة وأهدت الإنسانية جمعاء نورا استضاءت به فى أحلك الظروف – العصور الوسطى فى أوربا – واستأنفت على هديه مسيرة الحضارة وذلك رغم أنف الاستبداد وفى مغالبة بطولية له ولمناخه الخانق.

(٢٦)

فى المنهاج

٢٦ - ١ عن الثابت والمتغير فى هدى الإسلام:

لا نـود أن نصـدم أحـدا بالقول – ابتداء – إن لا متغير فى الإسـلام. إذ إن الدين هو الوحـى المنزل على قلب الرسـول الخاتم ﷺ قرآنا وسـنة، ولقد ختـم القرآن بقوله تعالى ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ﴾ المائدة ٣ وكذا ختمت السنة بموت الرسول الكريم ﷺ.

ونـص الوحى باق دون تغيير أو تبديل ما بقيت السـموات والأرض، وتلك حقيقة لا مراء فيها، إذ إننا نلتمس الهداية من القرآن الكريم منذ أربعة عشر قرنا وهو ذات الكتاب بالحرف والتشـكيل والتنقيط وذات الشـىء ينطبق على السنة الشريفة الصحيحة. ولنستحضر فى هذا المقـام ما وعد الله به من حفظ الذكر، قال تعالى ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴿٩﴾ ﴾ الحجر ٩، والحفظ يعنى بقائه على الحال الحق الذى نزل به دون زيادة أو نقصان أو تبديل أو تغيير.

فإذا كان الحال ما تقدم، فما أصل القول الشائع بالمتغير؟! وما الذى يتغير؟!

والجواب: إن ما يتغير ويتعدل ويتبدل ويتطور – وإن يسيرا أو كثيرا – هو فهم الناس للنص المقدس المحفوظ الخالد أو فكرهم أو وسائلهم المبنية على ذلك الفهم أو خليط من هذا وذاك، حيث يتوسلون بذلك لإنفاذ أوامر النص المقدس ونواهيه. ومن ثم فإن ما يتغير هو:

١ – فهم الناس للوحى:

٢ – فكـر النـاس المبنى على فهمهم للوحى أولا وعلى الظـروف المتغيرة حولهم. وثانيا: وسائل الناس التى يبدعونها بناء على فكرهم، وبما يناسب ظروفهم المتغيرة.

ومُوجِزا ما يتغير هو فهم الناس وفكرهم ووسـائلهم ليس إلا. وذلك عملهم وكسبهم وهو حجة لهم أو عليهم أصابوا أم أخطأوا وأحسـنوا أم أسـاؤوا وكل نفس بما كسـبت رهينة. والوحى مع هذا كله ثابت خالد محفوظ بحفظ الله وعليه يصح أن نقول:

الإسلام لا يتغير مع الزمن ولا أى شىء منه قلّ أم كثُر جل أم دَق، فهو الوحى الكامل بوفاة الرسول ﷺ.

الإسلام الذى أكمله الله سبحانه وتعالى وأتمّه ورضيه لنا ثابت خالد وأما ما يتغير هو فهم المسلمين وفكرهم ووسائلهم وفقا لتغير الظروف والأمكنة والأزمنة أى تراث المسلمين هو الذى يتطور مع الزمن والأحوال والوحى المقدس ثابت ولا يكون تراثا وكذا التراث من أعمال الناس ولا يكون مقدسا وأما مصدر هذا التغير والباعث إليه: فهو فطرة العلم التى أودعها الله فى الناس عند خلقهم الأول وذكرهم بها مرارا فى القرآن الكريم. قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَٰقِيهِ ﴿٦﴾ ﴾ الانشقاق ٦.

وقال تعالى: ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ﴾ البقرة ٣١.

ويأمر القرآن والسنة بالعلم والحث على طلبه وبيان فضله بالتواتر ولا حاجة فى ذلك لمزيد من الاستشهاد.

والناس فى العلم أطوار متعاقبة، يرث بعضهم بعضا فى تراكم رائع عجيب. فهو فى توسع مضطرد وتنوع مذهل وما وصل إليه العلم فى عصرنا أغرب من الخيال وأذهل من أعجب العجائب. حتى إن علم أرشميدس فيزيائى عصره قبل الميلاد أصبح يتداوله ويعرف أكثر منه تلاميذ المدارس الابتدائية: ويحكى أن فقيهين تحاورا فقال أحدهما: إنى لا أرى قول (الشافعى) فى (كذا) صوابا. فقال له صاحبه: ومن أنت حتى تقول هذا فيما رأى الشافعى. فرد عليه: الشافعى أطولُ قامة منى ولكنى أقف على كتفيه! وكانا فى عهد متأخر على الإمام.

والشاهد أن اتساع العلوم والمعارف والخبرات مع مرور الزمن ومع كسب البشر يورث سعة وإحسانا فى فهم النص المقدس كما ينتج فكرا متطورا أوسع أفقا، وأصوب إدراكا يفضى إلى وسائل وطرائق جديدة، أنجع وأرحب وأنسب للحال الجديد، يتخذها الناس لإنفاذ أوامر الله.

وبناء على ما تقدم: لا نرى نسبة المتغير لدين الإسلام – وإن اصطلاحا – من الصواب. إذ إن ذلك فضلا عن مجانبته للحقيقة يفضى إلى نزاع مع قطاع من الناس، ولا يساعد على الفهم الصحيح.

والمتغير – كما سبق البيان – هو فهم الناس وفكرهم ووسائلهم وتلك أعمالهم. ومنها الصالح ومنها دون ذلك. ومهما صلحت لا ينبغى لها أن تحسب من الدين الذى ارتضاه لنا الله وهو: القرآن والسنة الصحيحة.

كمـا أن تحرير الفهـم فى هذه القضية أمر محورى، ولكى يبين المُلْزِم حقا مطلقا للناس جميعا وحجة عليهم وما كان غير ذلك يحسب من أعمال الناس واجتهاداتهم فيما تلى ختم الرسالة بموت النبى ﷺ، وأن ذلك ليس من الدين المقدس. ولا يفوتنا أن نذكر هنا – وبناء على ما تقدم –: إن تطور الفهم والفكر والوسائل نتاج تلقائى طبيعى لتطور العلم مع الزمن والذى هو فطرة فطر الله الناس عليها – كما سبق البيان – ولا حيلة لأحد أن يحبس هذه الفطرة فضلا عن انعدام الجدوى والمصلحة فى ذلك. بل جهود الحبس ضرر محقق!

ونوجه الخطاب فى هذا المقام – لمن يبذل الجهد لفرض فهم السلف وفكرهم ووسائلهم علـى عصرنا. وخاصة فى علوم إدارة المجتمعات ومصالح الاجتماع والتى تتحرك فى بحر المباحات الواسع، ويحار فيها الحليم لتنوعها وتداخلها واتساعها. وحجة صاحبنا – الذى يحاول فرض فكر الماضى – أنه صلح به حال السلف، ونسى أن حالنا غير حالهم لزاما! ومـن ثم الفهم والفكر والوسـائل التى أصلحت حالهم فى الماضى لـن تصلح حالنا الراهن المغاير لها. ولا أى حال آخر غير حال سلفنا الذى أصلحته أول مرة، والعودة للحال الأول محال أولا وضار يجلب الضعف ثانيا. ولنضرب مثلا من وسـائل المعاش العادية للتبسيط: هل يتصور عاقل أن نعود فى عصرنا هذا إلى وسائل المواصلات التى ارتضاها أسلافنا وصلح حالهم بها أو وسائل القتال أو تنظيم المدن والبيوت؟!

والجواب واضح جلى.

كما أن الفراق مع كسـب السـلف على درجات. ففى فهم الوحى قد نعزره ببعض من معطيات ما اسـتجد من علم مصداقا لقوله تعالى ﴿ سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ ﴾ فصلت: ٥٣.

وأما فى الفكر فإن المسـائل اتسـعت والعلوم غَزُرت والتجارب تراكمت. نسـتأنس من فكرهم بالفضائل التى رافقته وأفضل ما حوى من المناهج والمسائل ونستصحبه حيث يكون ذلك ممكنا إعمالا لسـنة توارث العلم والخبرة وتوريثها. وأما فى الوسـائل، فالبون شاسع واسع بين الأمس واليوم. فى العمران والمنتجات والتقانات والصناعات وأعداد الناس وتطور المصالح وتشـابكها وتقـدم العلوم والخبرات. وكذا ينطبق الشـىء ذاته على علوم الاقتصاد وإدارة المجتمعات والسياسـة وضبط الولايات وحزمة العلوم الاجتماعية والإنسـانية التى تأخذ بالمشترك الإنسانى العام دون ما يختص به الإسلام من أوامر ونواهى وقيم. ولن تكون

جل وسائل السلف – برغم ما أصلحت فى حينها – إلا جزء من التاريخ الاجتماعى للمسلمين وحسب.

٢٦ - ٢ تطور الفهم والفكر والوسائل:

سبق لنا فى الباب (٢٥): كمال الدين: إن اصطلحنا على تقسيم هدى الوحى إلى مجموعتين كبيرتين: أولاهما: الهدى التأسيسى المفصل: وهى العقائد وأركان الإسلام والإيمان والمفصل من الشرائع والأحكام فى الأسرة والمواريث والأطعمة والأنكحة والحدود ومنظومة الأخلاق. وثانيهما المجمل: وهو كل ما أشير له أو أمر به من طلب للعلم وتفكر فى مخلوقات الله وأعمال لتسخير موجودات الكون فى واقع الحياة.

ولكل من المجموعتين حال خاص بها فيما يخص تطور الفهم والفكر والوسائل:

ففى المجموعة الأولى يقول العلماء فى وصفها إنها مبنية على التوقيف أى يأخذ بها كما هى ووفق النص المفصل المحكم الوارد فى القرآن الكريم أو السنة النبوية.

والعلوم الجليلة التى تتعامل مع هذه المجموعة هى علوم القرآن الكريم وعلوم الحديث وعلم أصول الدين وعلوم الفقه وأصوله. وبرغم أنها جميعا تفسير وبيان للوحى المقدس وأحكامه والاستنباط منه فإن هذه العلوم اجتهاد علماء، أى إنها فكر بشرى ليس معصوما ويمكن النظر وإعادة النظر فيها ممن هم أهل لذلك مستصحبين ما قد يستجد من معارف وعلوم وتجارب حياة تعين على فهم أفضل وأقوم، وطبيعة هذه العلوم أقرب إلى الثبات حيث تتعامل مع نصوص الوحى المفصلة المباشرة.

وعلى أى حال فإن درجة ذلك الثبات من عدمه تتوقف على مدى قرب الفكر من المعنى المباشر للنص المقدس. فكلما كان الحكم مستنتجا من النص المقدس دون استطراد أو قياس أو تفصيل ومباشرة دون تطويل، كان الحكم ثابتا واحتمال تغييره أو تطويره جد محدود. وعكس ذلك يجعل الحكم أكثر مرونة وقابلا للنظر.

وأما المجموعة الثانية من الوحى، وهى الأوامر والإشارات المجملة: فتكون طاعة الله سبحانه وتعالى فيها بالإيمان بها أولا، ثم إنشاء العلوم وكشف المجهول منها فى كافة المجالات التى أشارت إليها تلك المجموعة فى نصوص الوحى، ويشمل ذلك كل علوم الكون والحياة، وكذا العلوم الاجتماعية والإنسانية. ومن ثم استعمال تلك العلوم فى إبداع الوسائل التى تؤدى إلى التسخير لموجودات الكون (إنفاذ التسخير!) لإعمار الأرض، وتسمى أيضا علوم الوسائل.

وحيث إن تلك العلوم كانت الإشـارة لها والأمر بها فى الوحى بصيغة الإجمال، فهى غير مقيدة بتفاصيل شرعية خلا المقاصد العامة للدين؛ ومن ثم تقع حركة الإنسان فيها فى عالم المباح اللامحدود.

وعلوم الوسائل هذه تتكون من فصيلين كبيرين:

أولهمـا: علوم موضوعية غير تاريخية تخص الجمـادات والكائنات الحية جميعا عدا الإنسـان والمعرفة فى هـذه العلوم لا أثر للمكان والزمان فيها عادة، وما يكشـف منها فى أقصى الشمال ينطبق على أى مكان آخر وفى اللحظة أو بعد قرون، فخواص معدن الحديد فى اليابان هى ذاتها فى الشـام. وسمات قطٍ وطباعه المفطور عليها من فصيل ما هى ذاتها أينمـا وجـد، وهذا الفصيل من العلوم لا أثر فيه للجانب القيمى ما دام النظر فى موضوعها ودون التطـرق إلى بارئها ومسـببها الأول وهو الله سـبحانه وتعالى، وفـى هذه العلوم يتاح التعاون على مصراعيه بين كل الناس دون النظر إلى عقائدهم.

وثانيهما: علوم يمثل الوجود الإنسـانى أحد عناصرها ومثالها: علوم النفس والاجتماع والاقتصاد والسياسة والقانون والأمن والأخلاق والتربية والتاريخ والجغرافيا والإدارة.

وهـذه العلوم التى يكون الإنسـان محورها بأخلاقه وعقائـده ومفاهيمه وقيمه لا بد من فرزها إلى مرحلتين كلما أمكن ذلك كما يلى:

الأولى: الجـزء الإطارى، أى الجزء الذى يخص الإنسـان كفرد ومجتمع من قبيلة آدم الأولى، أى بفطرته الموروثة من حيث هو إنسان، التى أخبرنا بها الوحى عندما كان الناس أمة واحدة.

وفـى هذه الحالة تكون هذه العلوم معيارية محايدة بين العقائد أيا كانت، وتخص بنى البشـر جميعا، إلا إنها تتطور مع الزمن والتعاون بين البشـر جميعا فى كشـف المجهول منها هو القاعدة.

والثانية: الجزء القيمى من هذه العلوم الاجتماعية والإنسانية حيث يكون الإنسان داخلا بقيمه وعقائده ومفاهيمه وثقافته الخاصة، وفى هذه المجموعة الوعى القيمى والحذر واجب حيـث يختلـط فى علوم المجتمع والإنسـان – وفى أغلب الأبحـاث – المعيارى المحايد بالقيمى الخاص، ولا بد من توافر الخبرة والقدرة على من يعمل فى مجالها لكى يفرز هذا مـن ذاك، ويحاور فى الخلاف مع المختلفين. والتعاون فى هذا الفصيل ممكن بل ضرورى

للحوار والتعاون والتعارف وتحرير ما يمكن من الفروق، وتوحيد ما يمكن من المفاهيم وإزالة ما يمكن من الخلافات. وما يعز إزالته نحظى بفهمه وتفهمه وتخفيف استهجانه وفى إطار من الإقرار بفطرة التنوع والاختلاف بين البشر.

٢٦ - ٣ فى مناهج العلوم:

تعلمنا فى أصول الفقه أن معرفة أحكام الحلال والمستحب والحرام والمكروه تتطلب اللجوء إلى قسمين من الأصول أولهما: الأصول الأساسية وهى: الكتاب والسنة والإجماع والقياس. وثانيهما: الأصول الثانوية وهى: الاستحسان والاستصحاب والعرف الصحيح والمصالح المرسلة ودفع الضرر وأقوال الصحابة وسد الذرائع وعمل أهل المدينة.

كما تعلمنا أن الفقه هو: معرفة الأحكام الجزئية من أدلتها التفصيلية. متوسلين فى ذلك بأصول الفقه المبينة أعلاه، والمصالح المرسلة الواردة فى الأصول الثانوية هى كل ما لم يرد فيه نص شرعى فى الكتاب أو السنة، أى عالم المباح وهو الأوسع والأرحب فى حياة الناس، وبالذات فى العصر الراهن.

وحكم عالم المباح هذا الذى يمثل فى عصرنا الراهن ٩٥ ٪ على الأقل من حركة الناس ونشاطهم أدغم فى أصل ثانوى - المصالح المرسلة - مختلف عليه! فهو مرفوض عند الإمامين أبى حنيفة والشافعى، وأخذ به الإمامان مالك وأحمد(٢٢ - ص ٢٥٣ وما بعدها) مع شروط أهمها التيقن أن فى العمل مصلحة حقيقية وليست موهومة (٢٣ - ص ٨٦).

وما نراه فى العصر الراهن من اتساع العلوم اتساعا عظيما وكذا ما بنى عليها من تقنيات وصناعات وأبحاث ومنتجات وأعمال وإجراءات فى السياسة والإدارة والاقتصاد والاجتماع حيث لا يسع الناس - مهما كان علمهم - أن يقدموا الدليل على أى من تلك الأعمال أنها تحقق مصلحة متيقنة وقبل اختبارها ومعرفة آثارها فى واقع الحال.

وإذا ما حُكِّمُ الباحثين ومعاهد الأبحاث فى العلوم جميعا؟! الطبيعية والاجتماعية وما يصرف عليها من الأموال العامة، وما حكم التراتيب الإدارية والضبطية والضرائبية والاقتصادية التى لا تحصى فى اتساعها وتنوعها؟! وكيف يكون ضمها جميعا تحت ذاك السقف الضيق؟! وضرورة التيقن أولا ومسبقا أن هناك مصلحة حقيقية وليست موهومة؟! وحتى تنال تلك الأمور مشروعيتها عند من يقر إنشاءها وتمويلها.

لقد أمر الله الناس أن يقتصدوا فى السؤال حتى لا يضيق المباح ولكى يبقى فضاءً رحبا يتحرك فيه الإنسان حرا إلا من فضيلة النية الحسنة فى الإصلاح.

قال تعالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَسْـَٔلُواْ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ وَإِن تَسْـَٔلُواْ عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ ٱلْقُرْءَانُ تُبْدَ لَكُمْ عَفَا ٱللَّهُ عَنْهَا وَٱللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ ﴿١٠١﴾ ﴾ المائدة ١٠١.

أليس الأنسب أن يخرج المباح من هذه الدائرة آنفة الذكر؟! وأن يكون أصلا منفصلا عن غيره وبابا مستقلا وينقسم إلى قسمين:

١- مباح ظاهره لا يصادم مقاصد الشريعة، والحركة فيه طليقة دون حدود إلا إذا ثبت بالتجربة أن الظن فيه لم يكن صحيحا.

٢ - مباح يصادم مقاصد شرعية، ومن ثم لا يجوز التحرك فيه.

وكان من حجج من اعترض على اعتبار المصالح المرسلة القول بكمال الدين وشموله لكل ما يصلح حال الناس بالنص أو بالقياس. ولقد سبق لنا أن ناقشنا مقولة (كمال الدين) فى الفصل (٢٥).

كما نرى أن الأنسب أن يحتكم فى المباح من ناحية المشروعية من عدمها إلى ما تقدّم فقط، وأن يترك الأمر لاحقا لما تظهره نتائج التجربة.

والشاهد أن ما سبق بيانه من أصول تخص أصول الفقه فقط ومنهاج علم الفقه فى الوصول إلى الأحكام.

وأما العلوم الأخرى وهى جميعا أمر بها الإسلام وحث عليها. سواء كانت فى علوم الكون والحياة أو علوم الاجتماع والإنسان، فكل علم له مناهجه الخاصة الفرعية، إلا إنها تشترك جميعا فى منطلقات أساسية فى المنهج وهى أعمال العقل والنظر ثم التجربة ونتائج التجربة تصدق الفكر أو تكذبه! والدارس يلحظ فى تاريخ العلم عند المسلمين السمات التالية:

١ - الاحتفاء بالنص المقدس أولا، وكان ذلك فى القرن الأول والثانى بالذات.

٢ - بعد قرن من الرسالة كانت بدايات الاهتمام بعلوم الطبيعة والحياة.

٣ - تلى ذلك متأخرا الاهتمام بعلوم الاجتماع البشرى والإنسانى.

ونستعرض بالإجمال وبإيجاز السمات المبينة أعلاه:

لقد هيمن على الحياة العلمية فى القرنين الأول والثانى للهجرة الاحتفاء بالنص المقدس بالشرح والتفسير والتدوين والضبط، وكذا استنباط الأحكام والحلال والحرام، وكان ذلك فى محله ولأسباب موضوعية وجيهة ومنها:

١ – حداثة العهد بالرسالة الخاتمة وما احتاجه نشرها وترسيخها فى نفوس معتقديها من جهد علمى يوجه للبيان والشرح والتقعيد والتأصيل، وفى السُّنة ضبط الروايات وتنقيحها وتدوينها.

٢ – كان العرب قبل الإسلام أمة أمية. مجتمع بسيط قليل العلم. وأراد الله سبحانه – لحكمة عنده – أن يحملوا الأمانة فى بداياتها. إذ كانوا مادة الإسلام الأولى. وجاءهم من الله علم غزير ثقيل وكان لا بد لهم أولا ثم لغيرهم من الأمم التى دخلت الإسلام أن تعكف على هذا العلم توضيحا وتفسيرا وضبطا وبيانا. ولقد قدم العلماء فى هذا خدمة جليلة مفصلية للمسلمين وللبشرية عموما وإلى يوم الدين.

٣ – كان الأمر سويا وفى الإطار الصحيح فى البدايات. إذ كان لهيمنة علوم النصوص المقدسة وبيان الحلال والحرام أولوية محقة مقدمة على كل ما عداها. حيث إن الأمة اختارها الله سبحانه وتعالى للرسالة وهى حديثة عهد بها وعليها واجب بيانها والذود عنها ونشرها.

إلا إنه ومع الزمن واتساع رقعة الدولة وحاجتها إلى الإدارة والتنظيم وإرشاد الولايات وضبطها وما يتطلبه ذلك من فكر واجتهاد، أصبح لزاما أن تظهر علوم المباح وبالذات علوم الاجتماع والإنسان المسترشدة بعلوم الشرع.

إلا أن ذلك تأخر ولم يأت فى أوانه ولم يأت منه إلا اليسير. وكثير مما أُتى على قلته كان تسجيلا وتأريخا لصيرورة المجتمع التلقائية دون علوم تؤسس للتحكم فى الصيرورة والمسيرة وترشدها للصواب أو ما هو أصوب، ونرى أن ذلك لأسباب منها:

(أ) لسان الحال كان يقول أن النصوص المقدسة فيها كل شىء قال تعالى ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ﴾ الأنعام: ٣٨، والآية حق من حق. وأما القول إن علوم النصوص كما تعامل معها المسلمون تغنى عما سواها فقد جانبه الصواب، حيث إن الكتاب فى الآية الكريمة ليس علوم النصوص فقط، بل تشمل كل مناحى الحياة حقا، إن تفصيلا أينما لزم، أو إشارة أو أمرا بالعمل والجهد والإحسان كلما كان التفصيل من مهام الناس ومكلفين به بكسبهم فى مختلف الزمان والمكان.

والأمثلة على ذلك فى القرآن والسنة كثيرة يعز إحصاؤها. فمثلا فصل الله سبحانه وتعالى فى المواريث وما حرم من النساء وهكذا. وما فصل فى الوحى فهو من ثوابت السنن ويصلح

بتفصيلـه لهداية الناس فى كل الأزمان ودون زيادة أو نقصان، وكذلك أجمل الشـرع فيما ترك – بأمر الله – تفصيله لكدح البشر وجزء من تكليفهم فى الخلافة والإعمار. فمثلا قال تعالى ﴿ أَوَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ كَانُوٓا۟ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَأَثَارُوا۟ ٱلْأَرْضَ وَعَمَرُوهَآ ﴾ الروم: ٩.

وهذا أمر مجمل يستدعى إنفاذه البحث والتنقيب والنظر فى أحوال الأمم والشعوب جميعا، وما سبق الرسالة منها وما جاء بعدها وحتى عصرنا الراهن والبحث فى كيف كان مصيرهم؟! ولماذا؟ وهذا الأمر وحده يسـتدعى إبداع علوم كثيرة بتسمياتها المعاصرة مثل: التاريخ وفلسفة التاريخ والجغرافيا والآثار والاقتصاد والنظم السياسية والأخلاق والإدارة والعقائد وغير ذلك.

كما قـال تعـالى ﴿ إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَءَايَٰتٍ لِّأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿١٩٠﴾ ﴾ آل عمـران: ١٩٠ وهذه الآيـة بدورها الموجهة للناس جميعا وخاصة لأولى الألباب أصحاب المواهب الخاصة والقدرات المميزة يسـتدعى إنفاذ التوجيه فيها إلى إبداع علوم الفلك وعلوم الأرض والأحياء والكيمياء والفيزياء... إلخ من علوم.

وتلك العلوم يزاد فيها مع الزمن، وتضبط بنتائج التجارب وتخضع للتمحيص والتدقيق والتحقيـق. كما أجمل الشـرع الأمر فى كل ما هو متطـور مع تطور حياة الناس وظروفهم، وفـى كل مـا هو متغير مع تغير أحوالهم. فمثلا قال تعالى ﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ ﴾ الشـورى ٣٨. ولم يبين الشـارع كيف تكون الشـورى وما بناؤها وما مؤسساتها، إذ أن ذلك من مهام المكلفين مسـتهدين بنصوص الرسـالة ومقاصدها وتفصيله يتطور حسب أحوال الناس عددا وعدة ويتحسن وفق تجاربهم وخبراتهم فى الحياة.

ومن ثم فإن القول: إن الوحى المقدس شـامل لكل شـىء. هو قول حق، إلا أن المشكل فى فهم القول وليس فى مفرداته.

(ب) كمـا زاد الطين بلّة والحال علة أن سـيطر الاسـتبداد على مؤسسـة الحكم وكافة الولايات، واحتكر بالقوة والعنف والترغيب والترهيب كل ما يتعلق بشـؤون تلك الولايات، إنْ فكـرا أو عمـلا. بل صنف الفكر فى ذلـك – أى المخالف لما يراه الحاكم – خروجا على الشرعية وفسادا فى الأرض وإيقاظا لفتن نائمة! فاضطر – والحال كذلك – كثير من العلماء والحكماء إلى اجتناب ما تصوره المستبد ومؤسسته حمىً له، محرم على غيره. كما تحالف مع هذا وذاك فهم مغلوط للوعظ الإسلامى، ألا وهو الزهد فى السلطان وبعد العلماء عن الحكام.

والحقيقة إن ما يأمر به الإسلام هو زهد فى السلطان وأن يعتز العالم بالعلم بعيدا عن بهرجة الحواشى والقصور ومغرياتها. إلا أن الإسلام يأمر ويشدد على النصيحة إذ سماها الدين كله وورد فى الحديث : «الدين النصيحة...» (البخارى ٥٦) والنصيحة للإمام (الحاكم) بالذات وجعلها من أعظم القربات وخير الجهاد – الذى هو ذرى سنام الإسلام – حيث قال ﷺ: «خير الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر» (أبو داود ٤٣٤٤ الترمذى ٢١٧٤ النسائى ٤٢٠٩ ابن ماجه ٤٠٠٢).

٢٦ - ٤ محورية التجربة العملية:

قلنا فيما سبق: إن الله سبحانه وتعالى أمر بأمور مجملة وأشار لها فى مواضع كثيرة من الوحى. كما أمر أولى الألباب والعقول بالذات أن يتدبروها ويتفكروا فيها ويعقلوها ويكشفوا أسرارها.

كما بينا أن الفكر أو العلم الخداج وقبل أن يصبح علما (أى معرفة الشىء على حقيقته) ينبغى لزاما أن يجرب فى الحياة وفى مجاله وموضوعه. فإذا ثبت بتكرار التجربة صلاحه وصحته، اعتمد علما ينتفع به الناس وحتى يأتى ما يكمله أو يصححه أو يفوقه صلاحا.

ولقد كان المسلمون هم مَنْ أبدع هذه المنهجية القويمة فى البحث العلمى وهى المنهج التجريبى الاستقرائى، ومفرداته: فكر ونظر وتجربة عملية على المادة وفى الحياة، ثم تقعيد النتائج وتعميمها على الحالات المشابهة.

وبهذه المنهجية العبقرية الفذّة تحرر البحث العلمى من فلسفة الجدل اليونانية والطلاسم والأسرار والعرفان والسحر.

وتلا ذلك أن أخذ الغرب من المسلمين عبر بوابة الأندلس وغيرها ذلك المنهج وبنوا عليه حضارتهم العلمية إلى يومنا هذا. ولقد سبق أن استشهدنا بقول الراهب الإنجليزى روجيه بيكون الذى نقل هذا المنهج إلى أوربا (١٨ : ص ٤٨) فى الفصل (١٢) – عهد النبوة – ٧

ونرى أن فضل العرب والمسلمين عموما على الغرب والناس أجمعين فى مجال العلم – مستثنين علوم الدين – ينقسم إلى قسمين:

١ – ما أبدعوه من علوم الكون والحياة فى عصر نهضتهم، وتلك أخذت بيد البشرية فى معاشها لقرون، إلا إنها وفى عصور الركود عازها التطوير والتصحيح والإثراء والتقدم، فأصبحت مع الزمن جزءا من تاريخ العلوم يستثنى من ذلك بعض الحقائق التأسيسية فى بعض العلوم كالرياضيات والفلك مثلا.

٢ – المنهج التجريبى الاستقرائى فى البحث العلمى، وهذه مكرمة باقية ومستمرة تحسب للمسلمين، ولم يظهر حتى عصرنا ما هو أجدى وأمضى منها فى تناول المجهول من المعرفة.

ولا يخفى أن إبداع المسلمين للمنهج التجريبى – الذى له الأثر المفصلى فى تقدم العلوم – كان أولا وأخيرا بفضل دينهم الزاخر بالحث على الفكر والنظر ومراقبة الظواهر فى الحياة الحية المعاشة – أى التجربة.

قال تعالى ﴿ أَوَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ﴾ فاطر ٤٤. وقال تعالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّنَ ٱلْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِن مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ ۚ وَنُقِرُّ فِى ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ﴾ الحج ٥. وقال تعالى ﴿ أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴿١٧﴾ ﴾ الغاشية ١٧. وقال تعالى ﴿ وَفِى ٱلْأَرْضِ ءَايَٰتٌ لِّلْمُوقِنِينَ ﴿٢٠﴾ وَفِىٓ أَنفُسِكُمْ ۚ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴿٢١﴾ ﴾ الذاريات٢٠ – ٢١. وقال تعالى ﴿ ٱذْهَبْ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ ﴿٢٤﴾ ﴾ طه ٢٤. وقال تعالى ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ ﴿٦﴾ إِرَمَ ذَاتِ ٱلْعِمَادِ ﴿٧﴾ ٱلَّتِى لَمْ يُخْلَقْ مِثْلُهَا فِى ٱلْبِلَٰدِ ﴿٨﴾ وَثَمُودَ ٱلَّذِينَ جَابُوا۟ ٱلصَّخْرَ بِٱلْوَادِ ﴿٩﴾ وَفِرْعَوْنَ ذِى ٱلْأَوْتَادِ ﴿١٠﴾ ٱلَّذِينَ طَغَوْا۟ فِى ٱلْبِلَٰدِ ﴿١١﴾ فَأَكْثَرُوا۟ فِيهَا ٱلْفَسَادَ ﴿١٢﴾ فَصَبَّ عَلَيْهِمْ رَبُّكَ سَوْطَ عَذَابٍ ﴿١٣﴾ إِنَّ رَبَّكَ لَبِٱلْمِرْصَادِ ﴿١٤﴾ ﴾ الفجر الآيات ٦ – ١٤. والآيات فى هذا الباب كثيرة.

وشمل المنهج القرآنى المعلَم للناس فى كشف المجهول سائر أنواع العلوم المادى منها والاجتماعى الإنسانى. وبين فى مواضع كثيرة عاقبة الطغيان والاستبداد وخطل الاعتداد بقوة الإنسان الفرد وحكمته (مَا أُرِيكُمْ إِلَّا مَا أَرَى...) كما بين الوحى عاقبة الأفراد والمجتمعات التى اقترفت هذه الضلالات.

والشاهد – وبعد هذا البيان فى المنهج – كان على المسلمين إن يتبعوه فى شؤونهم كلها، إذ هم مبدعوه أصلا والأولى به عقلا! إلا أن المتتبع للمسيرة العلمية لأسلافنا يجد أن هذا المنهج اتبعه المسلمون فى علوم الكون والحياة (الجمادات والدواب) وأما فى مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية وبالذات علوم السياسة وإدارة المجتمعات لم يتم اتباعه، وعازهم الاعتبار بالتجربة العملية فى حياة المجتمع المسلم.

فترى مفكرى السياسة وقد التزم كل منهم جمع النصوص التى ظن أنها تقف مع رأيه وحسب، وغاب النظر الشامل لكل نصوص الوحى ومقاصده الضابطة للأمر موضوع البحث،

كما ساد التحيز فى تأويل النصوص وتفسيرها أو ما تم انتقاؤه منها وكذلك الاستطراد فى التأويل بالرأى المحض فى قضايا محورية تخص الشورى ومراقبة الحاكم وتوليته ومهامه وواجباته، والأشد من ذلك كله عدم الاعتداد بالتجربة العملية التى عاشها المسلمون، حيث أحكم الاستبداد أغلاله فى رقابهم وعطل النمو، ثم أتلف ما أنجز إلى أن دمر المجتمع ذاته.

والماوردى – على سبيل المثال – المتوفى عام ٤٥٠هـ عاش مفاسد العهد العباسى فى فترات انحطاطه المتأخرة طولا وعرضا. ولم يأبه لتدوين معالم تلك الفترة ولم يعط جهدا لبيان السبب الذى أفضى إلى ذلك الحال والتجربة العملية مع حكم العباسيين وحدهم زادت على ثلاثة قرون كاملة فى حينها، كما لم يبين ما كان ينبغى أن يكون عليه الحال، وكان كتابه (الأحكام السلطانية والولايات الدينية) (٢٥) – الذى يرجع إليه الكثيرون – تسجيلا لما كان عليه الحال أيام انحطاط الخلافة وضعفها وسيطرة بنى بويه عليها اغتصاباً. وقام بتسويغ ذلك فى النظام الإسلامى للحكم.

ولقد اعتذر بعض الباحثين للماوردى عن ذلك المنحى، انظر مقدمة المحقق القاضى نبيل عبد الرحمن حياوى فى المرجع (٢٥) حيث يرى: (أن تنظيراته عكست حقبة تاريخية عرفت بالفوضى والاضطراب والفتن أيام التسلط والهيمنة من جانب البويهيين وفى ظل خلافة مصادرة مقهورة لها سلطة اسمية دون سلطان فعلى. وفى وقت كانت تتواجه فيه دعوات دينية وسياسية من بينها الدعوة الإمامية المسنودة من آل بويه المسيطرين على أرجاء الدولة العباسية والدعوة الإسماعيلية فى مصر. والدعوة السنية التى كانت تمثل إيديولوجية الخلافة وما يتبعها من ولايات ودويلات ولو اسميا) (٢٥ – ص ٣١).

كما يقول المحقق فى موضع أخر: (وجد بعض الباحثين أن الماوردى، وفى ظل الظروف العصيبة التى سادت يومذاك، كان مرغما على إبداء تنازلات للحفاظ على البقية الباقية من السلطة – ولو معنويا – والقوة الروحية للشريعة. وأن تلك التنازلات قد تفاقمت بالتدريج حتى تحولت إلى نوع من تطويع الشرع ليناسب الواقع، مما بلور نوعا من الانفصام بين الشرع والواقع السياسى، مما يسّر تسويغ الاغتصاب شرعا وتأكيده نظريا وعمليا وإقراره خاصة فى مبحثه الخاص بإمارة الاستيلاء، والذى يبرر الوضع السياسى أو الواقع التاريخى المعاصر للماوردى ويكشف اعتراف الأخير اعترافا قانونيا بالأمر الواقع الذى فرضه الأمير القوى، وتقديم الماوردى مسوّغات شرعية تحت ذرائع الحرص على الدين وتجنب الفوضى) (٢٥ – ص ٣٧).

وذلك يعنى – وفق ما كتب المحقق – أن كتاب الماوردى (الأحكام السلطانية) لم يكتب بضمير فقهى حر بل فى ظل إرهاب المغتصبين للسلطة من بنى بويه أولا وثانيا فى إطار الصراع السياسى والأيديولوجى بين أهل السنة المتمسكين بالخلافة ولو شكلا، منعا لفقدان كل شىء، وبين الإمامية بشعبتيها: بنى بويه الزيديين المسيطرين على الحكم فى بغداد، والفاطميين الإسماعيليين فى مصر.

ومن ثم لا بد أن يعى العاملون المهتمون بسياسة المجتمعات الإسلامية هذه المسائل، وأن يفهموا ظروف الكاتب الماوردى وبواعثه والتى اكتنفها العاملان المتقدمان: إرهاب السلطة والصراع السياسى. واضطر فى ضوء ذلك أن ينحى ما نحى فى كتابه المذكور. ومن ثم – مضطرا – أنتج فكرا ليس حرا ولا يرتكن إليه، وفى موضوع الخلافة والإمامة الكبرى بالذات.

كما أن الاعتبارات التى ذكرها المحقق – إن صحت – أقصى مفاعيلها أنها تزكى نية الماوردى ليس إلا، إلا إنها لا تبرئه من الخطأ فى حق الشرع! حيث ما يكتب من فقيه بوزنه لا يقتصر أثره على أحوال السياسة فى عصره بل هو رسالة فقه وبيان للمستقبل. والشاهد ما نراه عبر القرون وحتى الآن من مقام لكتابه (الأحكام السلطانية) فى الثقافة السياسية للمسلمين، ولا يدرى – الناس ولا أقل القليل منهم – أن قلب الكتاب الأساس وهو ما كتب عن الخلافة والإمامة الكبرى لا يعدو أن يكون مناورة كلامية تحت وطأة إرهاب السلطة وأجواء الصراع السياسى الذى ساد فى حينه ليس إلا! وليس من الفقه القويم فى الأحوال العادية – وذاك درس حبذا لو يعيه الجميع –: أن نُجنّبَ الشرع أوزار الواقع ومناوراته وصراعاته كى يبقى ناصعا عدلا نقيا كما نزل. فليت الماوردى رحمه الله وجزاه الله خيرا لم يفعل ما فعل!

وأما بخصوص حاضرنا ومستقبلنا وما نراه: أن الماوردى رحمه الله بذل جهده فى التوفيق بين متطلبات الشرع الأصلية وظروف الواقع المرير الذى عاش فيه. وذلك لمصلحة ارتآها. وعليه فإن كتابه مفيد لعصره بجملته. أى بشقيه المتداخلين: الأسس الشرعية فى الحكم وضغوطات الواقع حينها، إلا إنه وفى عصرنا الراهن لا محيص من فرز الشقين والاعتداد بالأسس الشرعية فقط، وتنحية ما أملته ظروف عصر الكاتب جانبا.

كما أنه لا يوجد – ابتداء – ما يضمن أن لا يخالف فكر المجتهد النظرى لزمانه، بعضا من مقاصد رسالة الاسلام. تلك المقاصد التى يعز احصاءها والمفاضلة بينها بأوزانها الحقة،

وذلك مع تعددها وتراكبها وتشعبها ، وتنوع أثارها فى النفوس والعقول والحركة والمحيط المعيش. ومن ثم لابد للاجتهاد أن تزكيه التجربة العملية، حيث تظهر نجاعته، وتحقيقه لمصالح راجحة من عدمها. وعليه نرى أن بقاء ذلك الاجتهاد، محض محاورات بين مختلف المقولات فى الكتب ، والخروج بترجيح نظرى يكرر ماسبق، أو يضيف القليل، لا يجدى نفعا. بل و أدى ذلك إلى محاولات فاشلة، «لإلزام» مسيرة سنن الخلق الجارية بمحاجات نظرية، لن تصل –مهما بلغت من الاحكام – إلى إحصاء العوامل الفاعلة فى موضوع البحث عند معايشته فى الحياة... – وسبحان المحصى – ولا يحصى ذلك إلا أن تمارس المقولات النظرية، ويتم تجريبها فى الواقع، ثم يحكم عليها صحة وخطأ.

ولقد كان ذلك المنحى النظرى المحض فى الوصول إلى العلم، وبعيدا عن التجربة، هو مرض الفلسفة اليونانية القديمة، ثم انتقل منها ذات المرض إلى الفكر الأوربى فى العصور الوسطى، و أصاب جانبا منه، الفكر الإسلامى بعد عصر الترجمة أيام المأمون.ولقد كتبنا فى أكثر من موضع من هذا الكتاب، أن للمسلمين الفضل فى تخليص الفكر الإنسانى من الجدل النظرى، والسفسطة الكلامية فى الوصول إلى المعرفة، وذلك بإبداعهم منهاج العلوم، وهو نظر وتجربة وتقويم .ولقد كان ذلك ما أسس عليه المسلمون حضارتهم العلمية. واقتبس ذلك منهم الغرب، حيث أقام نهضته.

إلا أن المسلمين استعملوا ذلك المنهج فى مجال العلوم الطبيعية، ولم يعطوه مايستحقه من العناية فى باقى المجالات، وبالذات فى العلوم الاجتماعية والاجتهادات الفقهية، ظانين أن تلك العلوم لها نصوص الوحى المعصوم، دون تجارب الحياة. ونرى أن فى ذلك مفارقة فى الفهم لابد من تحريرها وهى: أن نصوص الوحى ومقاصده كافية عند مطلق فهمها ومفاعيلها لمعالجة تلك العلوم . إلا أن المشكلة ليس فى النصوص – بالطبع – بل فى فهم الإنسان الناقص لها، وأبعاد ذلك الفهم، فى فرز المصالح والمفاسد، ومن ثم لابد أن يستعين الإنسان بالتجربة لتمحيص فهمه وتوسيعه.

وعلى أى حال بقى الجدل فى هذا المجال الأخير نظريا ، وتفضيلا لنص على نص ولمقصد على آخر.

إلا أن العلوم جميعا علم واحد، وهى منظومة ربانية متناسقة، سواء أكانت طبيعية أم اجتماعية أم إنسانية أم دينية، وسواء ألحظنا ذلك أم لم نلحظه، وما تقسيماتنا اللاحقة

إلا لتسهيل الفهم فقط . وعليه لاينبغى لتلك التقسيمات أن تنسينا الأصل الواحد لكل تلك العلوم، وكذا الفلسفة الواحدة، التى تمكننا من الوصول إلى حقائق العلم فى أى من مجالات الحياة والكون . قال تعالى ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ ۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٥﴾ ﴾ (الإسراء: ٨٥)، وقال تعالى ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَىْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ ﴾ (البقرة: ٢٥٥) وقال تعالى ﴿ فَوَجَدَا عَبْدًا مِّنْ عِبَادِنَآ ءَاتَيْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا ﴿٦٥﴾ ﴾ (الكهف: ٦٥).

والآيات الكريمة السابقة تصف كل حقائق الحياة والكون بالعلم بصيغة المفرد، ولم ترد كلمة «علوم» قط فى القرآن الكريم.

ومنهاج الوصول الصحيح إلى المعرفة فى كل المجالات، – خلا الإلاهيات والنبوات (ما وراء الطبيعة) والتى مصدرها السمع أى الوحى وحده – أصوله واحدة ، مع اختلاف فى التفاصيل والآليات، التى تناسب كل مجال بعينه. إلا أن التجربة العملية ونتائجها، وتصديقها للزعم بتحقيق المصلحة من عدمها، تبقى ركنا أساسيا، وفى كل علم أيا كان. ونرى أن ذلك لو تم اعتماده فى تقييمنا للاجتهادات المنوعة عبر تاريخنا، ولو لم نترك الأمر للخلاف حول النصوص وصحتها فقط ، مع كثرتها وتنوع الأفهام فيها، لوفرنا كثيرا من الجدل، ولحققنا مبكرا الكثير من المصالح مع استقرار فى الفكر والعمل. ولنضرب بعض الأمثلة على ذلك:

القضية المعروفة فى النطق بالطلاق ثلاثا، وفى جلسة واحدة، هل تحسب طلقة واحدة أم ثلاثا؟ لقد رجح جمهور الفقهاء حينها أن تحسب ثلاثا، وجاء ابن تيمية، وخالف قول الجمهور، وقال: بل طلقة واحدة، برغم أنه لم يقدم أثرا جديدا يثبت به قوله .بل كان جوهر حجته أن الأسرة المسلمة تضررت من قول الجمهور السابق على عصره. أى إنه – فى الحقيقة – أعاد الاعتبار لركنية التجربة العملية فى الوصول إلى الحكم الصحيح، والعلم الصحيح، ولقد تم فى العصور اللاحقة، اعتماد ما رآه هذا العلامة فى العالم الإسلامى كله.

ورد فى الأثر «أينما وجدت المصلحة فثم شرع الله» والأثر السابق يربط المصلحة بالشرع وجودا وعدما، ولا حيلة لنا أن نحدد المصلحة يقينا، إلا أن ننزل نتائج التجربة العملية ما تستحقه من الاعتبار.

كما يخطر ببالى قضية خلافية بين السنة والشيعة، وهى زواج المتعة: هل حلال أم حرام؟ ولقد كتب فى ذلك الكثير، وكل يحشد النصوص، وبغض النظر عن موقفنا مما يسوقه الشيعة بالذات[1]، نرى إن فصل الخطاب فى هذه المسألة وغيرها، – فضلا عن محاجة النصوص– هو ماتبينه التجربة الاجتماعية العملية من مصالح ومفاسد . ولقد روت الدكتورة شهلا حائرى (٤٣ – ص١٤٥) عن التوسع العجيب فى مسألة «المتعة» عند الاثنى عشرية كما روت إن حكومة إيران بعد الثورة مباشرة ،نشرت كتيبا تحث فيه على زواج المتعة، ووزعته على شباب المدارس والجامعات، وما كان إلا أن انتشر ذلك الفعل بين الشباب، وتزوج معظمهم سرا، مما أثار الأسر و أولياء الأمور، واضطرت السلطات الإيرانية إلى سحب الكتيب المذكور.

كما أن المرجع (٤٤) فى الصفحات (٣٠ – ٥٠) لكاتبه السيد حسين الموسوى من علماء النجف يبين المفاسد و العجائب التى جرتها «المتعة» بما تقشعر له الأبدان.

ومثال ثالث : عانت الأقطار الإسلامية من سوء الإدارة واستبدادها قرونا طوالا، وأدى ذلك إلى تآكل حضارة الإسلام، وضعف شعوبها فى العلم والحكمة. وتلك تجربة عملية ضخمة ، وعلى نطاق كونى شمل شعوبا ودولا وإمبراطوريات فى أنحاء المعمورة. إلا أن المقلدين من الفقهاء، وبعض أدعياء الاجتهاد بقوا على ماهم عليه من إضفاء الشرعية على طرق الإدارة المجتمعية السائدة، ومنح البراءة للقائمين عليها، ومضغ الكلام عن الاستقرار، ودرء الفتن النائمة، ولم يلتفتوا إلى نتائج تلك التجربة الكونية فى عالم المسلمين لقرون، حيث بينت أنهم فى إدارتهم لشؤونهم ليسوا على الصواب قطعا.

والأدهى من ذلك، إحالتهم حالة التخلف والضعف إلى سنة الابتلاء والتمحيص (وأن الله إذا أحب امرءً ابتلاه) أى إن حالنا على الصراط، إلا أننا فى زمن ابتلاء يعقبه تمكين. ولقد رأيت فى التلفاز صحفيا يسأل أحد مجرمى حرب الصومال الأهلية الكبار عن جدوى مايسفك من دماء فقال: نحن فى مرحلة التمحيص والابتلاء التى يعقبها التمكين. إنه خلط عجيب وعنّة عقلية ونفسية بلا مراء.

---

(١) ورد فى (٤٤ – ص ٣١) مايلى: «وروى السيد فتح الله الكاشانى فى تفسير منهج الصادقين عن النبى (ص) أنه قال: «من تمتع مرة كانت درجته كدرجة الحسين عليه السلام ومن تمتع مرتين فدرجته كدرجة الحسن عليه السلام ومن تمتع ثلاث مرات كانت درجته كدرجة على بن أبى طالب عليه السلام ومن تمتع أربع فدرجته كدرجتى» فتأمل أخى القارئ هذه الرواية مفضوحة الكذب شكلا ومعنى!

وأخـيرا وفى الصفحة التالية وفى ضوء هذا البـاب (٢٦) عموما «فى المنهاج» وبالذات جزئه الأخير (٢٦) – ٤ «محورية التجربة العملية» قمنا بإعداد مخطط بيانى يبين ثوابت الإسلام وأقسام العلوم وعلاقاتها وأثر التجربة العملية فى تطويرها وتنقيحها وإثرائها، لعل ذلك ينفع فى فهم أفضل.

(٢٦)-٥: مخطط منهاج العلوم:

(26) – 5: مخطط منهاج العلوم

بعض الملاحظات على المخطط البيانى

رقم الصندوق	ماهيته	ملاحظات
٣		نعنى بها العلم الظنى أو العلم الخداج فى معظمه الذى يحتمل المراجعة، إلا إنه يشمل قطعيات الوحى المتعلقة بأركان الإسلام والإيمان والتى هى علم نهائى لا مراجعة فيها.
٤	علوم الدين	تخص المسلمين وعليهم تفصيلها والنظر فيها عندما يلزم وفق ما تجود به الأيام من تطور فى فهم الوحى.
٧	علوم الوسائل	تشمل كل العلوم التى تتحرك فى عالم المباح وهو فضاء تكاد لا تحده حدود. وهى تعتمد المجمل من الوحى أوامر أو إشارات، وكذلك مقاصد الشرع ومهمتها كشف علوم المجمل، ويتوارثها وينميها الأجيال وهى ملزمة فى مسيرتها عند المسلمين بكل ما ورد من قطعى الدلالة قطعى الثبوت من الوحى.
٨	علوم الإنسان والاجتماع	تشمل كل العلوم الاجتماعية والإنسانية مثل: التاريخ والجغرافيا والإدارة والسياسة والاقتصاد وعلم النفس بأنواعه وعلم الاجتماع بأنواعه وعلوم التربية والسلوك والقانون وأجناس البشر ولغاتهم وعلم الآثار وهكذا.
٩	علوم قبيلة آدم	نعنى به الجزء من العلوم الإنسانية والاجتماعية الذى يبحث فى الإنسان ومجتمعه من حيث هو إنسان غير أيديولوجى وغير عقائدى، أى يبحث فى سماته ومواهبه وفطرته الأصلية المشتركة بين الناس جميعا. والتعاون فيها ممكن وواسع بلا حدود بين البشر جميعا لكشف المجهول منها، حيث تمثل مشتركا إنسانيا محايدا بين العقائد والأيديولوجيات.

١٠	علوم الأمم بعد الرسل	وهى تمثل الجانب من العلوم الإنسانية والاجتماعية المتأثر بالأيديولوجيات والعقائد. وهى مجال خصب للحوار بين الأمم والحضارات والعقائد والمذاهب، والحوار فيها واجب وذلك للتعارف وتبادل الخبرات وإزالة بعض الخلافات الموهومة وتحرير الخلاف الحقيقى حيث يفضى الحوار إلى عقلنة الفروق بين الناس دون إفراط أو تفريط.
١١	مزج علوم قبيلة آدم وعلوم الأمم لأمة بعينها	حيث إن إنزال العلوم الإنسانية والاجتماعية إلى حياة أمة ما لا يكون إلا بشقيها معا أى المشترك الإنسانى والخصوصية الثقافية للأمة معا. ومن ثم على كل أمة أن تقوم بهذا المزج الذى يناسب هويتها وثقافتها. والحوار فى هذه العملية واجب لذات الاعتبارات التى بينت فى الصندوق رقم (١٠) آنف الذكر.
٥،١٦،١٢	تطبيق فى الحياة	أى تطبيق العلم – والذى حتى هذه المرحلة مازال نظريا بشكل عام – فى الحياة. وهذه هى أهم المراحل على الإطلاق فى كشف حقيقة ما توصلنا إليه ونسبة العلم فيه من الوهم. أى مرحلة التجربة العلمية التى سبق أن نوهنا بمحوريتها فى الوصول إلى الحقيقة.
٦،١٧،١٣	نقد وتحليل التجربة المعاشة	وتعنى – من ناحية المبدأ أن يملك الناس ثقافة المراجعة وأن لا يجعلوا قناعاتهم النظرية – وتلقائيا – فوق ما قد يبينه الواقع المعاش خلاف لها. بل ينبغى أن تكون معايشة الواقع ودروسه أحد مصادر العلم الرئيسية لكل عالم مهما تمنطق ونظر وحشد من الحيثيات. إذ حيثيات الواقع أعم وأكثر تفصيلا. وعليه لابد من استخلاص العبر من التجربة العملية ومن ثم التحرك باتجاه الفكر والعلم وتحديد ما قد يلزم من استدراك وإعادة نظر.
١٤	علوم الكون والحياة	وهى التى تبحث فى ما ليس فيه روح (الجمادات) سواء فى الأرض أو فى الفضاء، وكذا تبحث فى كافة المخلوقات الحية يستثنى من ذلك الإنسان واجتماعه. وفيها التعاون بين كل الأمم وبلا حدود.

		وهى كل ما يبنى على علوم الكون والحياة من منتجات تقنية مثلا فى المواصلات والطب والبناء والزراعة والصناعة وغيرها. وفى هذه المنتجات التعاون واسع إلا أن ما أصاب هذا الفضاء من تطور بعد منتصف القرن العشرين جعله يستدعى القيم لضبطه وذلك لأسباب منها: أصبح الإنتاج يكاد يكون لذات الإنتاج والتسويق دون الاستناد إلى حاجات حقيقية ومن ثم إرهاق المستهلك المحاصر بالإعلان والإشهار واستغلاله.
١٥	إبداع الوسائل	أصل القيمة فى الإنتاج التقنى هو إسعاد البشرية بما تم كشفه من علوم، إلا أن سيطرة عقليات الاستغلال والاستعلاء جرفت هذا الفضاء عن مساره وأصبح قسط كبير منه يعمل لإثارة الحروب واستغلال بسطاء الناس على طول المعمورة وعرضها وهم الأغلبية الساحقة. أدى سيطرة عقليات الاستغلال وتضخيم الربح إلى إهمال الأثر السيئ للمنتجات الثانوية (العوادم) فى عملية الإنتاج، ومن ثم أصيبت البيئة – التربة والماء والهواء والمناخ – بما تعانى منه البشرية فى وقتنا الراهن. وعليه لا بد للبشرية كلها أن تستدعى القيم لضبط هذا التنين أن يحطم الناس والفضاء الحيوى لحياتهم.
١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٥، ٢٤، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩	إ. ع: أى إعمال العبرة	هذه أرقام الخطوط والأسهم التى تعقب نقد وتحليل التجربة العملية وتبدأ منها وتنتهى عند صناديق العلوم والفكر والفهم. وهى تعنى أن يتم تفريغ نتيجة هذا النقد والتحليل فى مراجعة الفكر والعلم والفهم، وبذا يتم إضفاء الإحسان على الكسب البشرى فى مجمل الرحلة بدءا من فهم الوحى وانتهاء بالتطبيق فى الحياة، وبهذا تكتمل الدورة المعرفية العملية وتكرر دون نهاية.

(٢٧)

فى تقليد الآباء

تقليد الآباء دون روية ودون عرض المسائل على ميزان الحق والباطل والصالح والأصلح ممقوت شرعا وعقلا. والقرآن الكريم يبين ذلك بالتواتر:

قال تعالى ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُوا۟ بَلْ نَتَّبِعُ مَآ أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ ۚ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴿١٧٠﴾ ﴾ البقرة ١٧٠، وأصل الأمر أن الحق من جانب والأصلح من جانب آخر لا يأخذ بالضرورة من العادات والتقاليد، ولا يأخذ من الأقارب وأرحام الدم، ولا يأخذ من أىّ كان إلا بعد الفحص والتمحيص وإعمال العقل والقلب فى الاستقصاء والفهم. ولقد ورد فى الأثر (لا يعرف الحق بقامات الرجال، اعرف الحق تعرف أهله). وذكر كتاب الله تقليد الآباء لما لهم من منزلة نفسية خاصة عند أخلافهم والأولى أن يصح ما قيل فى تقليد الآباء والأجداد والعشيرة على كافة خلق الله أيا كانوا. وصاحب العقل السوى والقلب القوى والنفس الكريمة يجعل – فى مسائل الفكر والنظر – مذهبه وعشيرته وقومه وحزبه وماضيه وحاضره هو الحق والعلم الصحيح ليس إلا، فهو يقلد ويحاكى – ولا ضير – إن كان ما يأخذه حقا، ويأبى أن يساق إلى مداخل الباطل والبطالة العقلية تحت ذرائع صون تراث الآباء أو كرامة الموروث وعراقته. كما أن إخلاص الإنسان الشريف للحق يجعله حفيا به أينما وجد، يقتفى آثاره، ويتلمس مقداره ولو كان خافيا فى جبال من الباطل، لا يمنعه من ذلك اختلاف الثقافات أو تنازع المعتقدات أو حواجز العداوات والثارات.

قال تعالى ﴿ قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ﴾ يوسف ١٠٨. ولقد علمنا وكلفنا الوحى الخاتم أن يكون المؤمن ترجمة صادقة لذاك الالتصاق والتماهى مع الحق والصدق والعلم الصحيح يدور معه حيث دار، وفى السراء والضراء وفى كل الأحوال.

قال تعالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ ۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾ المائدة ٨. وقال ﷺ: «ثلاث منجيات، مخافة الله فى السر والعلانية، والعدل فى الرضى والغضب، والقصد فى الغنى والفقر، وثلاث مهلكات: شح مطاع، وهوى مُتّبع، وإعجاب المرء بنفسه» (البيهقى فى الشعب ٦٨٦٥).

والحكمة العامة من ذلك كله هى النّعْىُ على كل من احتج بالموروث أو تمسك به دون فحص وتدقيق حق وبدافع الغيرة وحسب على الشركاء فى النسب أو العقيدة أو الحزب

أو القبيلة أو العشيرة أو الثقافة أو الحضارة أو الأمة وأيا ما كانت منزلتهم. بل لم يعذر الله سبحانه العوام من إثم التقليد لكبرائهم بالباطل واحتجاجهم بالضعف أو الجهل.

قال تعالى ﴿ وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا ﴿٦٧﴾ ﴾ الأحزاب ٦٧.

والفحص والتدقيق يشمل سؤالين: أولهما هل كان عمل السالفين حقا أم باطلا؟! فإن كان باطلا فالبعد مطلقا عنه، وإن كان حقا صالحا هل من أصلح منه بعد تراكم خبرات الزمان؟! والواجب على المؤمن أن يختار الأصلح ولا يقدم الصالح على الأصلح فقط لأن الصالح كان من تراث الآباء.

كما يبدو أن كثيرا من الغيورين محسنى النية الحريصين على تحسين صورة التاريخ الإسلامى جملة وبالذات ما يخص التاريخ السياسى – برغم ما أفرزه من أمراض وعاهات فى جسم المجتمع – قد وقعوا فى دائرة ما تنهى عنه الآيات الكريمة سالفة الذكر! إذ شدهم النسب بأشكاله إلى هذا المنحى والله لا يستحى من الحق، وأمرنا سبحانه بذلك ولم يستحى سبحانه وتعالى أن يعاتب خاتم الأنبياء فى محكم التنزيل أن قطب فى وجه مؤمن دون حق ويتعبد الناس بتلاوة ذاك العتاب إلى يوم الدين.وعليه فليحذر كل حريص على إيمانه وعلى أمته.

جاء فى الأثر (الرائد لا يكذّب أهله).والغيرة وحُسن النية لا تكفيان، إذ العبرة بصحة ذلك كله، وإلا كان الأمر شهادة زور، والأنكى أنها شهادة زور من ثقة تتسلل للقلوب، ومن ثم تضلل وتفسد، وهى بهذا أشد فتكا وإفسادا أضعاف أضعاف من نفث الأعداء. ولنفهم جيدًا أن أصل البناء وحقيقته قائم على الحق وأن الإيمان والإسلام والحق وجوه لعملة واحدة. وأن الإسلام لا يُنصَر أبدا بقول الكذب من الغيورين عليه. وأن الحميَّة الجاهلية البغيضة لها مداخل كثيرة، إلا أن لها منحى واحدا،ألا وهو الانتصار للباطل، وسواء أوجد الباطل فى كفر أم عدوان، أم وجد فى ثنايا خطاب محبب عن الإسلام وأهله، فهو باطل فى الحالين لا بد من نبذه والتبرؤ منه ﴿ وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ ﴾ الأحزاب ٤.

(٢٨)

فى مقولة التاريخ الإسلامى المفترى عليه

العبارة العنوان نقرؤها ونسمعها من بعض الدعاة الكرام الغيورين على الإسلام. والواقع أن وضع التاريخ الإسلامى بمجمله من ناحية المجالات أولا وبطوله من ناحية الزمن ثانيا، فى سلة واحدة لا يجوز لا للناقد ولا لناقد الناقد.

حيث إن تاريخ المسلمين – بالتعبير الأدق – يشمل أبوابا شتى: من تاريخ الرسالة والنبوة والراشدين والفقه والعلم والمجتمعات والآداب والعمران وإدارات الحكم فى مختلف العهود والمؤسسات فى كل منها، وحياة الاقتصاد والثقافة والسياسة والصراعات وهكذا، وعليه لا يجوز وضع هذه جميعا فى سلة واحدة على أى حال.

وأما التناول النقدى لبعض جوانب التاريخ ومحاولة الخروج ببعض العبر منه ومن ثم الاجتهاد فى تفسير التخلف الذى أصاب المسلمين بعد عز، فهذا أمر مشروع بل واجب على كل قادر عليه.

والدراسة بهذا المنحى والمعنى ليست – بالطبع – اتهاما للإسلام بل – على العكس – تبرئة له من اقترافات العباد، حيث تنصب الدراسة على أعمال الناس أو بعض منها كعينات تمثيلية، وأعمال الناس حجة عليهم وليس على الإسلام.

كما أن تلك الدراسة ليست – بالضرورة – تسفيها لأشخاص أو هيئات بعينها بل وصفا لصيرورة مجتمع انحرفت فيه الثقافة ما بين المتنفذين فيه وأهل القول والطول فى شؤونه، ونزلت الأدواء من ذاك إلى سائر الناس ومن ثم حدث ما حدث.

والمسلمون هنا بين خيارين لا بد من تحرير الحقيقة بينهما وهما: إما إرجاع التخلف والانحطاط إلى اقترافات الناس، أو اتهام العقيدة الموجهة لهم وهى الدين. و الأخير هو التفسير الاستشراقى!

حيث إن الانحطاط حصل فعلا، وله أسبابه قطعا وأصله لا بد أن ينبع من عقول الناس وقلوبهم والقوى الموجهة لهم. فإما أن تكون أيديولوجيتهم وعقيدتهم (الدين) خاطئة أصلا ومن ثم كانت بوصلتهم فى الاتجاه الخطأ أصلا مما أودى بهم إلى الانحطاط. وهذا كما قلنا خيار المستشرقين انظر مثلا (٢٤ – ص ١٣٠ وما بعدها).

وإما أن يكون الناس فى تاريخهم أهملوا بوصلة الدين الصحيحة واتخذوا أهواءهم وأطماعهم مرشدا لحركتهم.

والزعم الذى يقول به بعض الغيورين: إن تاريخ المسلمين كان يسير بهدى الإسلام خلا بعض الانحرافات التى لم تؤثر فى المسار العام. يجعل الخطأ فى الدين ابتداء ويأخذ ضمنا بأقوال المستشرقين!

كما أن التركيز على الانحراف فى التاريخ السياسى للمسلمين مرده أن فيه رأس السلطة ودار حولها معظم القوى المؤثرة فى المجتمع، وكان بيد هؤلاء صنبور المال العام كيف يصرف ولمن ومتى.

ومن ثم تحمل هذه المؤسسة جُلّ وزر الانحدار والتخلف، إذ بها تخلف الاجتماع والاقتصاد والفكر والثقافة والأخلاق، وفيها ظُلم الناس وتم تجريدهم من حرياتهم وحتى كراماتهم وجُهّلوا وأفقروا.

وكلمة «مفترى عليه» هذه عظيمة وقاسية!

من ينتقد أفاعيل الناس الواردة فى التاريخ لم يكتب التاريخ بل كتبه غيره، وهو متواتر فى مراجعنا ومراجع غيرنا قديما وحديثا ولا زيادة لمستزيد إلا ما ندر!

كما أن مقياس الصلاح لمن يتصدر للخدمة العامة سواء أكان فردا أم مؤسسة ليس أن نعد له فى عمره المديد منقبة أو منقبتين أو حتى عشرة! وما خلا ذلك استبداد واستئثار وفشل فيما أوكل إليه.

لم يقل أحد من ناقدى التاريخ السياسى للمسلمين أن فلانا من الحكام خاليا من الفضائل مطلقاً، بل رجحت أخطاؤه وتجاوزاته على ما أحسن فيه وفيما أوكل إليه بالذات من إدارة للشأن العام.

وفى عصرنا الراهن نحن أقل الشعوب قراءة أصلا وأقل الشعوب كتابة أيضا، وأقل الأقل كتابة فى نقد التاريخ واستخلاص عبره، برغم أننا مأمورون بذلك تكرارا وفى محكم ديننا.

قال تعالى ﴿ أَوَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ﴾ الروم ٩، ولقد تكررت هذه الآية الكريمة فى مواضع كثيرة من القرآن الكريم المعنى ذاته أو قريبا منه دليلا على جلالها وعظم معناها مثلا: (يوسف ١٠٩)، (فاطر ٤٤)، (غافر ٢١ – ٨٢)، (محمد ١٠)، (آل عمران ١٣٧)، (الأنعام ١١)، (النحل ٣٦)، (النمل ٦٩)، (الروم ٤٢).

فهل نلتزم الطاعة فى هذا الأمر الربانى ونعمل بنوره فى بناء حاضرنا ومستقبلنا؟! وهل يريدنا أهل الغيرة المغلوطة أن نقف أمام هذا الأمر الربانى الوارد فى الآيات الكريمة وندير له الظهور؟ ولا نحرك ساكنا؟

وكيف لنا إذا أن نفهم ما آلت إليه أوضاعنا أم هى جبرية وقعت علينا بالقدرة ظلما؟ إذا كيف نبنى حاضرنا ومستقبلنا؟ وخاصة أن قطاعا واسعا من شبابنا محسنى الظن والنية محدودى الثقافة يطلب الرجوع إلى ما كان عليه أسلافنا، وتلحظ فى خطابهم وحركتهم رائحة عهود الركود. أليس البيان أشد وجوبا فى هذه الحالة؟ وهل يطيق أى منا أن يشهد زورا فى أمر محورى كهذا؟! ويقدم الاعتذار تلو الاعتذار لأعمال السابقين الخاطئة على النصيحة للأجيال الحاضرة؟! إنها لعمرى شهادة زور من ثقة تتسلل للنفوس وتفتك بها أشد من نفث الأعداء!

هل تخيفنا شماتة الأعداء؟! والأعداء فى غفلتنا الراهنة أكثر علما بتاريخنا منا!

وما يسرّهم هو أن نبقى على غفلتنا ولا نستخلص العبر من تاريخنا أيا كان لونه، ومن ثم نبقى مخدرين نجترّ الفخر بتاريخ موهوم ونتلهّى عن العمل الجاد.

نحن نزعم أن الإسلام هو الذى بنى الحضارة، وذلك بسواعد المخلصين من أبنائه أولا: العلمـاء والمجاهدين والعبـاد والزهاد والعاملين الصادقين ومضافـا لذلك بعض أعمال غير المخلصـين! إلا أن باقى أعمال غير المخلصين – وهى الأغلب – كانت فى معظم الأوقات وفى معظم المجالات تعمل سـلبا وخصما من جهـد البناء والإعمار. وهذه الجبهة الأخيرة هى التى سميناها «مؤسسة الاستبداد» وهى مؤسسة أخطبوطية كما سبق البيان والشرح فى أكثر من موضع.

ولن يستقيم أمرنا إلا بعد أن نصنع الآليات والضوابط التى تجعل الولايات كلها واجبا وتكليفـا يتطوع به النبلاء الخيراء العلماء قربةً إلى الله وخصما من منافعهم الشـخصية فى الدنيا. لا أن تكون مغنما وسـرجا يُمتطى للاسـتغلال والاستعلاء – فضلا عن الاستبداد – وتكوين الثروات والوجاهات.

كمـا أن النقـد لبعض من تطبيقات علوم الحضارة الإسـلامية وبالذات فى تفخيم البناء والزخرف فى القصور والمساجد والأضرحة والقلاع نقد لا تثريب عليه بل يأمر به الدين.

قال ﷺ: «يؤجر المرء فى كل نفقته إلا فى هذا التراب» (البخارى ٥٦٧٢). أى الإفراط فى تفخيم البناء. وتلك المنشآت الفخمة تشير إلى أمور:

١ – أن المسلمين بلغوا من العلم والتقانة فى هذا المجال منزلة رفيعة.

٢ – أن حكام المسلمين أرادوا بها تخليد ذكراهم حيث أنفق عليها مال كثير.

٣ – أن العقـل الاجتماعـى المدبر وصاحـب القرار لم يكن حكيما بمـا يكفى فى توظيف إمكانات العلم والتقانة وفقا للأولويات الإسلامية ووسطية الأمة. الأمة النموذج. الأمة القدوة، أمة يحتذى بها ،أمة معلمة لذاتها ولغيرها.

٤ – ونحن يجرفنا الاعتزاز عندما نسـمع إعجاب السـائح الأجنبى بتلك المعالم المعمارية، ومـن ثم نظن بل نجزم أن الحاكم الذى أمـر بإقامة البناء كان محقا وصاحب فضل، وننسـى أن مدحها جاء من ثقافة تمجد ذلك العلو فى الأرض أصلا وليست من آداب الإسلام. وتخطى العقبة فى هذا ليس سهلا! والزهو والفخار من طبائع النفوس.

٥ – كما كانت تقام هذه الصروح بجهد مالى كبير يقتطع من الضرورات بل بالسخرة لكثير من الناس، ولم تكن الدولة تصرف من فائض فى معظم الحالات. انظر مثلا ما كتبه السلطان عبد الحميد الثانى عام ١٨٩٩م عن أحوال خزينة الدولة العثمانية (٢٧ – ص ٧٤) حيث يقول: «حصلنا على قرض جديد بشـــروط جيدة، ولكن هل سنســتفيد منه؟ والى أى حد ســنجنى فوائده؟ الخزينة على ما هى عليه من ضعف الإمكانات، استقدمنا مرارا خبراء أجانب فلم نستفد منهم شيئا، فالجيش واللوازم القرطاسية يبتلعان كل موارد الدولة؟ ما أشبه اليوم بالبارحة!» لا يفوتنا إلا أن نعلق على هذا الكلام المحزن ودلالاته:

(أ) الدولة مدقعة فقرا.

(ب) الدولة تستدين بالربا – طبعا – وبشروط.

(ت) دولة كبيرة عريقة مثلها وفى عهد السلطان عبد الحميد القوى وبعد أن حكم فوق ٢٠ عاما عند قوله هذا الكلام: تحتاج إلى خبراء من الخارج للخزينة.

(ث) دولــة تصرف معظم مواردها على الجيش والبيروقراطية وبالتداعى عجز كبير فيما يصرف على التعليم والصحة والتنمية.

ونذكر الجميع وبالذات إخواننا ذوى النية الحسنة، الذين يحسنون الظن،ممن يرددون كلمة «خلافة» وفقط. البلسم ولا شىء غيرها، أن من كان فى السلطة حينها «خليفة» وتدين له بالولاء أرض تجاوز مساحة أوربا كلها.

كما كتب د. أحمد شــلبى فى موســوعة التاريخ الإســلامى (١٠ – ص ٨٥٥ – ٨٥٦) ما يلى:

(كان كثــير من الوزراء وولاة الأقاليم يبنون الربط والمســاجد والمــدارس، وكان يدفعهم لذلك تهريب الأموال أو محاولة التخلص منها بطريق يخدع ولاة الأمور، إذ كانت الرشوة منتشــرة وكان هؤلاء ينالون منها نصيبا كبيرا، فإذا أحس الواحد منهم بأن مصادرة مالية ستقرر عليه بادر بأن يعلن أنه سيقوم ببعض الأعمال الخيرية ويبدأ فعلا فى تشييد المدارس والربط والمساجد وما ماثلها).

إهمال المؤسسات الزراعية والصناعية:

ويلاحظ فى الآثار المعمارية أنها ذات صلة بالدين بين مساجد ومدارس دينية وربط وزوايا فى أكثر الأحوال، وليس فى الآثار المعمارية التركية شــق طرق أو إقامة سدود، فإن الأتراك لم يبذلوا عناية تذكر بالزراعة والصناعة وغيرها مما يرفع شأن الرعية ويكسب لها الرفاهية.

المؤسسات الدينية للتمويه:

كانت بعض المؤسسات الدينية تعبيرا عن روح الإسلام وخدمة المسلمين، ولكن فى كثير من الحالات شيدت هذه المؤسسات للتمويه والتضليل، فكثير من السلاطين الذين عرفوا بالمجون وإدمان الخمور أنشأوا مساجد شامخة بلغت غاية الروعة فى الجمال، وكانوا يقصدون بذلك تضليل الناس، وصرفهم عن الحديث عن المجون والخلاعة التى كانوا يعيشون فيها، ومن هؤلاء الذين فعلوا ذلك: السلطان سليم الثانى والسلطان أحمد الثالث (صاحب المسجد الفخم المشهور المسمى باسمه فى استانبول!)

سيدات البلاط وإنشاء المساجد:

وقد اشتركت كثيرات من سيدات البلاط فى إنشاء المساجد الضخمة فى أمكنة متعددة، وكان ذلك مظهرا من مظاهر التقوى، كما كان يصرف النقاد عن تدخل النساء فى الحياة السياسية.) انتهى ما كتبه د. أحمد شلبى.

٦ – أن امتداد هذا التزييف للوعى العام أن نرى أصحاب الأموال دولا وأفرادا يجتهدون فى إقامة أفخم قصر وأضخم ملعب وأعلى برج فقط بذات الدوافع إياها.

نحن بحاجة إلى جرعة اكبر من العقلانية فى حياتنا على حساب المظهرية بل والعواطف!

(٢٩)

معادن العقول

خلق الناس جميعا من أب وأم: آدم وحواء، وفطرتهم الأولى واحدة ولهم بالفطرة ذات الأصناف من الإمكانات والمواهب مع اختلاف فى الدرجة. إذ إن «موروثاتهم»(جيناتهم) جميعا متشابهة إلا ما ندر ولسبب مرضى أو خلقى.

ولقد حاول الباحثون فى القرنين الماضيين أن يجدوا فرقا واحدا معتبرا فى أصل مكونات الجسم البشرى: بين أسود وأبيض وأصفر، فلم يجدوا شيئا.

وحاول كثيرون أن يؤسسوا فكرهم العنصرى – مثلا سمو الجنس الأبيض أو الأرى بالذات – على أساس عضوى خلقى أصيل، فلم تنجح أى من محاولاتهم وأسقطها العلم جميعا.

وثبت أن الفروق الظاهرة بين الناس ليس لها علاقة بالأجناس، بل لها علاقة بتفرد الفرد كائنا من كان ومن أى جنس أو لون.

والتفرّد هذا مرده إلى عاملين: الموروثات والتربية والتعليم، فالموروثات برغم وجودها بذات العدد والنوع فى كل الناس فإنها تختلف فى الفعالية من شخص إلى آخر. فالمورث «أ» عند عمرو مثلا ليس له ذات الفعالية كما عند زيد بالضرورة، ومن ثم تظهر «الميول» الفردية ودون علاقة بالجنس أو اللون. فتجد من له ميول فنية أو أدبية أو عقلية أو رياضية أو تقنية وهكذا. وسبحان الله القائل ﴿لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا﴾ الزخرف ٣٢، ولا يكون ظهور تلك الميول على حقيقتها إلا فى سن الطفل المبكرة، حيث تكون حركته بدافع الفطرة المخزونة التى لم تحجبها المؤثرات الخارجية بعد، ولا يكون ذلك إلا بالحرية التامة وتعرض الطفل لتنوع واسع من المعارف الأولية البسيطة التى تناسبه كى يظهر ميله المميز من خلال ذلك دون إيحاء أو توجيه محدد.

فإن ظهرت هذه الميول على حقيقتها، ثم تم تعهدها بالتنمية والتربية والتعليم نشأ الطفل فى اتساق مع موهبته الخاصة المميزة.

كما أن الكشف عن هذه الفروق فى فعالية الموروثات لا يتأتى بأساليب الطب أو غيره من العلوم كأن نعرف مسبقا أن الطفل ذا ميول حسابية مثلا. بل لا سبيل لذلك إلا أن يفصح الطفل عن ذاته فى مناخ تربوى حر حكيم ينشر المعارف البسيطة أمامه فى سن مبكرة ليتعرف المربى على ميوله الحقيقية، وهذا ما يُتّبعُ فى بعض الدول المتقدمة.

والميول الظاهرة عموما منها الأصيل ومنها دون ذلك. فالأصيل ما كشف فى مناخ حر صريح شفاف أى أفصح «الميل» عن ذاته كما هو حقا فى خلق الفرد الباطن الفعلى، وليس تقليدا لأحد أو طمعا فى ربح أو حبا فى مظهر أو لقب أو نفاقا لمرب أو ولى أو تطلعا لمثل لا علاقة له بحقيقة التركيبة الباطنة للفرد.

فإن تحقق كشف الميل الحقيقى – وهذا ما يعين عليه وينميه المجتمع الحر والإنسان الحر والتربية والتنشئة الصحيحة – كان ذلك كسبا كبيرا للمجتمع وللفرد، أن يتجه فى نشاطه بما يوافق مواهبه الأساس، ومن ثم تنمو معارفه ومهاراته وعلمه باتساق مع تلك المواهب الفطرية ويكون بذلك أفعل وأمضى، وكذا الرجل المناسب فى المكان المناسب، بل قد يصنع ذلك من الفرد عبقريا فذا تعتز به أمته والإنسانية.

قال ﷺ: «الناس كالإبل المائة لا تكاد تجد فيها راحلة» (البخارى ٦٤٩٨). يشير ﷺ بذلك إلى أهل التميز الفائق.

وكل الأمم بحاجة ماسة إلى هؤلاء فى تقدمها، وهم قلة نسبة للعدد العام، إلا إنهم روادها وصانعو مجدها فى مختلف العلوم، ويزداد ظهورهم فى مناخ الحرية والمجتمع الحر ويدفنون فى مجتمع الكبت والتربية الرتيبة والفقر والبيئة الملوثة. ويفصل المرجع (٤٢) أثر ذلك على ذكاء الأطفال.

والشاهد من التاريخ العربى والإسلامى أن ظهور العلماء العظام كاد يتلاشى فى القرون السبعة الأخيرة وهى عهود السيطرة التامة للاستبداد، وذلك أن الظهور الحقيقى للميول لا يكون – كما سبق أن بينا – إلا فى مناخ الحرية الشخصية والعامة، وانتفاء المعطلات والمثبطات والجبريات، واختفاء النفاق والتشوف المرضى فى المجتمع.

ويفضى ذلك إلى علو الإنجاز بل ظهور العباقرة فى كل مجال، كما نراه اليوم فى بعض المجتمعات المتقدمة، وأى جمال وكمال وإخاء ورخاء يجنيه الفرد ومجتمعه عند تحقق هذه الصورة فى الحياة.

وأما فى المقابل وفى حال الإنسان المكبل والمجتمع الجبرى لا تتفتح المواهب على طبيعتها إلا ما ندر، بل تطمر معظمها فى ركام الفوضى والتخلف، إذ تسود النفعية وتقديم النجاة المادية فوق كل اعتبار فى مجتمع متوحش يتضور الفقير فيه جوعا ويبذخ الموسر دون حدود، فترى – مثلا – فى بلادنا العربية أغلب التلاميذ المتفوقين – سواء فى الحافظة أو المحاكمة العقلية – يتوجهون لما يعتقدون أنه يدرّ لاحقا مالا أكثر فى الوظيفة!

وموسم هذه السنين ومنذ نصف قرن وحتى الآن هو مجالا الهندسة والطب. وأعتقد أن ٩٠ ٪ يذهبون إلى هذين التخصصين فقط! وأما التخصصات الأخرى الهامة كالعلوم الطبيعية والزراعية وكذلك العلوم التى تحدد للأمة بوصلتها وأعنى بها العلوم الشرعية والاجتماعية والإنسانية فأهملت تماما! وأغلب من يتوجهون إليها – كما قال أحد الساخرين – النطيحة والمتردية وما أكل السبع – فكيف لهذه الأمة أن تطير بجناح واحد على افتراض وجوده أصلا؟!

ولقد أصبحنا نرى اليوم من يحمل شهادة فى الشريعة قليل الفقه والفهم يتصدر الناس، وكذا من درس التاريخ أو القانون ويكره ما درس وليس لديه شىء. وذلك أنه درس ما أتاح له مجموعه العام فى الثانوية وحسب.

لقد أفسد الهلع من الفقر وخشية الضياع به فى مجتمع لا يرحم فطر الناس، وأغلق الباب على ميولهم ومواهبهم الحقيقية.

وكان مقتضى ذلك أن نتج اجتماع للعقل فيه نصيب محدود، وللأوهام والجبريات والعقد النفسية والهلع من الفقر النصيب الأوفر. وقد غُدِرَ العقل فى ميله الأول بالبيئة الطاردة. وترى من نتائج ذلك العجب! فمثلا فى السياسة، ترى متعلمين يحملون الشهادات الكبيرة يركنون إلى القوة الخارقة للحاكم، ويتصورونه رب نعمة البلد، وبدونه مصيرها المجهول! وإن تم إحصاء الإنجازات فهو الذى أنجز كل شىء، وحتى الطريق الفرعى فى حى من قرية نائية! وباقى الألوف المؤلفة من الناس العاملين لا ذكر لهم!

كما ترى صاحب الشهادة الكبيرة إن قَرُبَ من الكبير مسحوقا فيه لا ينبس بكلمة إلا برضاه وإيماءاته فهو أصلا فى باطنه لا يرى لنفسه دورا إلا ما استمده من دفء القرب من الكبير. كما ينطبق ذلك وبدرجات على كل الهيئات والتجمعات فى البلاد المتخلفة إلا ما ندر. ويقول بعضهم: إن ذلك وقار واحترام وأدب وكياسة. وهو ليس كذلك! بل انسحاق وعبودية واحتقار للذات وإعلاء مخلوق بالوهم. وليت شعرى لمَ لا يذكر هؤلاء ما ورد فى وصف ابن ادم من ضعف وجهل وهلع وظلم فى محكم القرآن وَما ثبت فيه من مساواة بين الناس بالتواتر.

ويذكرون أن «كبيرهم» رجلا تشمله الأوصاف السالفة، وأما فى المجتمع الحر الذى أنشأ أناسا أحرارا تجد الشعور العميق بالمساواة والثقة بالنفس مغروسة فى كياناتهم حتى النخاع. ويتكلم الصانع البسيط مع رئيس الحكومة بثقة وثبات وندية ودون تلعثم، وتجده صريحا فصيحا يفضى بما يراه ويحسه ويحتاجه دون خجل أو وجل.

فهلا قلد نواب الأمة عندنا – على الأقل – هذه الأخلاق أو بعضا منها. وهلا خففوا من النفاق والمداهنة شيئا! وان لم يستطيعوا – بحجة أمنهم – أليس الأشرف أن يغادروا مواقعهم بهدوء؟!

ثم أليس دور الحكومة الراشدة أو التى لديها بعض من الرشد أن تحفظ بعض التوازن فى المجتمع؟! أليس عليها أن تتحرك لاستدراك ما يمكن من هذا الخلل؟!

ولم لا تخصص الدولة – وبمعونة المتبرعين إن لزم – بعضا من المال للتخصصات الهامة المزهود فيها بسبب الخوف من الوظيفة والفقر؟! وتدعم ذلك بالمنح الدراسية وضمان التوظيف لاحقا بأجر مجزى.

ولم لا تخصص الدولة عددا معينا من المنح الدراسية فى العلوم المغبونة وتعرض ذلك على المتفوقين كى يتخصصوا فيها وحتى أعلى الدرجات؟ أين مراكز الأبحاث فى هذه المجالات؟!

وهل يرضينا أن يكتب الآخر لنا تاريخنا ويشرح لنا مغزاه؟ أو أن يفصل لنا اقتصادنا واجتماعنا ومرافقنا التربوية ومؤسساتنا السياسية؟!!

(٣٠)

فى رحاب آية

قال تعالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴿١٣﴾ ﴾ الحجرات ١٣.

وتفسير الآية الكريمة فى كتاب صفوة التفاسير (٢٨ – ص ٢٢٧) كما يلى:

الخطاب لجميع البشر، أى يخبر: بقدرتنا خلقناكم من أصل واحد و أوجدناكم من أب وأم، فلا تفاخر بالآباء والأجداد، ولا اعتداد بالحسب والنسب كلكم لآدم وآدم من تراب، وجعلناكم شعوبا شتى وقبائل متعددة ليحصل بينكم التعارف والتآلف لا التفاخر والتخالف. قال مجاهد: ليعرف الإنسان نسبه فيقال: فلان بن فلان من قبيلة كذا وأصل كذا (لتعارفوا) لتتعارفوا، حذفت إحدى التاءين تخفيفا. قال شيخ زاده: والمعنى أن الحكمة التى من أجلها جعلكم على شعوب وقبائل هى أن يعرف بعضكم نسب بعض ولا ينسبه إلى غير آبائه، لا أن تتفاخر بالآباء والأجداد، والنسب وإن كان يعتبر عرفا وشرعا، حتى لا تزوج الشريفة بالنبطى، إلا إنه لا عبرة به عند ظهور ما هو أعظم قدرا منه وأعز وهو الإيمان والتقوى، كما لا تظهر الكواكب عند طلوع الشمس، إنما يتفاضل الناس بالتقوى لا بالأحساب والأنساب، فمن أراد شرفا فى الدنيا ومنزلة فى الآخرة فليتق الله كما قال ﷺ: «من سرّه إن يكون أكرم الناس فليتق الله» (الحاكم فى المستدرك ٧٧٠٧).

وفى الحديث : «الناس رجلان: رجل برٌّ تقىّ كريم على الله تعالى، ورجل فاجر شقىّ هين على الله تعالى» (الترمذى ٣٩٥٦). والله عليم بالعباد مطلع على ظواهرهم وبواطنهم يعلم التقىّ والشقىّ والصالح والطالح. انتهى.

والحق أننى أحب هذه الآية الكريمة حبا خاصا وأرددها وأستشهد بها كثيرا، وكانت لى خواطر حولها، وكتبت موجزها فى مقال لى بعنوان «المسلمون وآفاق العلم» نشر فى مجلة المجتمع الكويتية عام ١٩٩٧م (٢٩) بعد الاستشهاد بالآية المذكورة.

ومصدر حبى الخاص لهذه الآية، أنها تؤصل العلاقات الإنسانية كلها من البدء حتى النهاية في عبارة موجزة معجزة.

والمُبَلِّغُ بها عن ربه الرسول الخاتم محمد بن عبد الله ﷺ الهاشمى القرشى الذى كان قومه يُنزلون الفخر بالقبيلة قبل أرواحهم. ورغم ذلك تخاطب الآية البشرية كلها منذ خلقت وحتى قيام الساعة بأنهم عرق واحد من آدم وحواء والفضل بينهم بالفضائل ليس إلا. أى معيار واحد ليس معه ثان. وأرى: أن هذه الآية وحدها – وعند أولى الألباب – دليل كافٍ على صدق محمد ﷺ ورسالته.

كما أقرّ أننى صدمت عندما قرأت تفسير الآية فى المرجع الممتاز المذكور. والمؤلف الشيخ الجليل معذور حيث يوجز التفاسير المختلفة دونما تعليق.

خرجت من التفسير ولم تتضح لدى قطعية المساواة بين الناس فى النسب برغم أن الآية تبدأ بتثبيت ذلك «أنكم كلكم من آدم وحواء فأغلقوا قصة المفاضلة بالأنساب»!

كما يشير التفسير إلى اعتبار النسب عرفا وشرعا.

والاعتراض على «شرعا» هذه إذ هو فى تضاد مع النص الصريح للآية الكريمة التى أشارت للنسب الواحد لكل الناس. والآية لم تلغ موجودا (قضية النسب للمفاضلة) بل بينت أن وجوده للمفاضلة بين الناس موهوم أصلا، فنسب الناس جميعا واحد. وأما معرفة الأفراد حتى لا تختلط شخوصهم فى أذهاننا كأن نعرف أن محمد سعيد شخص ومحمد خليل شخص آخر فنعم.

كما لا أدرى ما الذى دهى النبطى أن يُحذّر من خسته فى الزواج من الشريفة وفى القرن الواحد والعشرين ولا ندرى من هى هذه الشريفة وكيف حازت الشرف أبكبَر القبيلة؟ أم بثرائها؟ أم بثاراتها التى لم تتوان عن استيفائها؟ أم بصلاح الشريفة وتقاها؟ فإذا كان الأخير عدنا إلى المربع الأول!

والمعروف من التاريخ إن الأنباط عرب عاشوا قبل الميلاد وبنوا دولة عظيمة فى بادية الشام (جنوب فلسطين وشرق الأردن وجنوب شرق سوريا) منذ القرن الرابع قبل الميلاد واستمر ملكهم خمسة قرون إلى أن استولى على بلادهم الرومان عام ١٠٦م. أى إنهم بنوا حضارة عربية قبل الإسلام بألف عام وهم شعب أدب وقوة وعمران وعلم.

كتب الدكتور محمد أسعد طلس عنهم فى كتابه تاريخ العرب (٨ – ص ٤٣ – ٤٤) ما يلى [وقد وصف المؤرخ ديودور الصقلّى فى القرن قبل الميلاد هؤلاء القوم وما كانوا عليه من حضارة ما شاهده بنفسه فى ديارهم فقال:

«.... ومنهم قبائل عديدة تقيم فى البادية، ولكن النبطيين أغنى تلك القبائل وأن كان رجالهم لا يزيد عددهم على عشرة آلاف، وثروتهم من الإتجار بالأطياب والمر وغيرها من العطريات يحملونها من اليمن وغيرها إلى مصر وشواطئ البحر الأبيض المتوسط، ولم تكن تمر تجارة فى أيامهم بين الشرق والغرب إلا على أيديهم، ويحملون إلى مصر على الخصوص القار لأجل التحنيط» انتهى كلام الصقلى. واستطرد طلس: وكان للقوم عناية شديدة بالآداب من شعر ونثر وحكمة، وكانوا يعظمون الشعراء وأهل المعرفة ولكن آثارهم قد ضاعت وإن كانت النقوش الحجرية التى أبقوها تدل على شىء من ذلك.أما لغتهم فهى اللغة العربية ولا تكاد تختلف عنها وخاصة عن لغة الشعر الجاهلى إلا قليلا، على ما تقتضيه سنن النشوء والارتقاء، إلا إنهم لم يكونوا يكتبون بالحروف العربية، وإنما كانوا يكتبون بحروف أبناء عمومتهم الآراميين لأن حروف هؤلاء كانت أشهر. وقد خلفوا مدنا خالدة أجلها: سلع: وتسمى بطرا والبتراء، وهى عاصمتهم وموقعها بين بحيرة لوط (البحر الميت) والبحر الأحمر وفيها آثار عريقة تبين عن مقدار المدنية النبطية وبخاصة مدافنها ومعابدها ومعاهدها.

ومن مدنهم الغنية التى بقيت عامرة إلى العصور المتأخرة مدينتا بصرى الشام وصلخد وكانت هذه المدن حصونا وملاجئ ومخازن لتجاراتهم الكبيرة «انتهى الاستشهاد من كتاب د. طلس».

ويبدو أن الأنباط بعد احتلال الرومان دولتهم لجأ بعضهم إلى إخوانهم قبائل العرب المحيطة ببلادهم – الأقل منهم رقيا على أى حال – إلا إنهم عاملوهم كلاجئين مكسورى الجناح واستعلوا عليهم، كدأب القبائل البدوية مع أى غريب وافد وحتى يومنا هذا. ثم توارث الناس التحذير ممن لا قبيلة له (اللاجئ) هذا الخسيس(!) أن يتزوج البدوية بنت القبيلة! وسبحان الله!

كما لم أرَ فى التفسير إلا أن التعارف: يعنى أن يعرف كل قبيلته، أى العقدة العربية إياها التى خربت ديار أمة العرب والمسلمين أربعة عشر قرنا!

نعم «حاشا» أن نفاخر بالآباء و الأجداد ولكن إياكم والخلط بين القبائل وإياكم والنبطى الخسيس! ونحن «حاشا» لا نتفاخر بالنسب بل ندّخره للاقتتال بين الحين والآخر! أليس هذا ما حصل فى تاريخنا طولا وعرضا؟!

أما آن الأوان لمراجعة بعض المفاهيم على ضوء ما ظهر من تجارب التاريخ التى أصبحت لتكرار ثبوتها – علما اجتماعيا واجب التنفيذ؟!

وليعذرنى القارئ أن أُذكّر مـرات ومرات بالآية الكريمة ﴿ أَوَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ﴾ الروم ٩. ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم.

وأخـيرا أثبت فيما يلى مفصلا خواطرى حول الآية الكريمة موضوع المقال (الحجرات: ١٣) وهو ما كتبته موجزا فى (٢٩) منذ أربعة عشر عاما:

تخبرنا الآية الكريمة بخبر السـماء أن الناس يكونون شـعوبا وقبائل. وكل بشـخصية اجتماعية ذات سمات خاصة بها. والتنوع بينها سنة جارية. إذ كل يرى من مجمل الحياة زاوية بعينها ومن بيئتها وأحوال محيطها وظروف نشأتها، وما اعتادت الاهتمام به وإعلاء شـأنه– فالناس طَبْعٌ واحد وكلهم لآدم إلا إنهم تطبّعُ منوع وفق البيئة والتنشـئة والثقافة وحتـى لو اتفقوا فى الديـن. فاتفاق الناس على دين واحد يكوّن أمة فى المصطلح القرآنى، وأمة الدين ليست قبيلة وليست شعبا ولم تستعمل فى القرآن القبيلة أو الشعب تعبيرا عن وحدة دينية. بل أمة الدين وحدة عقدية عابرة للقبائل والشـعوب والقارات، والرابطة بين عناصرها قيمية وروحية ووحدة تصور وشعور وعلم مشترك بالأصل والمآل والقصد من الخلق ومغزى الحياة، وأما الشـعب أو القبيلة فقد يجمع بين أفرادها بمعظمهم جامع الأمة وهو الدين، إلا أن القبيلة والشـعب هما فى المعتاد وحدة فى الثقافة ومصالح الجيرة وتنوع فى الديانة، والأمة لها وحدة فى الديانة وتنوع فى الثقافة.

وهذا الجَعْلُ للناس شعوبا وقبائل، والمقدّر قدرا محتوما من الله سبحانه وحتى يوم الدين هو حتمية فى الاجتماع الإنسانى ولن يزول أبدا.

أما أن يتشكل ويخف ويشتد ويتقارب ويتباعد ويندمج ويفترق فذلك من جدل التعارف المنصوص عليه فى الآية. ولقد بين الله سـبحانه وتعالى الحكمة من ذلك (الجعل) وسببه، إذ نصت الآية على (لتعارفوا). أى إن التعارف والتبادل المعرفى بين الشعوب والقبائل من قصد الخالق وسبب من أسباب ذلك (الجعل).

والله سـبحانه جعل الأفراد كل له سماته الخاصة وكل ببصمة لا تتكرر ﴿ وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا ۖ فَٱسْتَبِقُوا۟ ٱلْخَيْرَٰتِ ﴾ البقرة ١٤٨، ولكى يتقاسموا سـبر المعارف ونواحى المجهول كل فى جزئية تناسبه، وبذا يكون على ثغرة من ثغور التكليف.

كما جعل سبحانه وتعالى التنوع فى الشخصية الاجتماعية للشعوب والقبائل والأمم لذات المغزى والهدف، فعالم العلوم والمعرفة لا حدود له ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ الإسراء ٨٥. وإعمار الأرض والتكليف بالخلافة أمر جلل حيث كشف «الأسماء كلها» وعبء ثقيل ﴿إِنَّا سَنُلْقِى عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا ۝٥﴾ المزمل ٥. كما أن الإنسان – كما أخبرنا القرآن – ضعيف يتملكه الهوى، قصير العمر يتخطّفه الموت، ظلوم جهول كثير النسيان قليل العزم. ومع صفات الضعف المنوع ذاك فى المفرد البشرى، ومع ضخامة التكليف وامتداده إلى يوم القيامة قدر الله سبحانه وتعالى سنّتىّ التعارف والتوارث. التعارف بين الأفراد والقبائل والشعوب والأمم فى الجيل الواحد، وأن يرث الناس من أسلافهم العلم ويورثوه إلى أعقابهم. ورد فى الأثر «تعلموا العلم وعلموه الناس» (الدارقطنى فى سننه ٥١ : ٤) وأن يقف كل منهم على ثغره فى العلم والحياة والإعمار يجيدها ويحسن فيها ويتبادل الخبرة والعلم مع غيره فيها وفى غيرها.

والشاهد إن الآية الكريمة جعلت التنوع الثقافى والمعرفى بين القبائل والشعوب والأمم فطرة وحتمية فى حياة الناس وحتى يرث الله الأرض ومن عليها.

كما أن التبادل المعرفى بين الناس جميعا أفرادا وقبائل وشعوبا وأمما فرض من الله نصت عليه الآية مجملا «لتعارفوا» وعلى الناس تفصيل الأمر المجمل بإبداعهم الوسائل له والطرائق لتحقيقه فى دنياهم وحسب أحوالهم وتطور معاشهم.

لا مكان فى شرع الله لعزلة أو انطواء أو إغلاق أبواب أو نوافذ لا بين الشعوب ولا الأمم والقبائل والأفراد.

والله من وراء القصد.

(٣١)

بين الفرد والمجتمع

كان تخلف المسلمين تاليا الخلافة الراشدة وعبر تاريخهم ينقسم إلى قسمين متداخلين مترافدين:

أولهما تخلف الفرد وبعده عن العلم الحق والعمل الصالح، وثانيهما تخلف المجتمع وما اعتوره من أمراض ومحبطات.

لقد كانت شخصية العربى قبل الإسلام ضلالا فى العقيدة وقبلية فى السياسة، إلا أن سمات الشخصية الحرة الطليقة كانت لصيقة بها، حيث الصدق والصراحة والكرم وعلو الهمة والكرامة والاعتزاز والنجدة. والشخصية الحرة تلك كانت ركائزها بيئة لم تصب بمغتصب أجنبى يُعبِّدُ أهلها، ولا بدعيٍّ محلى مستبد يتحكم فى أفرادها. بل تدار السياسة فى القبيلة بالتراضى والحوار والاقتناع. وورث الإسلام هذه الشخصية الخام بما لها وما عليها، وكان هديه طيلة العهد المكى محقا لضلال العقيدة وتثبيتا للبديل الحق بالعبودية لله وحده، والتوجه له سبحانه دون سواه.

ثم تلى ذلك العهد المدنى حيث بنى الإسلام دولة كانت بديلا عن سياسة القبيلة. وقامت الدولة على ركيزتين: الإيمان المشترك بالله ورسوله ولمن لم يسلم الجيرة والمصالح المشتركة وحق المواطنة. ومن ثم انزوى الانتماء القبلى عن السياسة وإدارة المجتمع وتقلص إلى رابطة تراحم ورحم.

وأما السياسة فشعارها «الناس كلهم بنو آدم وآدم من تراب» أى إن المرجعية السياسية قبيلة آدم أب البشرية الأول . وأما الحرية والنفس الحرة وشمائلها الأثيرة التى كان يتمتع بها العرب، فقد جاء الإسلام معززا ومثبتا لها بل حولها إلى عبادة وقربى إلى الله، يدخل بها الفرد جنة عرضها السموات والأرض. وأدب الدين وما ورد فيه عن الصدق والجود والإيثار والكرم والفتوة وعلو الهمة والحلم لا يكاد يحصى.

قال ﷺ مصداقا للعلاقة بين أخلاق العربى قبل الإسلام وما جاء به الإسلام أن انتفت ضلالات العقيدة وتفاخر القبيلة «خياركم فى الجاهلية خياركم فى الإسلام إذا فقهوا» (البخارى ٣٣٧٤).

ولقد سارت أحوال الأفراد والدولة على ذات المنوال بعد وفاة رسول الله ﷺ وطيلة الخلافة الراشدة على العموم. فعلى جانب الفرد كان يتزود بنور الوحى الغض الصافى ويتعاون على البر والتقوى مع أفراد المجتمع دون قيود أو حدود. والدولة تولاها راشدون يسوسون الناس بالعدل والرفق ويتعهدون شأنهم بالرعاية والشورى ويؤثرون ولا يستأثرون. فكانت إدارة المجتمع رافدا ومعينا للفرد المسلم على صلاح نفسه وأسرته كما كان صلاح الفرد والأسرة يرفد المجتمع منعة ورفعة وقوة.

وما أن انقضت الخلافة الراشدة بموت على ﷺ وتنازل الحسن ﷺ وبدأ عهد الملك، بدأت شخصية الفرد المسلم تفقد تدريجيا أهم مقومات صلاحها، ألا وهى الحرية: والتى أنتجت أول مرة: الأمانة والصدق والصراحة والكرامة والعزة والتلقائية فى الفرد العربى.

إذ لا يتعايش الاستبداد والحرية معا، فهذا نقيض ذاك. الأول عقل واحد يفكر ويخطط ويسوس الناس قبلوا أم أبَوْا وأما الحرية: أخذ وعطاء ومشاركة وقبول ورفض ونقد وأمر بمعروف ونهى عن منكر.

القيم النبيلة التى بدأت تهتز عليها مدار الإسلام قال ﷺ: «الصدق يهدى إلى البر والبر يهدى إلى الجنة وما زال المرء يصدق ويصدق حتى يكتب عند الله صديقا» (البخارى ٦٠٩٤). والشاهد أن هذه القيم بدأت تضعف مع الزمن ويقل أثرها فى النفوس وفى حياة المجتمع. وحيث إن الاستبداد بطبعه يفتقد الركيزة القيمية «إن أكرمكم عند الله اتقاكم» كما يفتقد الركيزة الشورية حيث الملك لمن غلب بالقوة ، كان لا بد أن ينشئ له ركائز على شاكلته: قوة السلاح والعصبية، فكان أن أثار نعرة العرب كافة على من سواهم، وضخم ما ورد من فضل ريادتهم الأولى فى إبلاغ الرسالة وأهمل المتواتر فى الشريعة ومقاصدها من أن الناس سواسية ولا فضل إلا بالتقوى.

وكان أن زرع بهذا الصنيع بذرة الشعوبية المرة التى عانت منها أمة الإسلام وأدت إلى التفتت والانقسام.

وبعد هذه الركيزة العامة – أى العرب جميعا فى مقابل الآخرين – كان لابد للاستبداد أن يقدم فكرا – وإن كان خسيسا – يدفع به: ولِمَ الولاية الكبرى لهذه القبيلة (قريش) دون غيرها من الناس؟!

فكان أن ضخم أيضا ما ورد فى فضل قريش وبنى من ذلك نظرية عنصرية تبدو كاملة الأركان نظرية يأباها الشرع الذى يحيل الناس أولا وأخيرا إلى أصلهم الواحد: آدم وحواء. كما يكذبها التاريخ، حيث ما موقع المجاهدين والولاة الصالحين من غير قريش ومن غير العرب.

ثم استطرد الاستبداد فى ضلالاته؛ إذ لابد له أن يجيب على التساؤل التالى:

لماذا هذه العشيرة من قريش بالذات؟! وهى ليست الأكرم أصلا وليست الأقرب لبيت النبوة؟! فكان للاستبداد منحى آخر، إذ أرجع ذلك للقضاء والقدر! وأن ولايته هى قدر الناس والرضى بقضاء الله وقدره من أركان الإيمان!

عجبا! وأصبحت أحب الآيات لقلب المستبد قوله تعالى ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٦﴾ ﴾آل عمران ٢٦.

وكـذا قولـه ﷺ: «اللهم لا مانع لما أعطيت، ولا معطـى لما منعت، ولا ينفع ذا الجد منك الجد...» (البخارى ٨٤٤). كما كان المستبد حفيا سعيدا بفكر الجبر وتسويق القهر والعجز بين الناس.

وفى هذا المناخ المسموم تضافرت على الفرد النوائب. فالاستبداد كبت الحرية وأيقظ الشعوبية والقبلية ودعوى الجاهلية، وحرف الهدى بنشر الجبرية، وفى تضاد مع الأخذ بالأسباب. فكان أن أصيبت الشخصية الحرة الكريمة فى مقتل، فانتشر الغدر والقتل والدس ونقض العهد والتزلف والنفاق، كما انتشر شراء الولاء بالمال والولايات دون خجل أو وجل.

وكان العربى الفطرى - حتى قبل إسلامه - يأبى ذلك كله، إذ كان خلقه مع ألد أعدائه ومبارزه بالسيف قاتلا أو مقتولا، لا يرى أن يكون ذلك إلا بعد أعذار وبيان وأمام جمع من الناس.

ولا غرو، إن إيقاظ الشعوبية والقبلية التى اقترفها الاستبداد كانت أكبر المصائب التى ألَمّتْ بالاجتماع الإسلامى وَوِحْدتَهُ، إذ إنها أصابت الرابطة الإيمانية المؤسسة له أصلا فى مقتل. فالإسلام يأمر «إن أكرمكم عند الله أتقاكم» ولا يقر وجها لتفاضل الناس غير التقوى. وعلى ذلك بنيت الأخوّة فى الدين بين سائر القبائل وبين العرب وغيرهم. فإذا تقدمت الشعوبية والقبلية. فلا بد أن تتراجع الرابطة الإيمانية حتما، ويصبح الحفاظ على وحدة المجتمع من عرب وغيرهم لا يبقيها - لأجل - إلا القوة والعنف. وحبل ذلك قصير!

وحتى استقرار دولة للعرب وحدهم واستمرارها - إن وجدت - مع القبلية والاستئثار ضرب من المحال. ولا بد من العنف والقوة لحفظ تماسك مؤقت لا يطول! ودرس دولة بنى أمية نموذج مثالى: إذ مزقتها الصراعات بين القبائل، ثم اكتسحها التيار الشعوبى الفارسى بغطاء العباسيين، وكذا درس الأندلس نموذج درامى على هذه الحالة، إذ حكم العرب وتنازعوا مع أبناء عمومتهم البربر، ثم تنازعوا مع أنفسهم حتى قتل الأخ أخاه، واستعدى النصرانى عليه فى أحلك الظروف.

والنتيجة المفجعة أن الاستبداد بمفاعيله وأمراضه أصبح حارسا لتخلف المجتمع وانحطاط الفرد. ورافدا لمزيد من التخلف والانحطاط فى الطرفين مع مرور الزمن. فالفرد ضعيف يورث المجتمع ضعفا والمجتمع فاسد يزيد الفرد وهنا على وهن!

وركائز الاستبداد هى المغذى الأساس للسمّ الزعاف، إذ قتل الحرية وأثار الشعوبية والقبلية.

كما أصبح للاستبداد فى تاريخ المسلمين تقاليده وأعرافه ومفاهيمه، بل فقهاؤه وشيوخه، وكاد أن يقول قائلهم:

هذا نظام الحكم لا غير وليس قبله ولا بعده، ومن يرد الإصلاح عليه أن ينطلق من هذه المسلمة ليعمل فى إطارها وكأنها قدر الناس إلى يوم القيامة! ويحضرنا مثل على ذلك: سلاطين بنى عثمان، دام ملكهم سبعة قرون، وبرغم ما عاشته السلطنة من مصائب وإخفاقات، وخاصة فى القرون الثلاثة الأخيرة من عمرها، لم يفكر مصلح واحد أن يشير ولو من بعيد بالحاجة لتغيير نظام الحكم من أساسه!

وهل يجوز؟ وفقهاء السلطان قرروا أن من يقولها فقد خلع البيعة، وحكمه القتل كما أن نظام الاستبداد – خاصة إن طال به العهد – يصبح له جيش من السدنة والمستفيدين والمؤازرين وقد اشتراهم بالمال والجاه والسلطان والترغيب والترهيب. والحال كذلك لا يجدى كثيرا أن يصدف أحدهم صالحا تقيا. إذ تحاصره مؤسسة الاستبداد وتحبط عمله، كما لن يتمكن – عادة – من تعديل النظام، فهو فرد والسدنة كثر، وقد أمسكوا بزمام الدولة والسلطة والمال والاتباع.

ومثال الإمام الصالح عمر بن عبد العزيز ﷺ وغيره عبر التاريخ شاهد على ذلك!

إلا أن رحمة الله ولطفه جعلت الفرد يملك قلبه مهما استبد الخطب وادْلَهمّ الليل.

والقلب منزل الإيمان ومناط التكليف وسبيل النجاة إن صلح. فترى الفرد المسلم – برغم ما أصابه من عدوان النظام الاجتماعى والسياسى المستبد وذلك فى حريته وكرامته وأمنه ورزقه – حريصا أن يطوى قلبه على إيمان ينجيه من النار. وهو يعلم جيدا أن العبرة فى آخرته بعمله لا بعمل غيره كان حاكما أو محكوما. فكان الفرد – بالمخزون الإيمانى فى قلبه – يصنع أحيانا فى الدفاع والغزو المعجزات. حيث تتراخى قبضة المستبد أثناء الملمات الخارجية، ويظهر رقة وتقربا لعامة الناس لم يعهدوه منه أثناء الرخاء. ولقد روى التاريخ ملاحم من البطولة سطرتها جيوش المسلمين فى قتال الغزو الخارجى وتحت راية المستبدين وسلطانهم. وحتى فى أسوأ الظروف وأشدها بؤسا أواخر الحرب العالمية الأولى، وفى معركة استانبول أبدى الجند الأتراك أعلى درجات البطولة والفداء، وردوا الغزاة خائبين برغم تفوقهم فى العدة والعتاد.

(٣٢)

المستبد العادل!

بعبارة بسيطة، مهمة السلطة العامة فى الفقه الإسلامى. حماية الدين وسياسة الدنيا به وطبيعة السلطة العامة وأصل تكليفها أنها عقد وكالة بين الناس والحاكم.

وفى الفكر السياسى العقلى: الغالب أن أصل السلطة وكالة بين المحكومين والحاكم لحفظ الأمن وفض النزاعات بين الناس والقيام بما يكلف به من شؤون أخرى مع الأخذ بالمبادئ الديمقراطية، والتعريف الفقهى أشمل وأعم حيث سياسة الدنيا بالدين أمر واسع عظيم! والشورى من الدين.

ومما تقدم يمكن لنا أن نوجز شروط الشرعية فى السلطة العمومية كما يلى:

١ – أن طبيعتها: عقد وكالة بين المحكومين والحاكم.

٢ – يتم اختيار الحاكم (الموكّل) من قبل المحكومين.

٣ – بقاء الوكيل(الحاكم) فى مهمته مرهون برضى المحكومين مصدرى الوكالة أصلا.

٤ – على الحاكم الالتزام بشروط الوكالة: وهى الشورى ومؤسساتها فى حال المسلمين والديمقراطية فى حال غيرهم.

٥ – التزام العدل والنزاهة.

وعلى الحاكم أن يستوفى الشروط الخمسة السابقة كلها حتى يحوز على وصف عادل وشرعى. ثم هب أن حاكما استوفاها جميعا ما عدا رابعها أى الشورى والديمقراطية فقد جرحت عدالته وشرعيته وحتى لو صحت أحكامه الجزئية كلها.

إذ استبد ولم يشاور وخالف شروط التوكيل ومن ثم لا وجود لمشترك بين العدالة والاستبداد ولا وجود عقلا أو شرعا لما يسمى «مستبد عادل»!

(٣٣)

بين القبلية والتقليد

الاجتماع الإنسانى فى أصله الأول أسرة واحدة آدم وحواء، وعندما توسع تكونت العشيرة وكانت وحدة رحم ودم ووحدة سياسية فى آن واحد.

وعندما كثر الناس إلى عشائر، ثم القبيلة الجامعة لعشائر عدة، ثم تعددت القبائل واشتدت العلائق بينها لزيادة الحركة والتبادل إلى أن ألزم تشابك المصالح فى ذلك المجتمع

إلى تكون دولة المدينة كوحدة سياسية جامعة بين قبائل عدة، وهكذا دواليك إلى أن وصل الأمر إلى الدولة الوطنية بل الإمبراطورية، وتبادل المنافع والمصالح فرض العولمة بل التفكير فى دولة عالمية ذات سلطان، حيث ضغط الحاجة الماسة لتنظيم المشترك الذى تضخم بين الأمم (التجارة – البحار – الفضاء – البيئة – الأمن). وأصبح القسط المشترك بين الأمم من الاتساع بحيث يصعب تنظيمه فى إطار اتفاقات ثنائية أو حتى جماعية وهنا المفارقة، من يسبق من؟! تشابك المصالح وتقدمها وإلحاحها طلبا لتنظيم ملزم تحفظه سلطة ما؟ أم المبادرة بإنشاء السلطة المطلوبة استشرافا لمتطلبات التطور الحتمى القادم فى العمران والاتصال والمصالح؟

وما كان ظهور المنظمات الدولية فى القرن التاسع عشر بأشكالها ثم تطورها إلى ما آلت إليه الآن ممثلة فى جامعتها (الأمم المتحدة) إلا سباقا متبادلا بين تشابك المصالح عبر الأمم وتطور التنظيم الذى يديرها.

وبناء على التحليل السابق فان القبيلة – برغم أنها وحدة عرقية ورابطة دموية – لعبت فى طور ما من تقدم البشرية دورا سياسيا محوريا وكان ذلك سابقا لتكون دولة المدينة، والتى تلتها الدولة الوطنية. وذاك دور سياسى طبيعى لعبته القبيلة فى التاريخ لا تثريب عليه. إلا أن انشغالنا بأمرها ناتج عن انحرافات فى دورها عانت منها الأمة العربية الإسلامية ومنها:

١ – برغم ذهاب زمانها فى السياسة – نظرا لتكون الدولة الوطنية بل الدولة الأممية فى ظل الإسلام – حاولت بعض القوى الرجعية وعلى رأسها مؤسسة الاستبداد إحياء الدور السياسى للقبيلة بغرض الاستغلال ودعم أركان النظام الجائر، وتبعا لذلك أضعفت المرجعية السياسية للدولة المركزية.

٢ – كما أن ذات القوى الرجعية نحت بالقبيلة منحى أخطر. إذ جعلت منها – بشراء الذمم والأمية السياسية – وحدة قول وسيف يتعصب ويميل ميلة واحدة ظالمة أو مظلومة، وبذا رجع الحال إلى القبلية الجاهلية سيئة الذكر!

وعلى المجتمع الذى وصل إلى الدولة الوطنية أو ما فوقها أن يحذر ظاهرة الانفصام، ونعنى بها: مجتمع وصل التمدن كثيرا منه، ودولة المركز هى المرجع السياسى والراعى لشؤون الجميع، إلا إنها تعانى فى أطرافها المفارقات. تجد أطرافها تحيا على هامش

الحياة وبأبسط المقومات، وهم بحالهم المهمل المنقطع عن المركز أقرب إلى مرحلة القبيلة. فتجدهم – عند ما يطلب الولاء منهم للدولة – لسان حالهم يقول: هذه ليست دولتنا! أين مصالحنا؟ وأين حالنا من المركز النامى المرفه؟ وما هذه التناقضات؟ واصطناع الوحدة المجتمعية وطلبها منا؟. ويزيد الأمر سوءا ما تكون فيه الأطراف من نقص فى التربية والتعليم والثقافة والوعى فلا تفقه الأثر المعنوى والأخلاقى الكلى للارتباط بمركز قوى. فيجتمع على إثارة القلاقل فى الأطراف عامل التنمية والاقتصاد وعامل الثقافة والتربية والتعليم. ويتطور الأمر أن تصبح هذه الأطراف شوكة ضروص فى جسم الدولة تغير عليها وتنهب ما تصل إليه وكأنها تغزو عدوا خارجيا معتديا.

لقد عانت الدول الإسلامية المتعاقبة من هذه الظاهرة أشد المعاناة ومازالت تعانى – وإن أقل – وحتى اليوم.

وكم قطعت الطرق وعطلت التجارة ونهبت المدن وروع الناس بل قتل الحجاج. والسلطة المركزية لاهية فى المدن الكبيرة المحصنة تبنى القصور الفاخرة.

وكانت هذه الظاهرة تستفحل كلما اشتد فساد المركز وانشغاله بنفسه واستهلاكه وملذاته وأهمل العدل والنظر الصائب فى توزيع العناية والرعاية على كل الأقاليم. بل كان الأولى أن تعطى الأقاليم الضعيفة المزيد آخذا بيدها إلى التقدم واللحاق بغيرها أو تضييق الفروق.

لقد كانت تلك الظاهرة من المعاول الرئيسية التى أدت إلى انحطاط كثير من الدول الإسلامية عبر التاريخ، ولو حررناها لوجدنا جذورها فى المركز وفى فساد نظام الحكم بالذات.

لقد عاشت الأممية الإسلامية زمن الخلافة الراشدة عقودا محدودة (ثلاثين عاما) وتلك مدة لم تكن كافية لإماتة الجذر الخبيث للقبلية والشعوبية، ونقول: الجذر الخبيث حيث ظاهرة القبائل والشعوب فطرة ربانية، ولها جذر طيب وبين طيبه وشره شعرة.

هذه الروابط – إن صلحت – صلة رحم وتكافل وتراحم، وهى أقرب فى وظائفها إلى النقابة فى العصر الحديث تضامن فى مصالح مشروعة دون أن تكون مرجعية سياسية تحط من مهام الدولة أو كتلة متعصبة مناصرة لغيرها حقا وباطلا.

والشاهد أن الملك ظهر فى دولة الإسلام مبكرا، واستولى على السلطان بالقوة وفى مواجهة الشورى، وليس من طريق للاستمرار إلا بالقوة والاستبداد لزاما ومهما صلحت النوايا.

والاستبداد – بطبعه – ومهما حسنت نوايا الحاكم سواء أأدرك ما هو عليه أم لم يدرك طارد للوحدة الوطنية ولزاما عليه ممارسة الفئوية والقبلية، فإن ضعفت أنعشها إذ إن ذلك من ركائز الاستمرار للملك.

ومن هنا حصل ما حصل، وما عانت الأمة فى تاريخها من بلاء رهيب فى النزاع بين القبائل وفى النزاع بين قيسية ويمانية. وكذلك النزاع الشعوبى بين العرب والفرس والترك والبربر والتركمان والتتر.

لقد كان من رقى المجتمع البشرى فى كل عصر أن تكون الآراء والعقائد هى أصل الخلاف وأصل الأخوة، فالناس أصلهم واحد ونسبهم واحد وربهم واحد وحاجاتهم للهواء والماء والطعام والشراب والأمن ذاتها، ولا خلاف بينهم فى أصل العناصر المنشئة للاجتماع البشرى، إذا أين يكون الاختلاف الحق؟ فى العقول والرؤى. وهنا تعز الوحدة الكاملة مهما حصحص الحق. قد نقترب منها بقدر اليقين فى العلم ونبتعد عنها بقدر ابتعادنا عن ذلك.

والحكماء من الناس يقفون من هذا الخلاف السننى موقف المرشد والمنظم.

قال تعالى ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴿١١٩﴾﴾ هود ١١٨، ١١٩.

والحكيم من يجعل الخلاف فى ما هو خلافى حقا، وحتى يتعاون الناس فيما وراء ذلك دون حرج.

ثم يعمل بالحوار والحجة – دون النزاع – على توحيد الرؤى فى بعض مما اختُلِف فيه وما بقى من خلاف يجد له إدارة سلام بين المختلفين، والعبرة: أن الخلاف والاختلاف والتنوع سنة جارية وهى – إن أعملت بحقها – طريق مفصلى لكشف العلم والإبداع فيه.

فكل فرد من الناس تشغله بعض مسائل الحياة غير الذى تشغل صاحبه. أى كل على ثغرة فى البحث عن الحقيقة. ومن ثم التنوع الخلاق والتعاون البناء. إذ إن الإنسان الفرد بطبيعة خلقه قصير العمر ضعيف ليس بمقدوره أن يبذل الجهد إلا فى حزمة متواضعة من قضايا الحياة. فكيف إذا والبشرية مكلفة بكشف العلم «الأسماء كلها» وإعمار الأرض حيث حازت على هذه المهمة التكريم عند الخلق الأول؟ ولا يكون ذلك إلا بتراكم الجهود وتنوعها فى الجيل الواحد وتوارث ذلك الثراء والتنوع بين الأجيال المتعاقبة.

ولعمرى إن ذلك هو سر تقدم البشرية الهائل فى مجال العلم والتقنية فى عصرنا الراهن، والآية الكريمة تنص (ولذلك خلقهم) أى سننية الاختلاف وما يفضى إليه من حوار وجدال وكشف لحقائق العقائد والحياة.

وأما مسخ الفرد بالنمطية العقلية البائسة الراكدة التى تستدعيها القبلية فليس من الفطرة أو الدين فى شىء. ولا يخفى ما فى هذا الصنيع من مصادرة – من الباب الخلفى – لحرية الفرد التى عليها مدار التكليف والعمل المنتج. كما أن التنوع والاختلاف لا يعنى النزاع المذموم والذى له صورتان:

١ – أن يعاند (يغمط) حقا أبلج قارا عليه برهان.

٢ – أن يطمح المنازع فرض قوله بالقوة، والأدهى إن لم يبلغ قوله مرتبة العلم.

وبالتداعى المذموم أيضا أن يستعبد الأموات الأحياء فى الأفكار والحركة، أى تقليد الأسلاف دون مسوغ حقانى أو علمى ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴿١٧٠﴾﴾ البقرة ١٧٠.

ونقول: إن كان ما عليه الآباء حقائق قطعية فالسوى أن تتبع وهى من سنة توارث العلم.

وأما إن كانت أوهاما أو ظنونا أو عادات أو تقاليد لا سند لها فى حينها أو ذهب سندها بذهاب زمانها أو مكانها، فلا يجوز اعتبارها فى زمن الأبناء ويبقى ما لها وما عليها من دروس التاريخ وعبره.

والآية الكريمة التى تسفه من يحتج بالآباء حكمتها ليست مقصورة على قضايا الكفر والإيمان وحسب، بل تشمل كل تقليد لا سند له من علم أو حكمة.

حتى وإن كان لأمر اتبعه أسلافنا حجية عالية فى حينها بل وجاهة لا بأس بها فى وقت الأبناء. أليس الأجدر أن يسأل: وهل من إحسان؟ والله يحب المحسنين. والمحزن أن نرى فى حركات الإصلاح الإسلامى من يحملون فى عقولهم أغلالا من أشكال الماضى وأحواله تقليدا لما قاله أو عمله الأسلاف، والحق: إن ما يلزمنا من ماضينا هو ثوابت الدين الحقة من قرآن وسنة صحيحة. وأما أفهام الرجال وأعمالهم فهى بضاعة متاحة لنا، وكنوز لا ننكر قيمتها إن تم التعامل معها بحكمة ورشد ولم نحولها أغلالا. نأخذ منها ما يصلح لعصرنا ويتفق مع محكم التنزيل، وما عدا ذلك فللعبرة والدراسة التاريخية والاستئناس.

ومن ثم فإن ما يقع فيه المقلدون لأسلافهم من المسلمين هم فى ذات الدائرة التى يقلد فيها الناس آباءهم من غير المسلمين مع اختلاف فى درجة الضلال وخطورته.

ولا ننسى أن منحى بعض المتدينين هو تحكيمهم الماضى أو قريبا من ذلك فى الأفكار البانية للحاضر والمستقبل، وذلك فيه من إفساد التدين والتنفير منه مالا تحمد عقباه.

كما فيه نفى باطن – وبالباطل – لقدرة أصول الدين من قرآن وسنة صحيحة على إدارة الحياة فى كل زمان ومكان، إذ يستدعى هؤلاء صور الماضى «عونا» للدين على قضايا الحاضر، والصحيح أن الأمر يتطلب التجديد والإبداع.

ألم يكتمل الدين بالآية الكريمة ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ المائدة ٣؟!

أليس كل ما تلا ذلك تطبيقا للدين الكامل السابق؟!

وكل باجتهاده وفق عصره وما يناسب زمانه وأما ما ترك لنا علما فى فهم التنزيل، علما خالصا جليا فكنز لنا. وأما الأقوال والأعمال فى القضايا العملية وإدارة الحياة فهى تاريخ يدرس للعبرة والخبرة، وما قد يصلح لزماننا منه لا بد من السؤال: وهل من إحسان؟!

ثم فلنتأمل مقام الحرية فى هذا المشهد حيث الاختلاف والتنوع فطرة وسنة جارية: إنها القلب المحرك لكل ذلك الأخذ والعطاء والحوار والخلاف، وبدونها لا وجود لكل هذه الحركية المفضية للعلم والإبداع.

ونقيض الحرية الاستبداد والعسف والجور وإشغال الناس بحاجاتهم الأولية من طعام وشراب ومسكن وملبس والتى يشترك فيها الإنسان مع المخلوقات الأدنى منه.

كل المعوقات للحرية بلاء وانحراف عن الفطرة، ومن ثم مغادرة للأسباب المفضية لازدهار العلم والتقدم، فلا علم بلا حرية، ولا حرية رحبة راشدة دون علم.

وختاما نقول لمقلدى أشكال التراث وأنماط الماضى: – غير ثوابت الدين وفهمه القريب – ارفعوا أيديكم عن الدين كى لا تفسدوه فى أعين الناس وعقولهم.

الدين لكل زمان ومكان! وأنتم تطلبون بهواكم أن يتحكم فيه زمان دون أزمنة معاشة وقادمة، أنتم جزء من ركام المعوّقات التى تقف حائلا دون انطلاق جديد ميمون.

ولا يجدى هنا حسن النية وإقامة الشعائر وتجويدها والغيرة على الدين وحسب. بل ما يجدى هو الفهم الصحيح للدين والحاضر والماضى وعبره، ثم الخروج من هذا وذاك بما يصلح لزماننا، كذا الفهم أن الصلاح المذكور نسبى فى ذاته وزمانه وبحاجة إلى المراقبة الدائمة بغرض التطوير والتحسين والإكمال والتصويب.

والله من رواء القصد.

(٣٤)

الغيرة على الإسلام

يبين التاريخ أن سياسة الحكم فى دول المسلمين لم تكن على ما يرام فى كثير من الحقب.

والغيرة الحقة على الإسلام أن ننزهه عن ضلالات البشر، ولا يضير الإسلام إن كثرت خطايا الناس وذنوبهم فتلك حجة عليهم وليس على الإسلام.

قال تعالى ﴿ فَخَلَفَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ خَلۡفٌ أَضَاعُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱتَّبَعُواْ ٱلشَّهَوَٰتِ فَسَوۡفَ يَلۡقَوۡنَ غَيّٗا ﴿٥٩﴾ ﴾ مريم ٥٩.

كما أخبرنا ﷺ عن تعاقب الخير والشر فى حياة الناس جراء أعمالهم.

والواقع أن تاريخ الولايات فى دول المسلمين علنى غير قابل للمحو أو النسيان! وغير قابل للإخفاء عنا أو عن غيرنا. وهو محط بحث وتدقيق وتمحيص ودراسة من المتخصصين فى أنحاء الدنيا فضلا عن القراء من كل الأديان. ومن ثم تناسى بعضنا له لا يجدى نفعا ولا يستر عورة!

وحرى بنا حقا أن نرجع الفعل إلى فاعله والانحراف إلى مقترفه وأن نجلوا صفحة الإسلام مما قد يعلق فى أذهان الدارسين والقراء من إسقاط لأعمال العباد على الرسالة المعصومة.

كما أن تاريخنا يحيا معنا وبالذات فى هذا الزمن الراكد، إذ نتلمس فيه أمجادا مضت نباهى بها الأمم السابقة لنا فى حاضرنا، ومن ثم يخطر لبعضنا – وكثير ما هم – أن خروجنا من مأزقنا الراهن هو برجوعنا إلى ما كان عليه أسلافنا. وذلك قول لا بأس به إن فرزنا خير أعمالهم من شرها واتبعنا الأول.

إلا أن ذلك الفرز لم يتم ، كما إن خير أعمالهم لزمانهم يحتاج – قطعا – إلى نظر وتجديد ليقود زماننا وحالنا الراهن.

إن التاريخ هو تاريخنا وتاريخ أسلافنا وليس تاريخ الإسلام ، فالإسلام ليس له تاريخ خلا تاريخ نزول الآيات وأقوال الرسول ﷺ وأعماله ، إذ هو رسالة خاتمة معصومة أنزلت من السماء وبلغها الرسول الأمين ودونت فى قراطيس ، وهى حجة على الأجيال من جاء بعدها إلى يوم الدين. والتاريخ إحصاء لأعمال الناس وما قدموا وعلى ذمة الرواة. وحرى بنا أن نفصل بين الإسلام والتاريخ فصلا واضحا قاطعا.

كما أن بداهة الإيمان تجعل الغيرة على الرسالة الخاتمة مقدمة على ما سواها بما فى ذلك سير أسلافنا، فبدلا أن نجتهد فى الاعتذار لهم ونصرح أنهم اتبعوا الدين ابتداءً، ولكن ما جرى على أيديهم من انحراف ظاهر كان له ظروفه، ونتوسع فى هذه الاعتذارات من «عندياتنا» ونمس كل شيء: الشهود والروايات والوقائع فى التاريخ، فذلك يفضى عقلا إلى اتهام الدين الذى نزعم تمسكهم به واسترشادهم بأوامره وهديه.

ومن الحق أن يتساءل حينئذ المسلم وغيره: إذا كان حامل الدين ولقرون يقوم بكل ما قام به من انحراف وظلم، فالتفسير لذلك لا يعدو أن يكون أحد أمرين: أولهما أن المعنى انحرف عن الدين. وثانيهما: أن الدين من الميوعة وعدم الانضباط بحيث تقبل فيه أثقل الجرائم.والناس جميعا لهم الخيار بين الأمرين! فإما القدح فى ولاة الجور، وإما القدح فى الدين.

وخيار الغيورين على الدين هو الأول بلا جدال.

وبديهى أن أعمال الناس جميعا لا تخلو من خير وإن قل، والاحتجاج بالعمل الصالح لأحد الناس لا يجعل عمله الفاسد صحيحا، وواجب الناقد أن يشير للفاسد ويبينه ويطلب إصلاحه حفظا للحق من الالتباس بالباطل. ولم يرو لنا التاريخ إماما نصح واليا إلا أن أمره اجتناب النقائص ولم يقدم بين يديه قبل ذلك سردا بمناقبه وحسناته. وعلى أى حال،فإن التاريخ شامل لهذا وذاك ويذكر فيه ما عمل المرء من خير وغيره ولا يغبن فيه أحد فى المعتاد.

ثم إن الناظر فى التاريخ والمقوم لأعمال الناس فيه لا «يشخصنها» بمعنى أنه لا يحكم بها على ذات الشخص المنسوبة إليه حيث إن ذلك محال! فالشخص ذاته ميت غادر الدنيا والحكم عليه فى أمور الدنيا من المستحيلات، وعلى الجانب الآخر هو فى ذمة الله والحكم فى أمر آخرته لله وحده. كما قد ينتفع بنقد الناس له لأعمال نسبت إليه فى التاريخ دون وجه حق، وهو منها براء إذ قد يكون ذلك سببا لمغفرة ذنوبه.

وقد يقول قائل: وما يدرينا صحة ما دوّن فى التاريخ عن أعمال الناس.

والأمانة العلمية والصدق والإنصاف يقتضى التدقيق فى مصادر التاريخ المختلفة وتمحيصها من كل الجوانب، رواة ورواية، وإعمال المناهج العلمية عليها للوصول إلى أقصى الممكن من الدقة، ورغم ذلك يبقى التاريخ هو: رواية الناس لما حصل وليس بالضرورة ما حصل بالفعل.

وبنـاء علـى ذلك فـإن ما ينتقده الناقدون هو ما رسـم فى أذهانهم عن الشـخصية من الروايات التاريخية.

أى إن هناك شخصيتين:

إحداهمـا: الشـخصية التاريخية التـى كونتها الروايات فى أذهـان الناس، وهى فى متناول أيدينا من كتب التاريخ، وهى موضوع النقد.

وثانيتهما: الشخصية الحقيقية كما عاشت وتحركت وعملت ونوت واعتقدت وقصدت، وهذه لا يعلمها إلا الله وحده وليست موضوعا للنقد والتحليل.

والشاهد أن الناقد لا يتعرض لحقيقة الشخص، فذاك مجهول لا طاقة له به، بل ينقد الشـخص التاريخى الذى كونته الروايات. فإن قال التاريخ إنه اسـتبد فى كذا، نقول إن هذا الشخص التاريخى كان ينبغى له أن لا يستبد، حتى لو كان الشخص الحقيقى لم يقم بذلك.

كمـا أن الرواية التاريخية هى التى تشـكل وعى الأجيال بتاريخهـم وتؤثر فيهم وفى حاضرهم ومستقبلهم. وهى وحدها المتاحة من العلم بما مضى من أحداث.

وأما حقيقة الأشـخاص والهيئات فغير متاح ونقد الشـخصية التاريخية بأنواعها أفرادا وهيئات هى النافعة وحدها كى يتبين الناس الخير والشر فيما هو بين أيديهم من قراطيس.

ولقد مرّ معى مثال شخصى فى حوار مع أحد مشايخ دمشق، إذ تطرق الحديث لكتاب ابن عربى: «الفتوحات المكية» فقال الرجل: إن كثيرا من المآخذ فى الكتاب موضوع عليه. فكان جوابى: نحن ننتقد ما فى الكتاب حصرا، حيث المتاح الذى يطالعه الناس وقد يُضلّ بعضهم، وأما الرجل فهو عظام نخرة وليس بإمكاننا أن نحاوره. بل أفضى لما قدم وحكمه إلى الله سبحانه وتعالى، والنافع يا أستاذنا الشيخ أن تطهّروا ذاك الكتاب من الوضع الذى تقولـون به وتبينوه للناس فى ملحق ينشـر مع الكتاب مثـلا. وأما أن نتناول الحديث عن الشخص الميت وكأننا فى قاعة لمحكمة مثل أمامها المعنى ثم نترك الرواية التاريخية على حالها دون بيان ونقد تنخر فى عقول النشء وإدراكهم فليس من الإصلاح فى شىء.

إن تزيـين التاريخ والإصرار على خيرية مؤسسـة الحكم فـى معظم العصور والقول: إن ما كان من شـاذ التصرفات أملته الظروف والمصلحة واختيار أخف الشـرين، ثم كل هذا مع توالى النكبات وانحدار المسـلمين وذهـاب كياناتهم واضطراب أحوالهم، ليس فى ذلك

تفسير مقنع ! كيف يكون هذا ونحن فى الغالب على الصراط والاستقامة؟ فما كان من بعض المزينين والمصرين إلا أن أخذوا فى تفسير التاريخ ومساره بمقولات جبرية بل وثنية !

حيث تزعم أن النهوض دورات، والتمكين مناوبات، تدول الدول بعدها مهما كانت من استقامة وصلاح ! ووظفوا بعض النصوص بغير علم ﴿ وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَآءَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ آل عمران ١٤٠.

وكذلك ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ البقرة ٢٥١ والله سبحانه وتعالى يداولها بين الناس بالحق ويدفع الباطل بالحق ولا جبرية فى التمكين. والتمكين باق للأمة ما بقيت على العهد الصادق دون انحراف.

والدورات التى قال بها بعض علماء الاجتماع والتاريخ إنما هى تسجيل وقراءة لما حدث لبعض الأقوام فى التاريخ وربطت بتبدل أحوالهم من جيل إلى جيل، وهى تفسير لاحق للأحداث، إذ قالوا إن الجيل الأول جيل كدح وكد وصلابة وإيثار ثم تمكين والجيل الثانى تمتع بما حقق الآباء والجيل الثالث جيل ترفٍ وتفسخ ونزاعٍ على اللذات يتلوه السقوط المنتظر.

وإن حدث المسار السابق كان السقوط حقا، وأسبابه واضحة فى تغير النفوس والقلوب من جيل إلى جيل. قال تعالى ﴿ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ ﴾ الرعد ١١.

ولكن هب أن الجيل الثانى – لأسباب تربوية وغيرها– بقى على جد الجيل الأول وكدحه وصلابته، وكذا نشأ الجيل الثالث وهكذا دواليك. وكانت الاحتياطات التربوية والاجتماعية والتنظيمية الضابطة المربية المؤدبة أقوى بمراحل من مغريات السعة والقوة وازدهار الدنيا، ومن ثم سدت الطرق أمام الترف والبذخ وما يفضى إليه من تفسخ وتنازع.

كما أصلحت المؤسسات بالشورى وتولية الأصلح، وكل روقب وحوسب دون هوادة، فهل فى هذه الحالة مكان للدورة التى قالها من لاحظوها تكررت فى التاريخ؟!

وما قلناه دفعا لخطر الترف والتفسخ ممكن عقلا وفى متناول الناس.

ولقد عملت به بعض الدول التى ليست على الإسلام واستمر ملكهم وعزهم فى الدنيا أجيالا وأجيالا، وكانوا فى صعود فى الإعمار ولا زالوا. فكيف لو حصنت أيضا هذه الممالك بمنظومة الأخلاق التى يأمر بها الإسلام مع ما لهم من تنظيمات وزواجر أبدعها العقل المحض؟!

قال تعالى ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ ﴿١١٧﴾ ﴾ هود ١١٧ .

والملاحظ فى هذا ان بطرّ الحق يفضى إلى الاستطراد، بل يفضى إلى الضلال فى العلم، فتزيين شخوص من التاريخ فوق ما يستحقون أدى إلى تحميل الإسلام بعضا من مثالب الناس واقترافاتهم. كما أظهر فينا تفسيرا خاطئا للتاريخ وعبره، ومن ثم فوت علينا فهم كيمياء التخلف والتقدم، فتهنا وتاهت أجيالنا فى بحثها عن الطريق للنهوض والخروج من مأزقنا الراهن.

ثم هل يستحق التبجيل لبعض الرجال والهيئات (بشخوصهم التاريخية كما سبق البيان) بعد جيل الصحابة كل هذا المقابل من التيه؟!

أليس الأولى أن نقدم لأجيالنا الفهم الصحيح لتاريخنا بدلا من الضبابية والغموض؟ وأن نقدم ما ينفع فى بناء حاضرنا ومستقبلنا؟!

(٣٥)

من عجائب المجتمع الاستبدادى
أنماط الغلوّ والغزو الفكرى

تخلف المجتمع واضطرابه الذى صنعه الاستبداد وما أحيا من قبلية وشعوبية وخصال عديدة تدميرية سبق إحصاء الكثير منها فى الفصل (١٨) جعل الأخلاق التى يأمر بها الدين على أضعف ما تكون فى النفوس.

فترى الناس يقيمون الصلاة ويصومون رمضان ويعتنون بالحج والعمرة وهى عبادات يغلب عليها العلن، ومن ثم لها وجه تعبدى ووجه اجتماعى مظهرى، وأما الزكاة فيسهل إخفاء أدائها من عدمه، ومن ثم يكون التقصير فيها أكثر من غيرها.

والحال كذلك نرى المهتمين بقضايا المجتمع لما يلاحظونه فيه من تخلف وفساد فى حيرة من أمرهم.

كيف هذا ونحن حملة الرسالة الخاتمة الرحمة! وخير أمة أخرجت للناس! ويقيم أغلبنا شعائر الإسلام، والمساجد كثيرة وعامرة بالمصلين وتالى القرآن! وخطب الجمعة مليئة بالوعظ والبيان والوعد والوعيد!

فتزداد الحيرة أمام هذا المشهد المتناقض، ثم تفضى الحيرة إلى التأمل والتفكر وإلى مواقف بعينها. وينحو الناس طرائق عدة منها:

١ – الغلو فى الدين.
٢ – الهروب من الواقع بالإفراط فى عبادة الذكر.
٣ – اعتقاد الجبرية فى الحركة.
٤ – الزندقة
٥ – الانتفاض على الدين جملة.
٦ – اللامبالاة والتعايش مع الواقع كما هو.
٧ – يصبح المجتمع كله «رغما عنك» وليس «برضاك».

ونستعرض كلا مما تقدم بإيجاز:

١- الغلوّ فى الدين:

مــن النــاس من يعتقد أننا لم نجود العبادات بما يكفى فيغلو فى الفقه، ومنهم من يظن أن وراء ذلــك فتنة النســاء فيغلــو فى حجاب المرأة، ومنهم من يظــن أن الأمة قعدت عن الجهاد فيخرج شــاهرا ســلاحه دون روية أو ترتيب، ويجمع بعضهم بين حزمةٍ من هذه معا أى يعتنق الغلو فى الدين. ثم يستدعى من نصوص الدين ما يراه داعما لما ظن واعتقد، فيرى من آيات الكتاب وأحاديث الرســول ﷺ ما يدعم ظنونه وحســب وكأن الدين ليس فيه غيرها، فيفقد فى تدينه التوازن العقدى والعملى.

إذ قد يكبِّر الصغير ويصغِّر الكبير، ويصحِّح الضعيف ويهوِّن أمر الصحيح ويتعسف فى التفسير والتعميم والتطبيق ويعسر فى الكثير، وينسى شمول الهدى وتعاليمه المترابطة التى يفسر بعضها بعضا ويضبط بعضها بعضا ويقع تاليا – بنظرته الجزئية وفهمه المبتسر – فى محذور لا يقل خطرا عن الضلال. ثم وحيث أنه انطلق فى نظره من معطيات دينية، والدين مقدس فلا يرى مكانا أن يتفحص غيره منطلقه هذا، كما يرى أن الحوار حول موقفه فضلا عن الاعتراض عليه كفر أو يقرب من ذلك.

كما أن لسان حاله يقول: لقد وعد الله سبحانه وتعالى المؤمنين بالثبات والفلاح. والشاهد فى المجتمع غير هذا والله لا يخلف وعده، إذ لا بد أن يكون الناس ليســوا على الإيمان! ومــن ثــم يقع فى مصيبة التكفير، ويجعل تصرفه وحركتــه اتجاه المعارضين أو المحاورين يتوازى مع الموقف من المرتدين، فيتحرك بعنف بالغ قولا وعملا.

والضــلال ملّــة واحدة فى زيغها عن طريق الحق وإن اتخذ طرائق عدة. وقد حذر القرآن من الأخذ ببعض الكتاب وترك شمول الهدى وهو حقيقة منحى الغالين.

قال تعالى ﴿ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰ أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ البقرة ٨٥. والآية تنطبق على الغالين حيث ابتسروا واختصروا الدين بانتقاء ما يوافق ظنونهم وأهواءهم ثم ضخموا ما انتقوا دون هدى من دين أو فهم ومن ثم أخذوا يسوّقون دينا غير كمال الوحى وإن احتوى على بعض من آياته!

ولعمرى إن دموية الغُلاة وإسرافهم فى القتل دون تدقيق أو تحقيق بيان كاف على ضلال مسعاهم مهما كتب الكاتبون منهم أو عنهم، ولقد ابتليت الأمة الإسلامية كثيرا عبر التاريخ بهذا النمط من الفكر والسلوك.

ومثل الخوارج وما اقترفوه أشهر من أن يفصّل.

كما كان فى كل وقت من نحى منحاهم وغالى فى الدين إلى يومنا هذا.

وما نراه اليوم من حركات الغلو بعناوين وأسماء عديدة وما تجترحه فى حق المسلمين، والأدهى والأمر فى حق رسالة الرحمة للعالمين مثال حى على ما نقول.

والشاهد أن هذا الغلو يضيف مأساة جديدة لمآسى الأمة الكثيرة. فأصلها: شباب غيور حسن النية قاده قلة العلم والفهم وانعدام الحوار الآمن الحر فى المجتمع الاستبدادى إلى ارتكاب خطيئة فكرية اتخذوها دينا مقدسا لهم، وعملوا على إنفاذها على مجتمعهم بالعنف والقهر، فزادوه ضعفا من حيث توهموا الإصلاح، وساهموا بقدر فى تشويه رسالة الدين عند الناس مسلمين وغير مسلمين.

٢ - الإفراط فى عبادة الذكر:

الإسلام يأمر ببابين عظيمين فى العبادة وهما:

(أ) أركان الإسلام والإيمان والنوافل وذكر الله والدعاء وكل ما كان تحت هذا الباب – أى عبادة الذكر.

(ب) عبادة العمل من فكر أو فعل أو عمل، وتشمل كل عمل خيّر قصد به وجه الله، وفى كل مناحى الحياة.

ووعد الله سبحانه وتعالى الجنة للعاملين من متواتر القرآن ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ البقرة ٨٢ وبين بابى العبادة السالفين تداخل بيّن والتقسيم طلبا للوضوح ليس إلا. ففى

الذكر عمل وفى العمل ذكر، وعلى المسلم أن يجمع بين العبادتين بوسطية وتوازن ودون إفراط أو تفريط. ولقد نهى رسول الله ﷺ عن الإفراط فى أى منهما على حساب الأخرى، وحديثه ﷺ فيمن يصوم الدهر ويقيم الليل ويعتزل النساء مشهور. إلا أن خروج المجتمع عن سويته بتخلفه واستفحال أمراضه وفى تضاد مع مظهره الإسلامى العام أفضى بقطاع من الناس الحائرين أمام هذا التناقض والانفصام إلى الهروب من هذا الواقع العجيب فى نظرهم إلى الإفراط فى عبادة الذكر اللصيقة بالفرد وإرادته وحده، دون إرادة المجتمع الفاسد الذى يشكون منه.

ومن ثم يتجهون إلى الفردية وقلة الاتصال بالناس أو يأخذون بالتصوف الطرقى المتخصص فى عبادة الذكر ويظنون أنه الطريق الأجدى والأسهل للوصول إلى رضا ما فى مجتمع طارد للعمل الجاد.

وفى حال التصوف الحميد الملتزم بالقرآن والسنة وهنا يحصل الضرر من عدم التوازن بين جناحى التكليف المذكورين آنفا وحسب. وأما إن كان التصوف بدعيا أو فلسفيا، فالضرر فى هذه أضعاف، أى بعد عن التوازن الضرورى لازدهار المجتمع وبعد عن الدين المرشد لكل فكر وعمل.

وظاهرة الفردية والانعزال عند أصحاب المثل من سمات المجتمعات المتخلفة المريضة، إذ إنها بيئة طاردة للتواصل الاجتماعى النظيف والعمل الجماعى النزيه ومن ثم يختار أصحاب النفوس المرهفة العزلة على الخوض مع الخائضين، ويخسر العمل الاجتماعى جهد هؤلاء مما يزيد الأمر سوءا.

٣ - اعتقاد الجبرية فى الحركة:

كما ينحو قطاع آخر من الناس – وأمام هذا التناقض – إلى تفسير سهل، إلا إنه تفسير فاشل، إذ يقولون: ما نحن فيه قضاء وقدر، وهذا ما أراد الله وليس لنا إلا الاستمرار والانتظار، ويرددون أقوالا مجتزئة من الوحى والحكمة. فمثلا ﴿لَيْسَ لَهَا مِن دُونِ ٱللَّهِ كَاشِفَةٌ﴾ النجم ٥٨، ﴿وَفِى ٱلسَّمَآءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ﴾ الذاريات ٢٢ استشهاد بالمقدس فى غير محلّه، ونسوا أو تناسوا قوله تعالى ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ الرعد ١١.

وهذا القطاع أيضا لا يتحرك فى اتجاه الإصلاح إلا أن يأتى الله بجديد يغير ما فى النفوس والعقول.

٤ - الزندقة:

كمـا أن هنـاك خيارا آخر رهيبا – وفى وجود ذلـك التناقض الصارخ بين واقع الحال المعيش وما يتشدق الناس به من قيم إسلامية رفيعة مع حرصهم على عبادات راتبة فقدت أثرها التربوى لديهم – فترى فريقا من الناس يجد أن لا جدوى من الدين والعبادات، وهى لا تعدو أن تكون طقوسـا يتخفى خلفها الناس لاقتناص مصالحهم فى المجتمع المضطرب. ولسـان حال هذا الفريق يقول أليس جل العباد إما غالٍ يعادى المجتمع أو منسـحب من المجتمـع منطوٍ على ذاته متصوف أو جبرى مستسـلم وكل ذلك «جلبه الدين»؟ ومن ثم لا يرى للدين نفعاً أوقيمة فى الإصلاح وينسحب منه إلى الزندقة والإلحاد والعياذ بالله!

٥ - الانتفاض على الدين جملة:

والى غلو آخر فى الاتجاه المعاكس وذلك بإظهار البدع والعقائد الفاسدة.

ولقد كان من أهم الأسـباب التى أدت إلى تجاسـر المبتدعـين وإظهارهم عقائد جديدة باطنية وغيرها ما مُنى به المجتمع الإسلامى من إخفاقات عبر القرون.

فولاة الأمر يزعمون أنهم حماة الإسلام والعاملون به وهم فى الوقت ذاته يقترفون الظلم والاسـتبداد والفساد. وعلماء السوء يلتمسون لهم الأعذار والخطباء والوعاظ يدعون لهم على المنابر.

والمجتمع طبقى: قلة متخمة، والغالبية تغالب الكفاف. وسوء الأخلاق والنفاق والكذب هو السائد فى الأسواق والمعاملات والفتن تباعا تحصد الأرواح والأموال.

وأهل الثراء يبذخون ويسرفون ويترفون ما وسعهم ، والناس تعانى من أمن مفقود ورزق محدود وعدل غائب.

فى هذا المناخ المظلم يتجاسر المبتدعون ويتهمون الدين ذاته الذى يزعم المجتمع التّدين به.

والملاحـظ أن بـدع الباطنية وغيرها فى معظمها كانت تبـدأ بإبطال العبادات ، حيث لم يروا –فى زعمهم – أثرا لها فى سلوك الناس وآدابهم، وأضحت ملهاة الجهال ولم تعد تليق «بالعارفين» ثم يتلو ذلك شيوعية الأموال والنساء حقدا على القلة المترفة فى المجتمع والتى استأثرت بالمتع وحسدا لها.

وما حال القرامطة والمزدكية والخرمية والبابية والبهائية والشيوعية وأمثالها ببعيد.

ومـن ثم يضاف إلى أخطبوط التخلف تنين جديد ألا وهو فرق الباطنية والإلحاد المنهج المتحزب التى راكمت سوءا على سوء.

٦ - اللامبالاة والتعايش مع الواقع كما هو:

كمـا ينحو طيف آخر من الناس، وهم أصحاب الذهنيـة التوافقية (البرغماتية) منحى آخر عجيب!

إذ يجعل حامله إنسـانا فاقد الحس الاجتماعـى والإصلاحى ، ولا يأبه لأمر بمعروف أو نهى عن منكر ، بل يفلسـف سـلوكه بالتوافق مع المصائب الاجتماعية حوله كما هى، فتكون له شـخصيات كثيرة! فهو على سـجادة الصلاة عابد، وفى المتجر والسوق كاذب، ومع الولاة منافق، وفى الشارع مداهن وهكذا.

وهو موهبة حسـب الطلب، فى سـلوكه الاجتماعى يأخذ من الألوان ما يناسب المقام. أكول مستمتع يسعى لجمع المال. لا يسمع أنين المظلومين ولا بكاء اليتامى الفقراء. وجوده فى المجتمع خصم من طاقة الخير فيه.

كما أنه إنسـان مطاطى يتشـكل وفق المتاح من الحجم والمسـاحة مهما كان اعوجاجها والتواءاتها! ويبقى على حاله دون نظر أو صحوة ضمير إلى أن ينتهى الأجل! وإن يأمر الله بتغيير وحال جديد، فتراه حفيا نشـيطا أن يتكيف ويتشـكل ويتوافق مع ما استجد، وهو الحاذق الخبير فى هذا.

وما أكثر الناس من هذا الصنف فى المجتمع المتخلف، ولا غرو، فهم أبناؤه شبوا وتربوا فيه وتخلقوا بأخلاقه وأصابهم من لأواء أمراضه ما أصابهم.

٧ - مجتمع «رغما عنك» وليس «برضاك»:

المجتمع المحكوم بالاستبداد الذى استمر وسيطر يمرض كله! فتراه وقد حاكت الولايات كلها طبع سيدها الكبير كما حاكى المحكومون حكامهم وانتشر العنف النفسى والسلوكى. فكل وال أو مسـؤول مسـتبدٌ صغيرٌ فى موقعه وعلى من يصل إليهم. الوزير والمدير والناظر والمـدرس والكاتب، بل والأب والأم والأخ الأكبر اتجاه الأخ الأصغر وهكذا. كلٌ آمرٌ عنيف لا يـرى رأيـا غير رأيه أو قولا غير قوله، ويتحول المجتمع كله – إلا من رحم ربك – إلى مجتمع «رغما عنك» وليس «برضاك».

وفـى ختـام هذه الخاطرة لا بد أن نذكر بالغزو الثقافـى وخطره والذى كتب فيه علماء الأمة كثيرا.

أليس هو فتنة الناس عن صحيح الدين وتشويه معانيه الثقافية فى نفوسهم؟ مما يفضى إلى استبدال هديه بأقوال البشر من مشارب شتى. ولو تأملنا فعل الغلو والانحراف بأشكاله التى أفضى إليها الاستبداد وفساد المجتمع والتى استعرضناها أعلاه، أليس هو عين هذا البلاء؟!

ومن ثم والحال كذلك لا يسعنا إلا أن نقسم الغزو الثقافى إلى بابين كبيرين:

أولهما: غزو ثقافى جاء من الخارج مباشرة أو من خلال من تأثر به من أبناء البلد.

وثانيهما: غزو داخلى أبدعه أهل البلد – أصيلا محليا – ردا على مفاعيل الاستبداد والفساد التى نفرت الناس من ثقافة المجتمع المحلى.

(٣٦)

حضارة الغرب والمأزق

ظهر العرب والمسلمون للدنيا بالإسلام فى القرن السابع الميلادى (الأول الهجرى) ولم يكونوا قبل ذلك شيئا مذكورا. وبنوا به حضارة عظيمة، حيث بقيت تلك الحضارة معطاءة إلى أن أعاق حركتها الاستبداد وعلله، وتدرجت الإعاقة مع الزمن إلى أن أوقف نموها بل تغول لاحقا عبر القرون، وأجهز على ما بنت فى نفوس أهلها وعقولهم، إلى أن وصل حالهم إلى ما هم عليه اليوم. إلا أن تلك الحضارة كانت لها الصدارة عشرة قرون أو حولها (من القرن السابع الميلادى إلى السابع عشر الميلادى) أى من القرن الأول الهجرى إلى القرن الحادى عشر الهجرى، برغم ما أصابها من بلوى الاستبداد والعدوان الخارجى.

وكل ذلك كان عطاء الإسلام وحده، وثورته العملاقة التى حررت العقول والقلوب من نير الوثنية والخرافة والعرافة والسحر، وأعلت شأن العقل والنظر والتفكر فى خلق الله فى السموات والأرض كما حررت الناس من وصاية البشر وتعبد بعضهم بعضا إلى صلةٍ بالخالق الكريم الرحيم الهادى إلى سواء السبيل.

وأما الغربيون فقد بدأت الكنيسة – عمليا – عندهم فى القرن الرابع الميلادى (أى قبل ظهور الإسلام بثلاثة قرون) وورثت مجتمعات لها من حضارة اليونان والرومان نصيب وتشمل دولا قوية ذات مؤسسات ومعارف (الإمبراطورية الرومانية!).

إلا أن القرون ما بعد الكنيسة وبالذات من البداية فى القرن الرابع الميلادى وحتى القرن الرابع عشر الميلادى – عشرة قرون من سيطرة الكنيسة – العصور الوسطى كانت الأسوأ فى تاريخ العلم والفكر والحضارة فى المجتمعات الأوربية.

بل خلال قرون الظلام تلك نسيت أوربا عقلانية اليونان ونظمهم السياسية وقوانين روما القديمة. ولم يُعِدْ لهم الذاكرة فى هذا المجال إلا علم المسلمين والعرب (ابن رشد وغيره) أن رفدوهم بترجمات قاموا بها للفلسفة اليونانية من بين علوم عقلية كثيرة وصلتهم من العالم العربى الإسلامى، ونرى أن ذلك كان وراءه طقوس الكنيسة كما فهمها الأوربيون، قساوسة جهلة يحكمون عقول الناس بل مصائرهم بدعوى أنهم ملهمون ووكلاء الله فى الأرض، يعلمون الأسرار ويغفرون الذنوب ، ويخبرون بالحظوظ ويطردون من رحمة الله بإرادتهم من شاءوا ، فغيبوا العقل والنظر وحاربوا العلم بل بلغ بهم الاستخفاف بعقول الناس أن حرموا على أتباعهم قراءة الإنجيل!

فكان الحال على طرفى نقيض مع دور الإسلام فى بناء الحضارة.

الإسلام بنى الحضارة من عدم ، وعندما انحرف بعض من أهله المتنفذين عن هديه – لهوى فى نفوسهم – أعاقوا عمله فى نفوس الناس وعقولهم.

والكنيسة ورثت مجتمعات ذات حضارة وقوة، فأبادت تلك واستعبدت عقول الناس برغم أنها تحكمت فى المشهد دون منافس عشرة قرون كاملة، أى أخذت فرصة الوقت طولا وعرضا، فكان أن مرت الدول الأوربية بأسوأ عصورها جراء ذلك – العصور الوسطى.

أى موجزا: الإسلام بنى الحضارة، وذنوب الناس أعاقت وهدمت، والكنيسة هدمت ولاحقا عقول الناس بنت!

ولم تنطلق حضارة الغرب إلا بعد أن انتهت وصاية الكنيسة وهيمنتها على العلم والفكر وتم عتق العقل من أسرها.

وكان ذلك الإنجاز العظيم – أى إنهاء هيمنة الكنيسة – هو المؤسس الأول لحضارة الغرب اللاحقة.

وأما إنجاز الغرب الثانى الذى استكمل به حريته وسوية عقله كان إبداعه الديمقراطية الحديثة ومؤسساتها ، حيث بها تحرر من سيطرة المستبدين أكانوا ملوكا أم أباطرة أم غيرهم. أى إن الغرب بإنجازيه – إنهاء هيمنة الكنيسة والديمقراطية – ملك حريته! وانطلق إلى العلم والنظر والعمل.

وتم التوافق والتأسيس الاجتماعى على الركائز، التالية:

١ – دور الكنيسة: تحقيق التراث الدينى والدعوة لشعائره والقيام بخدمات إنسانية عامة فى الصحة والتعليم والإغاثة.

٢ – العلم والفكر والإبداع تتمتع بحرية كاملة لا يحدها شىء أيا كان بما فى ذلك حدود المنظومات الأخلاقية أو منطلقات العقائد سواء قالت بها الأديان أو الفلسفات والأفكار على مر العصور.

٣ – مؤسسة الحكم: ديمقراطية فى الحكم والتشريع يسيطر عليها ويراقبها ويحاسبها الشعب من خلال مجالس نيابية تمثله، ويتم اختيارها بالاقتراع المباشر وحق التصويت والترشيح مكفول لكل الناس دون تمييز.

٤ – الاستقلال الكامل للقضاء فى كل مستوياته، والدستور والقانون حكم بين الناس جميعا من الرجل البسيط إلى أكبر المسؤولين.

ومن ثم صح القول إن هذه الحضارة هى نتاج العقل الإنسانى وحده ودون اعتبار لهدى الغيب (النقل) الذى جاءت به الأديان أيا كانت! والحال كذلك لا نرى مكانا أن تزهو مؤسسة الكنيسة بما حققه الغرب من إنجاز فى العلم والحضارة، إذ إن ذلك الإنجاز لم يبدأ ويتطور إلا على أنقاض سلطانها فى نهاية العصور الوسطى وبعد أن تم إقصاؤها تماما عن مشهد العلم وحرية الفكر وسياسة المجتمع وحتى يومنا هذا، ومغالطة ثقافية كبيرة أن يقال: حضارة الغرب مسيحية (بمعنى كنسية) كما يحلو للبعض أن يسميها. والأصل العقلى الإنسانى للحضارة الغربية لا يهون من قدرها وما بنته من إنجازات معجزة فى العلوم والتقنيات فى كل مناحى الحياة. إذ ما نعيشه من عبقريتها غنى عن سوق الحجج وجلب البراهين.

إلا أن حرصنا على هذه الحضارة وحدبنا على توظيف ما وصلت إليه فى خير البشرية دون شرها.وهى إنجاز إنسانى عام نعتز به نحن بنى آدم جميعا ولا يمنعنا من ذلك أن كان السبق فيه فى هذا الزمان لأبناء عمومتنا الغربيين. فالإنجاز ملك لبنى آدم ومصداقا لما وعد به القرآن أن يكشف بنو آدم «الأسماء كلها» علما ومعرفة.

إنَّ حرصنا على هذه الحضارة يدفعنا أن نسدى النصح ما استطعنا إلى ذلك سبيلا.

وقد ظهرت أمراض وأعراض فى المجتمعات التى توطنت فيها هذه الحضارة، حضارة العقل المحض مع تغييب للنقل والوحى.

فهل هذه أمراض شيخوختها بعد أن انقضى على بزوغها ستة قرون؟! كما يقول بذلك بعض الاجتماعيين، إذ يزعمون أن الحضارة تبدأ طفلة ثم تنمو وتبلغ أشدها بعزم بُناتها الأبطال الأوائل، ثم يأتى خلفهم وشغلهم الاستمتاع بإنجازاتها دون الاحتفاء بنمائها وترسيخ بنيانها، فتدخل بذلك طورا آخر من كهولة ثم شيخوخة.

ونحن نرى أن ذلك التفسير ليس كافيا! إذ يصف الظاهر من أمرها ولا ينطوى على تشخيص دقيق، بل ينطوى على جبرية لا يستسيغها العقل الذى بنيت عليه هذه الحضارة أصلا، إذ يجعل أفولها وأى حضارة أخرى قضاء مبرما وقدرا محتوما.

ونحن نتساءل: لم ظهر محترفو المتعة دون بناة الحضارة وحافظيها؟ لمَ اختفى بناة الحضارة أو كادوا؟ لم أصبح السائد هم المترفون طالبو اللذات؟! والجواب: أن هذه الحضارة ينقصها جناحها الثانى منذ نشأتها الأولى، وذاك الجناح الثانى هو المنظومة القيمية والخلقية والغائية التى يمدنا بها النقل والوحى. وقد يقول قائل: ألم يكن العقل ومازال عماد هذه الحضارة؟! بما له من إمكانات وإبدع ما هو معروف من منجزات تفوق الخيال فى علوم الكون والحياة؟! ألم يكن قادرا على إبداع المنظومات التى سبق ذكرها ومن ثم إنشاء الجناح الثانى للحضارة؟ والجواب: لا! لا يمكن للعقل أن يقوم بذلك!

والسر فى هذا النفى له أسبابه ومنها ابتداء أن القيم والأخلاق والغايات العليا جزء من ثوابت الوجود وسننه الأزلية التى لا تتغير ، وفوق هذا أنها تتعلق بقضية البشرية وما أعقدها! بداياتها ونهاياتها وغاياتها وفطرتها ومقوياتها ومؤهلاتها والسنن التى قام عليها خلق الإنسان فى البدء ، ومصيره ومآله وموقعه فى الكون ، ومهمته وغاية خلقه التى أرادها له مبدعه وخالقه سبحانه وتعالى.

نعم كل هذا المزيج المتداخل المتراكب من معقول وموجود ومن غيب وشهادة ومن أزل وأبد ومن مآل ومصير وغاية ومن بداية وحياة وموت وبعث ، كل هذا تلزم الإحاطة بعلمه وفك أسراره وتداخله وفهم حكمته كشرط لازم لمن يريد أن يكون حجة يأخذ منه منظومات أخلاقية وقيمية وغائية ثابتة أى ناموس يتّبعهُ الناس. ومن يطيق ذلك من بنى البشر؟! إنه مركب علم فوق علمنا ومركب تاريخ قبل وعينا، ومركب مستقبل أبلغ وأبعد من استشرافنا وتصورنا.

لقد شغل الفلاسفة أنفسهم لعشرات القرون بجزئيات محدودة من هذا المركب المعرفى العظيم، محاولين الوصول إلى بعض من أسراره ولتقديم بعض الزاد للبشرية الحائرة، وكان سعيهم قليل التوفيق! بل أضل كثيرا فى معظم الأحوال بدلا أن يرشد ويصوب!

كما أن ما أنجزه الإنسان فى العلوم الكونية – وهو عظيم – لا ينبغى جرّائه أن يصيبه الغرور بعقله ولا مسوغ لذلك إن أمعن النظر.

فالتعامل مع موجودات الكون وعناصره تعامل مع عناصر منفصلة أو متراكبة تراكبا بسيطا نسبيا، يعرفه العاملون، فى هذه العلوم وهى من عالم الشهادة لا غيب فيها. ولذا أمكن فصلها بنماذج بسيطة فى المعامل والمخابر وحقول التجارب وتيسّر النظر فيها دون عظيم عناء. كما أن مادتها من جمادات أو كائنات حية (خلا الإنسان) لا تحوى نفخة الروح الربانية التى كانت للإنسان وحده، وكان منها ومن لوازمها وتبعاتها ذلك المركب المعرفى العظيم بالغ التعقيد الذى سبقت الإشارة إليه.

إذا ما العمل؟ الله لطيف بعباده ومن لطفه ورحمته وكرمه أن أنزل الرسل وأوحى إليهم علوم المركب المعرفى المعجز العظيم دون إفراط أو تفريط، وأنزل لهم ما تستقيم به حياتهم وما ينفعهم من علم بأولهم وآخرهم ومصيرهم دون أن يحمل عقولهم ما لا تطيق ودون عنت بأوقاتهم وطاقاتهم أن تبدد فى علم لا ينفع، وبين لهم أن فى المآل مزيدا من العلم ومزيدا من كشف الحقائق فى وقتها.

وعليه فإن الوحى وحده هو القادر على الإجابة الشافية الباتة الثابتة على مركب القيم والأخلاق والمآل وحى من الله سبحانه وتعالى الخبير خالق الإنسان ومبدع أوله ومصيره، العالم بالأزل والأبد خالق النفس الإنسانية وما فطرت عليه مقدر مآل السماوات والأرض وما حوت.

فنحن إذا فى كدحنا على الأرض بين خيارات ثلاث: أمثلها أن نأخذ بالعقل فى علوم الكون والحياة، ونأخذ بالوحى فى علوم النفس والقيم والأخلاق والمآل والغايات. وبذا نبنى حضارة – إن صح العزم – منيعة أمام ما سمى فى علوم الاجتماع بشيخوخة الحضارات.

وثانيها أن نأخذ بالعقل وحده فى شقىّ العلم والمعرفة، ومن ثم نصل إلى ما وصلت إليه الحضارة المعاصرة، وما اعتورها من نقائص تمثلت فى انهيار القيم والأخلاق وفساد البيئة. وإما أن لا نأخذ بهذا ولا ذاك ومن ثم يبقى المجتمع همجيا ليس فيه من الإنسانية إلا شكلها. أناس يمشون على رجلين وأحلامهم أحلام سوائم!

والشاهد أننا بعد هذا البيان نقول: إن ما لدينا نحن العرب والمسلمين من هدى الوحى هو الإسلام خاتم الرسالات وأتمها وأعمها، وهو ما نحن مهرة فى علومه النظرية ونصوصه التى جاءت من السماء والله سبحانه وتعالى حفظها بوعد منه وليس بقوة فينا.

لذا نقدم هذا المصدر الغزير من العلم لإخواننا فى الإنسانية جميعا: شرقيين وغربيين وشماليين وجنوبيين ، ونخص الغربيين منهم حيث إنهم الأولى بالبحث عن منقذ لحضارتهم المعاصرة التى تترنح تحت وطأة شيخوختها. وذلك بعد أن فعل فيها غياب المركب القيمى الأخلاقى الثابت فعلا متراكما لقرون إلى أن وصلت إلى ما وصلت إليه الآن.

(٣٧)

بين نظريتين فى التربية والسياسة

الناس فى أمر التربية والسياسة على خطين متقابلين أولهما: يقول: إن الفرد ضعيف بمفرده قوى بقرنائه وإخوانه. وحجتهم فى ذلك ما سجله التاريخ من ضعف عند أجل الشخصيات، وعند تتبع سيرهم الحقة ، وليس ما شاع وذاع عنهم بين العامة من خرافات وخوارق كما أرشدنا الأنبياء عليهم السلام على ضعف الآدمى الفرد وما جاء فى رسالة الإسلام هو الأوفى فى هذا المضمار. وفى القرآن والسنة:

إن الإنسان ضعيف، ظلوم، جهول، هلوع، نسىٌ محب للمال والجاه ، متقلب الحال بين إيمان وغيره ، ولقد سبق أن أوردنا الآيات والأحاديث الدالة على ذلك.

والحال كذلك فإن هذا الفهم لقدرة الفرد يؤسس لما أمر به الله من الشورى «وأمرهم شورى بينهم» وقال ﷺ «ما ندم من استشار وما خاب من استخار، وما عال من اقتصد» أو كما قال ﷺ.

وأسست سنة الرسول ﷺ قولا وعملا للتعاون وعمل الجماعة فى كل شأن وحتى النبى المعصوم أُمرَ أن يشاور الناس «وشاورهم فى الأمر».

كما حث الرسول ﷺ على المشى فى جماعة وأن تنظم بأمير.

والشورى فى إدارة الحياة وما أبْدعَ لاحقا من ترتيبات إدارية لسياسة المجتمعات (الديمقراطية ومؤسساتها) مبنية فى عمقها على هذه المفاهيم. أى إن الإنسان أولا ضعيف، وثانيا أنانى: نفسه وذويه أحب إليه من غيرهم. وإن إدارة الشأن العام الذى يخص جمعا من الناس لابد أن يكون على أعينهم وبرضاهم ومشاركتهم، وأما ثانى هذه النظريات:

الثقة العالية فى قدرات الفرد الإنسان وتحميله أجسم المسؤوليات دون معقب اعتمادا على عبقرية خاصة أو مزعومة يتمتع بها ذلك الفرد ولا يجود بها التاريخ إلا نادرا.

ومن ثم من ذا الذى بوسعه أن يشارك ذلك الفريد فكره وإلهامه وبالتالى قراره وسلطانه؟! ومن الحكمة أن ينقاد الناس له فى شـأنهم بالطاعة والرضى ولا يفسـدوا أمرهم بالتشويش على صاحبهم. وحسبهم أن يكونوا آمنين فى كنفه!

وهذا التأسيس مبنى على أن المجتمعات يغلب على أفرادها العوام. والمتازون هم صناع التاريـخ وبناة الحضـارة والعلم، وكان دوما عوام الناس تبعا لهم أينما اتجهوا. وعند النظر فى مجتمع معاصر أو عبر التاريخ ستجد الصفوة فى العلم والسياسة والمال قلة قليلة والناس وراءهم فيما رأوا وارتؤوا.

ولقد أسس هذا المنحى فى الفكر السياسى إلى الدكتاتورية والاستبداد وحكم الفرد، وكل ما عدا الفرد الملهم الفريد حواشـى لا حجية لقولها، كما أسـس فى مجال التربية إلى شيخ الطريقـة الذى لا يحاور قوله فضلا عن أن يرد، ومـن أراد الوصول فعليه بالطاعة التامة، الطاعة العمياء والصماء والخرساء!

لقد أخذ الغرب فى نهضته التى بدأت منذ ستة قرون بالخيار الأول رغم جهلهم بالإسلام على العموم، إلا أن معلمهم الأساس – وفى هذا الشأن بالذات – كان فطرتهم وكذا خبرات تاريخهم مع الاستبداد والمستبدين، وسواء لبسوا هؤلاء تيجان الأباطرة أو قفاطين القسس.

فكان أن بنوا فكرهم السياسى على الديمقراطية والمشاركة الشعبية، والعمل الجماعى فى تحقيق الفكر والنظر إلى واقع فى حياة الناس.

كما أخذوا بهذا الخيار فى التربية والتعليم. وكان أن أسست علوم التربية يشارك فيها المتخصصون والعلماء ويتم تطويرها كما باقى العلوم، وليسـت حكرا على موهوبين أو سـرا للمهمين.

ومن ثم فتح الباب واسعا لهذه العلوم المفصلية أن تتطور مع تطور إعداد الناس وقدراتهم ورغباتهم واتجاهاتهم العقلية والنفسـية، وكذا مع تطور المجتمعات وحاجاتها ومتطلبات اسـتقرارها واسـتمرارها وإبداعها وتجديدها. والأسـاس فى ذلك: المشـاركة والتعاون بين العلماء واتصال مباشر وتبادل حى مع حقائق الحياة المعيشة وظروف المجتمع، وكذا الناس بكل طبقاتهم وفئاتهم.

وأما ما ساد فى المجتمعات الإسلامية وبعد الخلافة الراشدة – وإن بدرجات – فهو الخيار الثانى، أى التعويل على عبقرية الفرد، فكان المستبد هو المرجع، حيث اقتبس من عهد الراشدين لقب «خليفة» ليضفى على ذاته شكلا دينيا ويوهم به العوام. والمضحك المبكى فى هذا أن المستبد العبقرى جعل العبقرية تورث لابنه البكر أو أقرب الأقربين إليه دون غيرهم! فلم يكن الاستبداد وحده هو ما ابتليت به الأمة بل التوريث أيضا مهما كان حال الوارث! وحيث إن تاريخ المجتمعات كان ذا صبغة إسلامية بشكل عام، حاول المستبدون استثمار ذلك دعما لركائز حكمهم. فانتحلوا بعض الشعائر والعناوين والشعارات ، وبعض المراسم والأشكال التى لا تعدوا أن تكون قشورا فى ميزان الإسلام الشامل، وزينوا بذلك نظامهم السياسى، فاختلط المشهد على غير المدقق.

وبدا الأمر فى شأن الحاكم مزيجا من إسلام واستبداد، وقال قائلهم: نأخذ إسلامه ونعذره فى استبداده تقديرا للظروف ودرءا للفتنة النائمة! والحقيقة أن الفتنة لم تكن نائمة بوجود المستبد وعصاباته! بل كانت تفعل فعلها الخبيث فى أحشاء المجتمع شيئا فشيئا، إلى أن أودت به إلى الضعف والتمزق والانحلال.

والحقيقة أيضا إن المستبد فى تاريخه لم يكن يقدم على استمرار السلطة شيئا! وحتى دينه وذمته، ولقد ارتكب بعضهم أبشع الجرائم والمجازر فى حق الناس بدم بارد فى سبيل الحكم، كما تحالف كثيرٌ منهم مع العدو الخارجى كيدا بأخيه أو منافسه، ولتسفك الدماء وتنتهك الأوطان، فما كان يعنيه هو موقعه من كعكة الحكم الغنيمة ليس إلا!

كما تسلل هذا الخلط النكد بين الإسلام والاستبداد إلى حاضرنا. فترى بعضا من حركات الإسلام السياسى المعاصرة أقرب إلى التصورات الاستبدادية وأقل وعيا بخطورتها والأشد ذودا عن أعمال المستبدين، حتى لو كان ذلك بإنكار التاريخ جملة وضمّه إلى نظرية المؤامرة العتيدة.

كما تراها وقد بنت جل نسقها الداخلى على بناء أقرب إلى فكر الاستبداد منه إلى فكر الشورى الذى يأمر به الإسلام، حيث تجد تزكية الأشخاص وتنزيههم والقول بفرادتهم وطهرهم وعبقريتهم ونفى الهوى فى حقهم وتخريج الأعذار لقراراتهم مهما بان من خطئها! والحق أن من ينحو هذا الطريق يضيف مكبلات جديدة للعقل المسلم المثقل بالكثير فعلا!

فبدلا من أن يكون الرواد وأدبهم وإرشـادهم وسيرتهم رافدا جليلا يستصحبه أهل العلم والباحثون والشـباب فى مسيرتهم نحو المسـتقبل ولتجديد فكرهم وعملهم وترشيده، تجد المتشدّقين بقامات الرجال يجعلونه قيدا إضافيا وفزاعةً رافدة لركام الفزاعات الفكرية الذى يملأ الحياة الإسـلامية! وأذكر أن جاء مرة أحد الفقهاء الحركيين حاملى الشهادات العليا إلى جمع يرشـده ويعظه، فاسـتهل كلمته قائلا: «رحم الله فلان، لم يترك لأحد بعده فى الفكر شيئا يقال»، وكان يعنى رجلا مؤسسا.

كما ساد فى المجال التربوى نظرية الشيخ وشيخ الطريقة وما رافق ذلك من تعويل على الطاعة دون النظر، والسـماع دون الحوار، والحفظ دون الفهم، وتعظيم الرجال والتعصب لهـم دون العنايـة بالأفكار والحقائق. ومن آثار ذلك خمول العقـول وانحطاط الإبداع وكذا التنازع والانقسـام. وسميت الفـرق والمدارس بأسماء كبرائها وشـيوخها حيث هم المحور والمركز.

مثال: القرامطة – الإسماعيلية – النصيرية – وفى الصوفية: الشاذلية – الرفاعية – الأحمدية... إلخ.

وحتـى فى فقـه الدين أصبح ينظر للرجـال أولا، فالحنفى يأخذ بما قـال أبو حنيفة وحسب ويتحرج أن يجرح «قناعته» فى شخص الإمام الأعظم أن يأخذ من غيره وهكذا.

حتـى رأينا من أفتى بعدم جواز صلاة الشـافعى خلف الحنفـى أو العكس! كما أفتى الكثيرون بعدم جواز تخير المسلم من موروث الفقه عامة، بل عليه أن يأخذ من إمام بعينه ويستقر عليه. سبحان الله! وقد كان الأئمة العظام على غير هذا قولا وعملا.

أليس هذا فى جذره حماية لمجد الأشخاص قبل اعتبارات العلم الذى يعز أن يحيط به أحد من الناس أو مدرسة بعينها. ولقد سيقت لذلك أسباب لا تستقيم.

وأما أن صفوة المجتمع، وعلى مر العصور هى من تسّيره فكرا وعملا. فذلك من حقائق الحيـاة، إلا أن الصفـوة فى المجتمعات – وحتـى قليلة العدد – هى بالآلاف بل بمئات الآلاف فى مجتمعات الملايين. وليست حكرا على المستبد وبطانته.

كما لا يدخل فى الصفوة – عقلا – كل من هب ودب من قبيلة المستبد وفيهم الجاهل والمترف والفاسد، فكيف لهؤلاء أن يصبحوا بمحض انتمائهم الدموى ولو من بعيد أهل قول وطول وقرار فى شؤون الناس؟!

كما أن الصفوة المذكورة لا يحيط بها ولا يعلمها حقا أحد سوى الله سبحانه وتعالى. فمن الناس من يظهر بحق ومنهم ظهوره بغير حق. ومن الناس أصحاب رأى وخلق يكره الظهور. ومن الناس من يعول على شهرة المال وهو فى إدارة الشأن العام ليس بشىء وهكذا، ومن ثم فإن فرز الناس ابتداء إلى صفوة أصحاب رأى وحل وعقد من جهة، وعوام لا يأبه بهم من جهة أخرى أمر لا يستقيم عقلا ولا شرعا!

كذلك الصفوة فى تبدل وتطور مستمر، فمنهم من يموت ومنهم من يفسد رأيه أو عمله، ومنهم من يلحق بها بعلمه وصلاحه ومن كل فئات المجتمع، فالمتواضع علما قد ينجب عالما نجيبا. والفقير قد يغنيه الله، والناشئ قد يصبح فذا، والغنى قد يذهب ماله، والمقتصد قد يتدرج فى الصلاح، والصالح قد يفتر وهكذا.

ومن ثم فإن خطاب المشاركة والتفاعل والعناية بالشأن العام لا بد أن يكون شاملا للناس المعنيين به جميعا دون استثناء. وهو – فضلا عما تقدم من اعتبارات – حق للجميع يتساوى فيه الناس.

فالفقير المدقع، كما الأقل علما يملك – مثلا – فى مرافق الكهرباء أو المواصلات لبلد ما النصيب ذاته الذى يملكه فيها أغنى الأغنياء وأجل العلماء! كما أن ذلك – وقبل كل شىء – هو معنى خطاب الله سبحانه وتعالى للناس جميعا وهو خطاب ثقيل وأمانة عظيمة، وبرغم ذلك لم توجه لخاصة الناس بل خطاب عام قال تعالى ﴿ إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا ﴿٥﴾ ﴾ المزمل ٥. وقال تعالى ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٢٨﴾ ﴾ سبأ ٢٨. وقال تعالى ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ ﴿١٠٧﴾ ﴾ الأنبياء ١٠٧.

والشاهد أن الأفراد يتفاوتون فى عطائهم علما وعملا وكل وفق وسعه وطاقته، ولا بأس بذلك فكل بأجره وثوابه، وهذا التفاوت فى البذل والعطاء لا يضير شمول خطاب المشاركة، بل يعزز الدعوة إليه. إذ فضلا عن أنه حق لكل منهم، يعمل الخطاب العام عملا تربويا فى إنهاض عزائمهم وحثهم على مزيد من المشاركة وتنمية الذات والوعى، ومن ثم الحيوية والتطور والتجديد فى كتلة الصفوة الاجتماعية والتى ليست مصمتة وليست نهائية وليست يقينية.

ولقد قرأنا الكثير: إن من سمات حضارة الغرب «تأليه» الإنسان وجعله سيدا على الأرض، وليس خليفة فى إعمارها. والإسلام ليس كذلك. إلا أن ذلك يحتاج إلى شرح!

نعم الإسلام دين الشورى وكل ما يوصل إليها بإحسان، ومن ذلك آليات الديمقراطية ومؤسساتها وهو نقيض الاستبداد بكل صوره وأشكاله، إلا أن المسلمين وفى معظم عصورهم لم يعملوا بتلك التعاليم فى إدارة بلادهم، وكانت السمة الغالبة هى الاستبداد فى الحكم وإجلال المظهر واللقب «خليفة» حتى لو كان الحاكم ظالما قاتلا فاسدا! وننزّه نبىّ الرسالة الخاتمة أن يكون أمثال هؤلاء خلفاء لهديه العظيم. كما كانت السمات الغالبة فى عالم التربية تكريس الاستعلاء وتقديس الشيوخ وأرباب الطرق، ومن ثم اضمحلال العقل المسلم فكرا وإبداعا وأخذا وعطاء. ولقد ورد فى الأثر «ما أفرط فى أمر إلا قابله تفريط فى آخر». وما دام الشيخ منزّه لدرجة التقديس فلِمَ نفكر ونبذل الجهد؟! بل الحكمة أن نأخذ منه وكفى، ومن ثم يضحى أمرُنا: شخص بعينه يفكر للآلاف ممن تنازلوا عن عقولهم برضى وقناعة. تلك العقول التى يناشدها ربها فى القرآن بالتواتر «أفلا يعقلون»! «أفلا يتفكرون». ونحن بهذا خالفنا الإسلام وجانبنا الفطرة التى فطر الله عليها بنى آدم أن يتعلموا ويعملوا وينشطوا ويبدعوا دون كلل أو ملل. قال تعالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَٰقِيهِ ﴿٦﴾ ﴾ الانشقاق ٦. وقال تعالى ﴿ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ الزمر ٩.

والخطاب والحساب لكل فرد على حدة، والمجتمع وسط مثبط أو منشط.

قال تعالى ﴿ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَرْدًا ﴿٩٥﴾ ﴾ مريم ٩٥. وقال تعالى ﴿ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴿٣٨﴾ ﴾ المدثر ٣٨.

وأما الغربيون فقد بنوا أمرهم دون هدى الدين، إلا إنهم بنوا حضارتهم على بعض عناصر الفطرة الأولى، وهم أحزم من طبّق حقيقة ضعف الإنسان – والتى ينص عليها الإسلام – فى النظم السياسية. فجعلوا الإدارة السياسية جماعية تتعاون فى تبعاتها العقول النيرة القادرة بالآلاف دون النظر لأصل أو جنس أو قبيلة، بل العلم والكفاءة الإدارية وحسب، وكل ذلك برضى جمهور الناس وعلى عينهم، بل جعلوا أجهزة الرقابة الدائمة المستمرة والمحاسبة والمتابعة أهم أركان النظام السياسى عندهم.

ولعمرى: أليس هذا هو عين ما يعظ به الإسلام، من أن القلوب بين أصبعين من أصابع الرحمن يقلبها كيف شاء ويصبح المرء مؤمنا ويمسى كافرا، الحديث.

كما أن العلم والمعرفة فى تبدل وتطور ولا بد من رفد الإدارة بما يستجد، وذلك يستدعى مراقبتها وتقييم إنجازاتها وتحسين مسارها على ضوء الجديد من الوسائل.

كما أنهم وفى مجال التربية أخذوا أيضا بالمشاركة والمحاورة والفهم ولا تقديس لأحد ولا عصمة لقول أو فعل، وكل فى خضم المختبر الاجتماعى الإنسانى الضخم وما يثبت جدواه، ومن أى مصدر كان فبه أهلا.

أليس هذا ما يدعو إليه الإسلام؟! وقد ورد فى الأثر «لا يعرف الحق بقامات الرجال. اعرف الحق تعرف أهله».

والشاهد أننا فى هذا ليس فى وارد إلا النصيحة للأمة وحسب. ولعلنا نجد طريقنا الحق إلى الخروج من وأدة التخلّف والركود الذى نحن فيه. فالأمر ليس مفاخرة بالتاريخ مع آخرين، ولا صراع بين دول أو إمبراطوريات، ولا تفاضل بين شرقى وغيره، ولا غلبة دين على دين، بل حقيقته البسيطة: إننا نؤمن بأن ديننا هو الدين الحق فى النظم السياسية وغيرها، إلا أننا لم نعمل بتعاليمه فى شأننا العام وبالذات فى مؤسسة الحكم وفى التربية أيضا. ومؤسسات الحكم بانحرافها وفسادها أورثت المجتمع أمراضا يعزّ حصرها مما أدى إلى السقوط.

ومن ثم نرى أن التشويش على هذا المفهوم الذى يسنده آلاف الشواهد من التاريخ ثم رمى السهام شرقا وغربا لا يعدو أن يكون مضيعة للوقت وتشتيتا لأذهان الناشئة وجلب البلبلة والنزاع وتاليا: تعطيل البدء الصحيح فى مسيرة إصلاح راشدة.

كما أنه فى حقيقته محاولات مستميتة – وغير موفقة على أى حال – فى الدفاع عن ذنوب أسلافنا وليس قطعا دفاعا عن الإسلام، فأعمال الناس حجة عليهم والإسلام خالد محفوظ لا يضيره أعمال المكلفين.

(٣٨)

الأولوية تغيير الفكر السياسى

لا نرى خيرا فى تشتيت الأذهان والجهود بمقارعة فروع المشكل – ونعنى بالمشكل «تنين التخلف» – ونعتقد أنه لو جف جذر شجرة الزقوم ذوت تلك الفروع دون جهد كبير.

وجذر تلك الشجرة الخبيثة هو أخطبوط الاستبداد فى النظام السياسى والاجتماعى. فهو الأصل الأصيل لكل الأمراض والانحرافات التى أصابت المجتمع، وقد سبق لنا فى الفصل (١٨) أن أحصينا بعضا من تلك الأمراض.

ومن ثم نرى أن معركة الشعوب العربية الأولى فى الأهمية وفى التوقيت هى تأسيس الشورى والديمقراطية فى إدارة المجتمع على أنقاض الاستبداد وفى كل الولايات وعلى كل المستويات. وأن يعمل المخلصون كى تصبح الشورى والديمقراطية قناعة راسخة وخلقا عاما مستقرا فى المجتمع ودون معقب أو شك.

وعليه لا نرى خيرا فى ترقيع الفكر والمنحى الاستبدادى بإجراءات هنا أو هناك وذلك بدعوى «الأصالة» أىُّ أصالة هذه الذى تحيد عن العلم المجرب النافع؟! أليس كل نافع لا يصادم صحيح الشرع إسلاميا بامتياز؟!

كل ما كشفه العلم بيد كائن من كان سواء فى علوم الكون والحياة أو علوم الاجتماع والإنسان وثبتت صحته وجدواه هو علم إسلامى دون جدال.

الإسلام والحق وجهان لعملة واحدة، وأى حق وعلم من أى مصدر فهو من «الأسماء كلها» الذى أودعها الله فى أبينا آدم بالإمكان وكلفنا كشفها وتوظيفها بالفعل، نحن أمة ذات أُفُقٍ أممى وما يعنيه ذلك من انعكاسات فى الفهم والتصور والحركة، لا ينبغى لنا أن نتدحرج إلى درك الانعزال والعناد بل والعنصرية الدينية وفى تضاد مع مقاصد شريعتنا الأممية العالمية.

علينا أن نأخذ النافع الصحيح من كل الأمم دون حرج ونحن أولى الناس بهذا الصنيع، لقد أخذ بذلك المنحى فى التبادل والاقتباس الفكرى أشد الشعوب اعتدادا بالعرق (اليابان مثلا) وبمحض الحاجة الفطرية، ألا نأخذ نحن دعاة الأممية حملة الرسالة الرحمة للعالمين بذلك؟ ونحن نتلو آيات الأصل الواحد والتكليف الواحد ووحدة ووحدانية الحق والحقيقة ليل نهار؟! كما لا نرى خيرا فى مظاهر التشتت الفكرى والتناول المجزأ لمركب التخلّف. كأن يعتقد البعض أننا قصرنا فى شكيمة القتال، فينصرف يحمّس الشباب يافعى العقول لحمل السلاح والضرب شرقا وغربا دون تمييز أو فهم، أو يعتقد البعض أن ضمور الحشمة كان السبب، فيتجه لحجاب المرأة وخفرها ويغلو فيه ويجعله شغله الشاغل، أو يعتقد البعض أن المشكل نقص الأموال، فيجتهد فى الجمع وحتى فى الاقتراض لإنقاذ تنمية اقتصادية ما، أو يعتقد البعض أننا ابتعدنا عن هدى ديننا فى معاشنا – وهذا حق – إلا أن تفصيله خلافى! فتراه يجمع الناس على القشور وعلى التشدد فى العبادات والذكر والأخذ بعزائم الفتوى دون نظر شامل لما يأمر به الدين، أو يعتقد البعض أن ذهاب «الخلافة» سبب

ما أصابنا، فنجده يختصر الإصلاح فى تنصيب حاكم فرد مع بطانة متدينة وحسب ونسى أو تناسى أخونا المصلح ما ورد فى التاريخ:

- أن فجيعة كربلاء حصلت بوجود الخليفة بل خليفة تابعى!!
- وأن جريمة الحرّة واستباحة المدينة حصلت أيضا بوجود الخليفة.
- وكذا استباحة الكعبة!
- وأن المقتلة الدامية بين الأمويين والعباسيين حدثت بوجود الخليفة.
- وأن القرامطة عاثوا فى الأرض فسادا لقرنين وفى قلب بلاد العرب بوجود الخليفة.
- وأن الباطنيــة الإسماعيليــة (الفاطميين) اســتولوا على شمــال إفريقيا ومصر بوجود الخليفة.
- وأن القدس سقطت فى يد الصليبيين بوجود الخليفة.
- وأن بغداد ومعها العراق كلها والشام دمرها المغول بوجود الخليفة قبل ذلك.
- وأن الخلافة العثمانية ومنذ عام ١٦٠٠م وحتى عام ١٩١٨م هزمت فى سبعين حربا واكتنفها ألف فتنة بوجود الخليفة.
- كما سقطت الجزائر وتونس والمغرب الأقصى فى يد الفرنسيين ومصر فى يد الإنجليز بوجود الخليفة.
- كما انهارت وضاعت الأندلس بوجود الخليفة!
- كما سقط البلقان والقوقاز والحزام التركمانى وحتى حدود الصين بوجود الخليفة.
- كما كانت إندونيسيا محتلة من قبل هولندا، والهند محتلة من قبل بريطانيا وبوجود الخليفة.
- كما أصبحت نسبة الأمية بين البالغين ٩٩ ٪ عام ١٩٠٠م، وذلك بوجود الخليفة.
- كما انهارت الأمة كلها فى مطلع القرن العشرين بوجود الخليفة.

وتلك أمثلة كبيرة وكوارث مستطيرة إلا إنها بعض مما حدث!

ونحــن بالطبــع نطمح – كغيرنا من أبناء الأمة – إلى إقامة حكم رشــيد لبلادنا، صالح لزماننا بحق وحقيقة، وتحت مســمى الخلافة أو أى مســمى آخر فالعبرة بالمحتوى دون غيره.

إلا أن منحـــى «المصلحين» المجتزئـــين الذين امتهنوا المفاخـــرة بتاريخ لم يقرؤوه، وإن قرؤوه لم يعقلوه أمر مرعب. وكيف يتخصص جمع من الناس بدعوة لتراث الاســـتبداد ومن حيث لا يشعرون.

والحـــال كذلك كيف لخلـــص لدينه أن يقبل هذا المنحى الـــذى يدعى الإصلاح، وفى الوقت ذاته يحاكى وسائل التاريخ. ووسائل التاريخ على حالين:

أولها: أن تكون صلحت وأصلحت فى زمانها وظروفها ولم تعد تصلح لزماننا.

وثانيها: لم تكن صالحة فى التاريخ وهى إذا أشد فسادا وانحرافا فى الوقت الراهن!

الناس ليســـوا عبيدا للتاريخ برغم أن من صنعه هم أســـلافهم حلوه ومره. وليسوا عبيدا لغير التاريخ أيا كان شخصا أو جماعة أو عرقا أو قبيلة أو سلالة أو فكرا أو نظاما اجتماعيا أو سياسيا، ومهما كان قدر ذلك كله.

بل هم عباد الله وحده والثابت الوحيد الملزم لهم – من آمن منهم – هو الوحى المقدس، وهم أحرار فى شأنهم كله على ضوء الوحى حصرا دون أعمال الناس مهما سما قدرهم.

كمـــا لا نرى خـــيرا فى صناعة الأعذار الخارجية لتخلفنـــا وانحدارنا كأن نفصل ونعيد ونزيـــد فـــى مقولة المؤامرة المجوجة – وقد ســـبق لنا بيان ذلك فـــى الفصل (١٠) أو الغزو الفكـــرى أو الغـــزو الخارجى فـــى التاريـــخ – الصليبيون والمغول – وفـــى العصر الحديث الاستعمار الغربى، أو نهب خيرات أوطاننا التى «لا تنفذ!» أو هجرة عقولنا أو إنكار فضل حضارتنا. وكل ذلك واقع وحق، إلا إنه نتيجة وليس سببا والسبب الحق الذى لا محيص مـــن مواجهته هو: تخلفنـــا الداخلى وانهيارنا الاجتماعى الذى أورثنا إياه إدارة سياســـية لبلادنا لا تمت للرشد بصلة وفى معظم العصور.

(٣٩)

فى الغزو الثقافى

بادئ ذى بدء لابد من التســـليم أن الحضـــارات والثقافات مختلفة ومنوعة على كوكب الأرض وهذه حقيقة يعيشها الناس ولا مجال لإنكارها. فالتنوع فى اللغة والبيئة والجغرافيا ووســـائل الرزق من أســـباب التنوع. كما أن سببه الرئيســـى هو الأفكار والعقائد. حيث إن العقائد دينية كانت أو فلســـفية وضعية لها ســـلطان على الفكر الموجه للعمل. ويتنوع العمل واتجاهه بتنوع الفكر القائد له.

قال تعالى ﴿ وَمَا كَانَ ٱلنَّاسُ إِلَّآ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَٱخْتَلَفُوا۟ ۚ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَقُضِىَ بَيْنَهُمْ فِيمَا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴿١٩﴾ ﴾ يونس ١٩. وقال تعالى ﴿ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً ۖ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ ۚ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ ۗ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴿١١٩﴾ ﴾ هود ١١٨ و١١٩. إن هذا الاختلاف والتنوع مكتوب له البقاء إلى يوم الدين، وإن كان بأشكال وأنماط متغيرة حسب الظروف والعصور. ومع التنوع الحضارى والثقافى واختلاف السمات والتوجهات من أمة إلى أخرى يبقى المشترك الإنسانى هو الأصل، وهو السنن المفطور مع خلق آدم عليه السلام. ولا يبدل الفطرة ما طرأ لاحقا من تنوع واختلاف وتنازع.

فرب الناس واحد وأبوهم واحد وكلهم شركاء فى فطر الخلق الأولى من عقل وقلب ونفس وقوة وضعف، وكل ما ذكره القرآن من صفات آدم وذريته دون استثناء.

قال ﷺ: «أيها الناس إن إلهكم واحد وإن أباكم واحد...» (أحمد ٢٣٥٣٦) الحديث.

كما أن الرسالة الخاتمة جاءت رحمة لهم وحجة عليهم، والله سبحانه وتعالى يكلف بالمستطاع، ولو كان فى تنوع حضارات الناس وثقافاتهم ما يجعل وحدة الخطاب الربانى لهم مصدر عسر أو حرج لقدر سبحانه غير ذلك.

وأما فى سالف الدهر قبل رسالة محمد ﷺ وقبل تطور المعارف ونضوج الوعى كانت رسالات السماء يتلقاها رسل لأقوامهم وحسب، تقريبا لهم وتيسيرا عليهم.

وحيث إن تنوع الحضارات مصدره المحورى هو تنوع فى العقائد والمذاهب والأفكار، مع عوامل ثانوية أخرى كاللغة والبيئة والجغرافيا وأنماط العيش وموروث الآباء، وتلك تفضى حتى إلى تنوع ثانوى داخل حضارة واحدة بذاتها.

ومن ثم الانتماء لحضارة ما هو انتماء للعقيدة الكونية أو الفكر أو الأيديولوجيا بما يتبعها من نظرة شاملة للكون والحياة والتى كانت مرشد بناتها عبر تاريخها. ولا يضير المنتمى لهذه الحضارة أن يختلف مع شريكه فى بعض التقاليد والعادات بل فى اللغة أيضا. فنحن نقول إن الحضارة الإسلامية ذات سمات خاصة واحدة، برغم أنها تحوى تنوعا ثانويا بين شعوبها فى أمور كثيرة. فلغة العربى وطرائق معاشه تختلف عن الهندى والتركى وهكذا.

فإذا سلمنا أن محور التنوع الحضارى هو العقائد الكلية بما تشمله من تفسير شامل للكون والحياة، كما صرح بذلك القرآن الكريم فى افتراق الناس إلى أمم نتيجة إرسال الرسل تاليا لاختلافهم السابق على ذلك.

وحيث إن الجدل بين العقائد والفلسفات الكلية المحددة للحضارات قائم ليل نهار ومن ثم انتقال الأفراد بينها ميسور وممكن، وذلك فى حقيقته انتقال للفرد من إقرار لحضارة إلى إقرار بغيرها بعد مخاض فكرى داخله قد لا يطول، وذلك شاهد بالغ أن الحضارة والفروق الحضارية موقعها من الفرد لا يعدو بناء فوقيا لا يمس جوهر الفطر والسنن التى خلق بها بنو آدم وورثوها والتى تمثل المشترك الإنسانى بين بنى البشر جميعا، وما سقناه فى الأسطر القليلة السابقة ليس مقصودا لذاته بل لنبيّن إن الحوائط بين الحضارات ليست مصمتة ولا قريبا من ذلك، فالخطاب الموحد الموجه للعقول جميعا ودعوة التأمل والفكر كى تجتهد وتتعرف على الحق دعوة واحدة بذات الأدلة وذات البراهين وذات المرقبات والمقربات، وذلك فى أمر جلل متعلق بالعقيدة الدينية وما تعنيه من مصير أبدى.

وعليه فالحوار والتعاون فى كشف العلم والتعرف على فطر الخلق والجدل فى ذلك لن يكون إلا أهون وأسلس من جدل العقيدة الكلية.

ومن ثم لا نرى طريقا للعلاقة الفكرية مع الآخر إلا التعاون والحوار والجدل والأخذ والعطاء، وكل يستصحب فى حياته ما يتفق مع قناعاته وعقيدته.

وأما الحدب والغيرة على الهوية والأصالة العربية الإسلامية من أن يصيبها الغزو الثقافى ومن ثم الجنوح إلى العزلة إن فكرا أو عملا يحتاج إلى نظر وتحليل.

وكما ذكرنا مرارا فى ثنايا هذا البحث أن العرب والمسلمين بين أيديهم رسالة الإسلام وهم أمناء عليها باتباعها أولا وكذا نشرها بين الأمم ثانيا.

والحال كذلك، يتضح من بداية النظر أن العزلة فى تضاد مع حركية البلاغ والدعوة ونشرها.

كما أن العزلة تحرم الأمة من علم صحيح حازه الآخرون أن نقتبسه ونعمل به. ونحن حملة الرسالة الخاتمة نقول: إن العلم الصحيح والحق والحقيقة والإسلام أوجه متعددة لعملة واحدة! والعلم الصحيح إسلامى الديانة أيا كان مبدعه وكاشفه. وهو جزء مما علم الله آدم بالإمكان عند خلقه الأول «الأسماء كلها» ليكشفها نسله بالفعل ويوظفوها فى حياتهم.

فكيف السبيل إلى طريق سواء يحفظ مصلحة الأمة فى التبادل المعرفى، ويحفظ الأصالة من الضعف ويحقق الاتصال للدعوة والبلاغ؟!

كما يجدر أن نذكر بظروف العصر وإمكاناته: إذ لم تعد العزلة خيارا ممكنا أصلا. وقد تنوعت وسائل الاتصال والتواصل ولم يعد التحكم فى شأنها متاحا لأحد.

ومن ثم لابد وبادئ ذى بدء أن يجتهد الغيورون فى إبداع مركب حافظ لمطلوباتنا جميعا شاملا التواصل مع الآخر والانفتاح عليه لزاما. وثقتنا أن ذلك ممكن متاح إن صح منا العزم – فأصالتنا – فى جوهرها– ترتكز إلى الإسلام الدين الخاتم المتين وهو حق منزل من رب العالمين رب المشرق والمغرب. وعليه فالمرتكز الجوهر راسخ محفوظ من الله سبحانه وتعالى. قال تعالى ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴿٩﴾ ﴾ الحجر ٩.

والعبرة فيما يلى هو حركتنا ونجاعتها فكرا وعملاً، وإيضاح ما لدينا وفهم ما نأخذ ونختار من نتاج الآخر.

والوحى الخاتم حث المسلمين على التثاقف والحوار مع الآخر، قال تعالى ﴿ ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ النحل ١٢٥.

والدعوة إلى سبيل الله والجدل فيها تتنوع مداخلها وسبلها حسب الحال والمقام، وتشمل بيان العقائد والأخلاق والنظم وعالم المباح: هذا المحيط الواسع الزاخر وهو من صميم هدى الإسلام. إذ إن ما سكت عنه الشرع فقد أمر به المُشَرِّع ضمنا وضمه للطيبات.

كما حث الوحى الخاتم الناس جميعا على التعارف والتواصل والتبادل المعرفى والعلمى والثقافى بينهم، إذ ذكرهم بأصلهم الواحد فى إشارة: أن ما طرأ بعد الفطرة الأولى والمشترك المؤسس الأول ما هو إلا بناءٌ فوقى قابل للتجاوز والانحسار.

قال تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴿١٣﴾ ﴾ الحجرات ١٣.

كما أن من الثابت خِبْرةً وعقلا أن الوصول إلى حقائق العلوم يحتاج إلى تعاون وحوار بين عقول كثيرة كبيرة، وأخذ وعطاء وتفاعل وتكامل والعلوم جميعا سواء منها الطبيعى الكونى أو الإنسانى الاجتماعى بحاجة إلى هذا التفاعل والتثاقف.

إلا أن أشدها حاجة لذلك هى العلوم الإنسانية لما لها من تعقيد خاص يتسق مع ما فطرت عليه النفس الإنسانية المعجزة فى خلقها، وكذا تآلفها فى مجتمع بشرى يجمعها معا. والوصول إلى صحيح العلوم هدف سام لكل إنسان سوى الفطرة فضلا عن أنه تكليف إيمانى للمسلم. إذ إن حقائق العلم هى المؤسس الحق للخلافة فى الأرض وإعمارها. والله سبحانه وتعالى أخبرنا أن الخلافة والإعمار هما قصد الخالق من خلق آدم وذريته والمكلف بذلك مجمل الذرية. قال تعالى ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾ البقرة ٣٠.

وقال تعالى ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ هود ٦١.

والآيتان تشيران أن الخلافة وعمارة الأرض تكليف سنى قبل الأديان وعند الخلق الأول أى لكل ذرية آدم. فهو تكليف فطرى لكل الناس المؤمن وغيره. المؤمن بالوازع الطبيعى والتكليف الإيمانى وغير المؤمن بالوازع الطبيعى وحده. والشاهد أننا نلحظ فى محكم الوحى – دون لبس – جلاء التأسيس للتعاون والتثاقف والتبادل المعرفى والأخذ والعطاء لكشف العلم بين كل الناس من آمن ومن لم يؤمن. وإيمان المرء يجعل المنهج لديه أوضح وأهدى، إلا أن ذلك لا يعصمه من الخطأ.

ولقد كان لعلماء المسلمين فى العلوم الطبيعية – وهى الأسهل والأقرب منالا – شطحات جانبت الصواب، سواء فى الفلك أو الكيمياء أو علوم الأحياء والفيزياء والطب، وكتب التراث شاهد على ذلك.

وهذا القول لا يغمط حقهم ولا ينكر فضلهم فى أصل البحث والتجريب مطلقا وفيما أصابوا فيه أيضا، وكذا فضلهم فى ترسيخ المنهج التجريبى الاستقرائى العبقرى الذى نأى بتلك العلوم عن السحر والفلسفة والعرفان والتأمل المحض، ومن ثم استقام به نظر الغرب واستهلوا على ضوئه نهضتهم العلمية المزدهرة حتى يومنا هذا.

القول ذاته ينطبق على العلوم الإنسانية والاجتماعية برغم أن إنتاج المسلمين فيها أقل من عطائهم فى علوم الطبيعة بكثير.

ويبدو أن انشغالهم بتدوين النصوص وحفظها وتوثيقها وتفسيرها وسع جل أوقاتهم. كما كان الاستبداد الذى ساد أوطانهم مانعا للبحث الجاد فى ما يؤسس على نصوص الوحى من نظم وتراتيب وفكر سياسى وإدارى فى عالم المباح المتسع بلا حدود. إذ إن ذلك كان لابد أن يصطدم مع طرائق المستبد فى إدارة البلاد والعباد. والمهم فيما تقدم أن الإيمان ابتداءً لا يعصم بالضرورة من الخطأ فى العلوم بأنواعها، ومشترك الفطرة بين الناس جميعا وتكليفهم العام بالإعمار والخلافة يجعل التعاون فى كشف حقائق العلم سجية وبالوازع الطبيعى عند غير المسلم وفريضة وسجية عند المسلم. كما أن المسلم ملزم بالتعاون والتبادل المعرفى مع المسلمين وغير المسلمين لكشف العلم بنص القرآن.

والمسلم فى تعاونه مع الآخر فى كشف العلوم والتبادل المعرفى يحمل فى عقله وقلبه حقائق عقيدته: محكم القرآن وصحيح السنة، وليحمل الآخر ما شاء من عقائد لديه صحت فى نظرنا أم لم تصح. وكل يعتبر من النتائج ما يراه متفقا مع عقيدته وقناعاته.

وأما فيما ليس للعقيدة نصٌ فيه، فمقياس صحته: النظر العقلى والتجربة، وهذا الحال هو الغالب إذ إن جل حركة العقل والتجربة فى مجال العلوم عامة – ومنها علوم الإنسان والمجتمع – تجرى فى عالم المباح المسكوت عنه فى الوحى المقدس أو ما أشار إليه مجملا وترك التفصيل للكسب البشرى.

كما أن مهمة التصحيح والمراجعة والتدقيق فى ناتج العمل العلمى المشترك بين الناس أمر أساسى لنا ولغيرنا، وذلك من منهج العلم ومسلمات البحث الجاد، وسواء أكان العمل مشتركا بين الناس من مختلف العقائد أم كان بين أناس يدينون بدين واحد. والعبرة أن ندخل التعاون العلمى مع الآخر أكفاء وعلماء، لا أن ندخله محض مترجمين وملقّنين، ويجدر أن نذكّر هنا بعامل هام فى تناول قضايا العلوم وكشفها وهو جانب الطرافة والغرابة والخروج عن المألوف، وسواء أكان ذلك على مستوى البيئة أم العقول أم النشأة والتربية وكذا التاريخ والجغرافيا، وأفضل لجنة علمية ما كانت تضم فى ثناياها أكبر عدد من الثقافات المنوعة والمتباعدة، فصينى مع عربى وأمريكى وإفريقى وأوربى أفضل من دائرة ذات لون واحد يتقارب فيها المنحى وتضمر مساحة التثاقف والتعارف.

وتلك الدوائر الواسعة والمنوعة هى نِعْمَ الفرص لتقديم ما لدينا من فكر دعوى مباشرة وفى بيئة علمية رصينة. لابد أن نكون دعاة انفتاح وتبادل معرفى مع الآخر نعرض قيمنا وطرائق فكرنا ونستأنف دعوتنا بما تحمله من خير لا يخفى، ونستفيد من خير الآخرين بل نتعرف على شرهم لفهمه والمساهمة فى علاجه.

وتلك رسالة أمتنا الداعية إلى الحق الشاهدة عليه، والشاهد الحق يعرف الخير عند الغير لدعمه كما يعرف الباطل لدحضه والتحذير منه.

قال تعالى ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾ البقرة ١٤٣.

وما ندعو إليه أن نوفق بالعلم لشهادة الحق لا ضعفاء لم نرَ شيئا! كما أن المسلم الواعى داعية بطبعه حيث الدعوة لدينه الرحمة للعالمين أساس فى تكليفه.

ومن مهام الداعية تذليل العقبات التى تعترض الدعوة والعقبات الكأداء أصلها فى القلوب والعقول وتلك لا يدخلها إلا خلق الداعية الرفيع أولا وعلمه الغزير ثانيا.

ومن ثم فإن نشر ثقافة العداوات واجترار جراحات الماضى وظلاماته طالعا نازلا دون مسوغ من عبرة أو حكمة وجعل كل ذلك مقدمة الخطاب وعنوان الجدال والمراء ليس من خلق الداعية فى شىء أكان فردا أو أمة، وهو أقرب إلى خلق المفاخر الحاقد.

لقد وسع الرسول ﷺ بخلقه أئمة الكفر وحتى من أباح دمهم لفجرهم فى الكيد بالمسلمين. ثم ماذا كان من أمر هؤلاء: أن أصبحوا صحابة كراما ومجاهدين عظام، أمثال عكرمة بن أبى جهل وغيره. وأما إصرار بسطاء المتدينين ومن يقومون على تربيتهم على ضخ الحقد والعداء وكذا التفسير الانتقامى الثاراتى لحوادث التاريخ ونزاعاته، فيليق بقبيلة جاهلة وليس بأمة مكلفة بالدعوة إلى الله فى كل الأرض، ومن هنا الأهمية القصوى لثقافة الدعوة فى أبعادها كلها ماضيا وحاضرا.

قال تعالى ﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ فِى ٱلسَّرَّآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَٱلْكَٰظِمِينَ ٱلْغَيْظَ وَٱلْعَافِينَ عَنِ ٱلنَّاسِ ۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿١٣٤﴾ ﴾ آل عمران ١٣٤.

والشاهد – وعلى ضوء ما تقدم – أن العزلة غير مجدية وغير شرعية وضررها أكبر من نفعها فضلا عن أنها غير ممكنة! وإن كان قد حاول الآخر أن يدخل علينا ما ليس من صحيح ديننا وأصيل ثقافتنا فذاك من طبيعة التنوع والتدافع الفطرى بين الناس ولا يُنتظَر غير ذلك! وسواء أأخذنا بالانفتاح أم الانغلاق!

والعبرة بنا وعندنا: هل نقابل الفكر الباطل بفكر صحيح؟! أم نقعد نادبين حظنا وناعين على الآخر إصراره التآمر علينا.

وخط الدفاع الأخير الباقى للمجتمع مقابل عدوان الإعلام والثقافة هو عقل الفرد وقلبه وأى وقايات أخرى لم تعد تجدى. والحال كذلك: يُرَبّى الفرد على قيم موجزة يقينية ويتفاعل مع المحيط داخلا وخارجا فيما عداها. لقد حاول السوفييت سبعين عاما إغلاق الأبواب أمام ثقافة الاستهلاك الرأسمالية وبكل الوسائل.وسُمىَ فى حينها ما ابتكروه من إجراءات: «الستار الحديدى»، إلا أن الخلل الفادح فى أيديولوجية السوفييت وتغييبها لفطر إنسانية كثيرة جعل ذلك الستار يتهاوى أمام ثقافة أكثر إنسانية برغم انحرافها أيضا. والدفاع المتين أمام السيئ من ثقافة الآخر هو التربية الفردية والجماعية على قطعيات الإسلام ومقاصده فحسب؛ وكل توسع فوق ذلك – كأن يلحق العادات والتقاليد والممارسات المجتمعية وأفكار الآباء عبر العصور فى الطعام واللباس والهيئات والنظم – يؤدى إلى

فقـدان التماسـك فى البرنامج التربوى، ومن ثم التفلّت منـه حيث خُلط فيه القيمى الحق مع العادى العرفى المتغير بطبعه، وكما سـبق أن بينا: الغزو الفكرى والثقافى ذو شـعبتين أحدهما الخارجى وهو ما حذر منه الغيورون.

والآخر داخلى. والذى لم أرَ أحدا أعاره ما يستحق من اهتمام. وهو – فى نظرنا – أشد خطرا وأبلغ فتكا وقد بينا بعضا من ذلك فى الفصل (٣٥).

ومثال ذلك: نعم لقد حاول الآخر غزونا فى قضية المرأة ودورها وسترها وحقق بعضا مما أراد. ولكن من غزانا فى ذات القضية إبان قرون المماليك والعثمانيين؟!

مـن أخفاها وجهَّلهـا؟ ووأد دورها وجعل ثقافتها أثرا بعد عـين؟ وهى مربية الأجيال وشقيقة الرجال إيمانا وعملا؟! أليس الداخل الفاسد الغافل الجاهل المستبد؟

ومثل آخر: لقد عاث الاسـتبداد فى بلادنا شـرا مستطيرا ولقرون إلى أن دمر اجتماعنا وأورثنا ضعفا بعد قوة، ومهانة بعد عزة، وجهلا بعد علم، وفقرا بعد غنى، وجعلنا أخيرا وأوطاننا لقمة سائغة للطامعين.

فهل اسـتوردنا الاستبداد فى أصله من خارج الحدود؟ وهل ألزمنا الآخر به؟ أم ابتدعه الطامعون فى الجاه والسلطان بعد الخلافة الراشدة ومن بنى جلدتنا وديننا، وصناعة محلية تامة؟ ثم رزحت الأمة تحت نيرة القرون الطوال وإلى يومنا هذا.

وخـلال القرون التى رتع الاسـتبداد والفسـاد فيها فى ربوعنـا كان غيرنا من غربيين وغيرهم يبحث فى طرائق لضبط تغول السلطة على جمهور الناس، ووصلوا فى ذلك إلى علم اجتماعى تمت تجربته وتدقيقه لقرون، فكان إبداع الديمقراطية وفصل السلطات واستقلال القضاء وكثير من الدواوين والآليات والتقنيات والأدوات الإدارية التى تضبط هذا وذاك.

وتلـك تراتيب صالحة التطبيق للنـاس جميعا، وكل يملؤها ويعززها بما يعتقده من قيم وأخلاق وعقائد، إذ هى أطر إدارية محايدة لا تدين بدين ولا توالى عقيدة بعينها.

ولقد حاول كثير من المسـتنيرين أن نأخذ بهـذا الفن الإدارى المحض ونملؤه بما نؤمن ونعتقد، وذلك بديلا للاستبداد الذى أمات مجتمعاتنا، فماذا كان الموقف فى مجمله؟!

كان الصدود بل وأشد الصدود جاء – ويا أسفاه – من المتدينين! والحجة حفظ الأصالة والديـن! وكأن الإبقـاء على الاسـتبداد والجمود على حالنا – الـذى أشمت فينا القاصى والدانى – أصالة ودين! وسبحان الله!

فما موقع هذا فى التحليل: لقد غزونا عقولنا من الداخل بإصرارنا على الجمود والاستبداد، ورفضنا علما جاءنا من خارج الحدود أثبت جدواه لقرون، وكنا من جماعة (بطر الحق وغمط الناس) لا من أتباع «الحكمة ضالّة المؤمن أينما وجدها فهو أحق الناس بها»؟! وقد يقول قائل: أليست الديمقراطية هى حكم الشعب؟

وفى عقيدتنا أن لا نحكم أحدا من الناس فى ديننا وحكم الله أولى بالاتباع. وهذا الاعتراض قديم ومحق إلا إنه تعيس ولمحض الجدل! إذ أجيب عليه بالتواتر، وكان الإصرار على تكراره ويكاد المرء يرى فى ذلك إصرارا على المراء دون طائل.

وهو من ذات المعدن الذى جادل به الخوارج فى الفتنة الكبرى وقولهم «الحكم لله».

ودعونا نُأسلِم المصطلح لنفضّ الاشتباك. بمعنى: أن ما نقصده بالديمقراطية هى الأدوات والتقنيات الإدارية المحايدة وفن الإدارة المحض بمؤسساته وآلياته، وفيها يحكم الشعب نفسه بما لا يخالف اليقينى من الوحى، وليسمها من شاء «ديمقراطية إسلامية».

وقد يقول قائل: ولم مصطلح الديمقراطية ولدينا الشورى المذكورة فى القرآن الكريم؟!

وبيان ذلك أن الشورى هى الأصل، وقد أمر الله بها المؤمنين إجمالا فى كل شأنهم دون تفصيل للآليات والوسائل والتراتيب. إذ ترك ذلك للإنسان وفكره وإبداعه وفق أحواله المنوعة المتغيرة. فالمؤمن ملزم بنص الوحى أن يُعمل الشورى فى الأسرة والمدرسة والجامعة والشركة والمصنع والمزرعة وجميع مرافق الحياة. وقبل ذلك كله فى نظام الحكم وسياسة المجتمع وسائر أنواع الولايات ودرجاتها. إلا أن المؤمن – مع هذا الأمر – ملزم أن يفصل بفكره مجمل أمر الله له. أى يبدع الآليات اللازمة الناجحة لكل حالة مما تقدم وحسب ما يصلحها ويناسبها. ومقياس المناسب والصالح: أن تعيش الناس الشورى حقا وحقيقة، لا شكلا ورفع عتب وإبراء ذمة!!

ومن ثم فإن إبداع الآليات مرة واحدة وكفى لا يكفى! ولا يغنى ولا يُبرّئ ذمة. بل لابد من تعهدها بالمراقبة والمتابعة والتحسين والتدقيق والارتقاء بها من حسن إلى أحسن، والمقياس فى النجاح من عدمه هو ذاته: أن تكون فى حركتها صورة صادقة للعقل الجمعى للناس المعنيين بها العاملين فيها والله يحب المحسنين، والحال كذلك، فالشورى أشمل وأوسع وأعم وأسمى، وهى أمر ربانى يجعل التثاقف بين الناس وتبادل العلم والتعلم والمعارف والخبرات والجدل الحسن ومن ثم التعاون على البر والتقوى فى الفكر قبل العزم والحركة، فريضة وخلقا على المسلم أن ينفذه ويتخلّق به.

ولا غـرو إذ إن هـذا المنحـى فى اتسـاق تام مع فطـرة الخلق الذى يُذَكِّـر بها القرآن بالتواتـر، فالإنسـان الفرد ضعيف بمفرده قوى بجمع المفـردات، وكذا أقوى وأعلم بجمع مفـردات الحاضر مع ما ورث الناس من العلـم والخبرة من الغابرين. فإذا كان الأمر كذلك فما موقع الديمقراطية فى منظومة الشورى الأعم والأشمل؟! والبيان أن الديمقراطية لا تعدو أن تكون نظاما وآليات وتقنيات ووسـائل ومؤسسـات تالية لأمر الشـورى الشـامل. وهى تتعلق – غالبا – بالمؤسسـات الضرورية لضبط نظم الحكم والولايات الرئيسـية. وهى فور تقييدها أن لا يخالف العمل بها قيم الأمة المعنية، لا تعدو أن تكون فنا إداريا محايدا خاليا مـن أى محتـوى عقدى أو أيديولوجى، ومن ثم متاحة لنـا ولغيرنا للأخذ بها وكل له أن يملأها بما يوافق منطلقاته وعقائده ومبادئه وظروفه. وهى مطبقة فى أمريكا واليابان والهند وماليزيـا، برغم الاختلاف فى العقائد، وبذلك يتضح موقـع (هذا الفن الإدارى) من الأمر الربانى «وأمرهم شـورى بينهم» إذ هو تفصيل ما أجمله الأمر الربانى لإنفاذ ذلك الأمر فى حياة الناس وفى النظام السياسى بالذات.

وحيث قصر المسـلمون فى تفصيل ما أجمل فى هذا الشـأن وعبر العصور. فلا بأس أن يأخـذوا مـن الآخر علما إداريا نافعا تمت تجربته لقرون وثبتت جدواه، وذلك على سـنة جرت فى تبادل المعارف والعلوم والخبرات النافعة بين خلق الله. والموجز أن الشورى هى المبدأ العام والديمقراطية تفصيل تقنى إدارى فى مجال محدد وتهيمن عليها الشورى.

كمـا قد يقول قائل: وهل دعوة الغـرب لنا – مثلا – أن نأخذ بالديمقراطية هى دعوة بريئة يراد بها خيرنا؟! والجواب نفيا أو إثباتا لا يغير من الأمر شيئا! إذ إن ذلك ليس من الموضوع أصلا. والعبرة بتقييمنا نحن وموقفنا. هل نرى فى الأخذ بالديمقراطية أو غيرها من الأفكار الوافدة بديلا عن الاسـتبداد مصلحة لنا؟! وهل الشيطان السارق من الصدقة حيث نصح أبا هريرة أن يقرأ آية الكرسى قبل أن ينام كان يقصد منفعته؟ ألم يؤيد تلك النصيحة الرسول المعصوم؟! وقد أذن لأبى هريرة الأخذ بها.

قال تعالى ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾ المدثر ٣١. ألم يأخذ السـلف الصالح من جيرانهم تدويـن الدواويـن وضبط الجبايات والأمـوال والأحوال بل وَلُّوها لمن لم يكن على الإسـلام لخبرته ومهارته.

ومن ثم لا نرى أن ينظر للناس على البسيطة فسطاطين أحدهما كفر وشر محض والآخر إيمان وخير محض وبينهما حائط فولاذى يصل عنان السـماء، إذ إن ذلك مخالف للواقع

المعيش وما تبادله الناس عبر العصور من المصالح وما تداولوه من العلوم والمعارف. فضلا عن مخالفته للشرع الحنيف.

ولمَ إذا آيات النداء للناس جميعا فى محكم التنزيل وهى كثيرة؟! ولمَ ثناء الرسول على حلف الفضول؟ ولمَ أحل الإسلام مصاهرة أهل الكتاب؟ وهل يعقل أن يأتى أحدهم بعدو له يشاركه فراشه وذريته؟! وما حال الأرحام من جد وجدة وخالة وخال؟! ولعمرى أن حِلّ القرآن البناء بالكتابية ومن فى حكمها حيث تشارك الأب فى تربية أبنائه وتشارك المجتمع فى وحدته البنائية الأولى وهى الأسرة لأنصع دليل على الحميمية والمشاركة بين الناس جميعا فى الفكر والعمل برغم اختلاف أديانهم. ولم آيات التراحم والتواد والإحسان الواردة فى القرآن بحق غير المسلمين؟! ولمَ غلّظَ الرسول ﷺ ذنب من آذى ذميا؟!

لا ينبغى لمرارات التاريخ وحروب الماضى والحاضر بل وإخفاقاتنا الذاتية أن تفسد علينا منطلقاتنا الدينية الأصيلة فى العلاقة مع الآخر!

ولعله من الطريف أن نذكّر إخواننا المتطهرين من دنس الآخرين وأفكارهم، ونقول لهم: إن جمهور العلماء يرى أن أبناء الآخرين من ماتوا قبل البلوغ هم مع من صلح منا فى الجنة! كما أن البالغين من الناس جميعا ومن أى مشرب أو مذهب ولم يصلهم بلاغ رسالة الإسلام بينا جليا هم من أهل الفترة وفى الجنة مع اختلاف الأقوال، إلا أن المجمع عليه أنهم ليسوا من أهل النار.

والشاهد: نرى أن مجمل هذا الهدى لا بد أن يستحضر ونحن ننظر قضية الغزو الثقافى وأثره وأبعاده على التثاقف والتبادل المعرفى دون عقد وعوائق. أليس نحن المسلمين – فى عصرنا الراكد الراهن– الأشد حاجة للأخذ والعطاء والتفاعل والفعل فى علوم العصر التى أبدعها غيرنا؟!

ولم ولمصلحة من الإكثار من المخوفات «والفزاعات» فى هذا المضمار؟! وكيف إذا نستدرك ما فاتنا؟!

كما أننا نُذكّر – تكرارا – أن علما قادما من الغرب أو الشرق، سواء أكان طبيعيا أم إنسانيا اجتماعيا ليس غربيا ولا شرقيا محضا، بل ساهمت فيه الأمم جميعا، إن تاريخا أو حاضرا.

والمسلمون لهم فى هذا دور مشهود، حيث قادوا الحضارة العلمية لقرون، وأقر بفضلهم العالمون من الغربيين والشرقيين. ومن ثم لا مكان للشعور بالارتياب أو النقص. وأما التجمل

باحترام العلم والمعرفة الصحيحة من أى مصدر كانت ومهما كان الفم الذى نطق بها أو القلم الـذى خطها هو عين العقل والحكمة والعلم الصحيح إسـلامى الديانة. حيث هو علم الله كشفه لمن شاء من خلقه وجزء من (الأسماء كلها) التى أودعها فطرة أبينا آدم لنفك رموزها بالفعل فى حياتنا. قال تعالى ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ ﴾ البقرة ٢٥٥.

قـال لى أحد الأصدقـاء المثقفين محاوراً: كيف تسـوغ التعاون فى العلـوم الاجتماعية والإنسانية مع غير المسلمين وأنت تعلم أن الخلفية لذلك الفكر عندهم «وثنية»؟

والحق: لقد أرعبنى ذلك الوصف، حيث أرى أنه جاوز الحد، إذ وثّن ليس فقط جزءا من البناء الفوقى فى شـخصية الباحث الآخر أى ثقافته الدينية بالذات، بل وثن شـخصه كله شـاملا فطره المشـتركة مع البشر جميعا» وأسوق هنا ما يستقيم تحت هذا الفصل «وهو الغزو الثقافى» من إجابتى للمحاور الكريم:

١- إن الإنسـان كُرِّمَ بالعلم وحبه قبل الأديان قاطبة. ولقد فصلنا ذلك فى الفصول (١٢)، (٢٤)، (٢٦)؛ وعليـه فـإن فـى فطرته الأولى دافـع طبيعى أزلى يدفعـه ليبحث عن الحقيقة. ولا نشك أن جزءا من هذه الفطرة فسد عند بعض الناس بدوافع شتى على مر العصور، إلا أن أصلها سنة من سنن الخلق، وفسادها لا يكون إلا طارئا جزئيا، وليس هو القاعدة. ولقد عاد إلى الحق وأسلم وأصلح بعض من كان أفجر الناس وأشدهم عداوة.

وشاهدنا أيضا ما أنتجه الآخرون من أفكار ومعارف وعلوم ثبتت صحتها عبر التاريخ، كما أن هذه الفطرة السننية الباحثة عن الحق والحقيقة ثابتة للناس على العموم، إذ خاطبهم الوحى بها قبل إسـلامهم، واحتج الله بها عليهم قبل الرسـالة الخاتمة وفيها، قال تعالى ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ ۛ شَهِدْنَآ ۛ أَن تَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَـٰذَا غَـٰفِلِينَ ﴿١٧٢﴾ ﴾ الأعراف ١٧٢.

كما كانت تلك الفطرة ذاتها من قادت كثيرا منهم إلى الإسـلام لله والإيمان به على مر العصور. فكيف إذا أسلموا ووصلوا إلى الحق مع فساد مطلق للفطرة؟!

كمـا قال تعالى ﴿ سَنُرِيهِمْ ءَايَـٰتِنَا فِى ٱلْـَٔافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ ۗ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ ﴿٥٣﴾ ﴾ فصلت ٥٣.

وهذه الآية تتحدث عن علوم الكون والحياة والنفوس، وهى فى متناول كسـب البشـر وهم بخلفياتهم العقدية أيا كانت، فكيف إذا تستبعد أن يكشف الآخر غير المسلم من علوم

النفس والاجتماع والإنسان علما نافعا قابلا للأخذ والعطاء؟!. وكيف يحقق إذا (سنريهم) هذه المذكورة فى الآية، كما أن بعض المفكرين ليسوا عقائديين، وإن كان فعقائدهم الغيبية بالذات ليست من الشمول بحيث تحيط بفكر المعتقد بها وتطوقه تطويقا وتحجبه عن فطرة وجوده التى تجرى فى دمه وعقله وقلبه.

والكفر حجب وغطاء مؤقت جزئى للفطرة السليمة وليس – بالطبع – إزالة أو استئصال لها! وكم من وثنى قال حكمة أثنت عليها السماء على ألسنة الأنبياء اللاحقين لها.

والبحث فى العلوم أوله التجرد والدقة، ومن ثم لزاما على الباحث أن يجعل عقائده لخلواته وروحه.

وعبدة النار على سبيل المثال لم يمنعهم تقديسها من الإقرار أنها عملية «أكسدة» حيث تتفاعل المادة المشتعلة مع غاز الأكسجين. وكذا عبدة الشمس لم يمنعهم ذلك من الإقرار أنها موقد كبير يحترق فيه غاز الهيدروجين ولا يعقل شيئا.

والعالم المعاصر يعتمد على النظر والفكر والمشاهدة والإحصاء والتجارب العملية دون التفات لحتميات العقائد الغيبية التى يعترض عليها الناس.

كما أن أبحاث المفكرين من غير المسلمين موجهة فى الأساس لمجتمعاتهم فى المعتاد قصد إيضاح غامضها. ومن ثم فإنها لا تخلو من الوازع الطبيعى الذى يجعل الباحث حريصا على الموضوعية العلمية من منظوره وقصارى جهده.

ولقد كان أسلافنا فى العهد الأول عهد الثقة بالله والعزة والكرامة جد منفتحين على ما ينفع. والعبرة بالتجربة ونتائجها، ولم يتعمقوا فى ضمائر الوثنيين قبل الأخذ بأنظمة منهم ارتأوا صلاحها. فدونوا الدواوين ونظموا التراتيب والولايات وبيوت المال والجبايات أخذا ممن سبقهم من الأمم. وكان لسان حالهم يقول: «كلكم لآدم وآدم من تراب» والحكمة ضالة المؤمن. والتواصل والتعارف والأخذ والعطاء باب واسع للدعوة إلى الله.

كما نعتقد أن الجذر الأساسى فى هذا المنحى الاحترازى التحفظى الشديد اتجاه الأفكار والآليات من خارج الحدود هو حكم الاستبداد، وخلق الاستبداد الذى ورثه المجتمع وأصبح سجيّة من سجايا العامة والخاصة.

فالمستبد فى حرصه على تعقيم الأفكار من أى جديد إلا ما يرى، عمل على خنق الداخل والتخويف الشديد من أفكار الخارج «بحجة الأصالة وعدم الاستيراد!» وكل ذلك

ليبقى هو وعصابته الصانع الوحيد للشأن العام والوعى العام. وإلا كيف نفهم بقاء السلطنة العثمانية – مثلا – والتى كان جزء هام منها فى أوربا ذاتها – بعيدة خمسة قرون كاملة عن كل التيارات العلمية والنهضوية التى عمت القارة الأوربية من القرن الرابع عشر وحتى القرن العشرين؟!

إن فزاعة الغزو الثقافى فى أصلها: القليل منها أصيل صحيح، وأما معظمها فمن صنع الاستبداد كى يجعل الداخل ملكا خاصا له خلْقا وأخلاقا وأفكارا، حيث ساد هذا المنحى لقرون، وتوارثه الناس ظانين أن فيه حمايتهم ونسوا الجذر الأول له.

والحقيقة إن فيه حماية لاستعبادهم من قبل الاستبداد وسدنته. ونحن نشاهد حتى اليوم من إذا مس الشعب استبداده صرخ فى وجه الناس: هل تريدوننا أن نستورد من خارج بلادنا وثقافتنا؟! وكأن ثقافتنا أن نبقى أقنانا!!

كما أن ما يليق بالأمة الداعية الشاهدة أن تنفتح فكرا وتواصلا مع كل الأمم وتتلمس كل طريق للتثاقف والتعارف وتسعى إلى ذلك سعيا حثيثا ولو زهد فيه الآخرون، وتجعل ذلك إطارا سلوكيا أمميا نبراسه حلف الفضول الشهير وموقف الرسول الكريم منه.

ونظن أن خير القول فى هذا: المفاصلة فى العقائد، والحوار فى النظم، والتعاون فى المصالح.

والحقيقة إن العلوم الاجتماعية والإنسانية هى المجال الخصب للتعارف والحوار بين الأمم والذى أمر به القرآن ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴿١٣﴾ ﴾ الحجرات ١٣.

وهى الوسيلة التى يتوسل بها الداعية العالم لتقديم قيم الإسلام فى الفكر إلى الأمم الأخرى، وفى إطار علمى رصين متماسك، وفى أوساط المرجعيات العلمية للغير.

ويحضرنى مثال تناقلته الصحف وفحواه أن بعض دوائر حوار الأديان قاطعها المسلمون أخيرا وحجتهم: «أننا نعترف بهم ولا يعترفون بنا» وكما سمعتها من وسائل الإعلام عن أحد كبار الدعاة.

ونرى أن ذلك ليس صوابا ونتساءل: ما هو جذر الخلاف بين المسلمين ومن يتحاورون معهم من نصارى ويهود؟! أليس الاعتراف بمحمد ﷺ رسولا من الله؟! فإن سلْم الآخرُ بهذا بادئ ذى بدء انتهى موضوع الحوار أولا، وقد ألغت الديانتان مشروعية وجودهما بين الناس.

ونذكر أن اليهود على قلتهم لا يعترفون بعقيدة النصارى وقولهم فى مريم عليها السلام والمسيح عليه السلام مشهور، ويذهبون ويتحاور الناس معهم!

كما أن الأمانة العلمية تقتضى أن نحرر القول: «نعترف بهم» والواقع هو ما يلى:

١ – نحن (المسلمين) نعترف بأنبيائهم موسى وعيسى عليهما السلام، وهما نبيان فى سلسلة النبوة فى الإسلام، وذلك من عقيدتنا.

٢ – لا نقر بقول اليهود إن رسالة موسى آخر ما نزل من السماء، ولا بقول النصارى إن رسالة عيسى آخر ما نزل من الوحى، كما لا نقر بكل ما قيل فى طبيعة المسيح غير أنه عبد الله ورسوله.

٣ – لا نقر بأن التوراة والإنجيل الذين يتداولهما الناس هما ما نزل حقا على الرسولين الكريمين.

٤ – نعتقد أن الديانتين اليهودية والنصرانية لم تعودا مقبولتين عند الله ومنذ بعثة سيدنا محمد ﷺ.

٥ – ليس الهدف من تلك الحوارات إقرار أىٍّ بالآخر، بل أقصاها بيانا وتناصحا وأحلاف فضول تعين فى إدارة كوكبنا المتعب بالنزاعات.

ونرى أن الموقف الحق أن يكون المسلم الأحرص مطلقا على هذه الحوارات واللقاءات. بل ينبغى أن يكون الداعية الأول لها والمنشط والمنوع لجوانبها، إذ تمثل دعوة وبيانا لوجهاء الآخر وعظمائه، فإن لم يستجيبوا فى الآن فمن يدرى كيف يكون تفاعل الكلمة الحقة فى قادم الأيام؟!

ومن يدرى أثرها على جمهور المثقفين والناس بإطلاعهم على ما تم فيها؟!

إننا نرى أن حوار الأديان بطريقته المؤسسية المنظمة هو النسخة العصرية من كتب رسول الله ﷺ لملوك الأمم، فضلا عن أنها إعذار أمام الله.

ونحن هنا لا ندعو – بالطبع – للأخذ من الغير دون تمييز، بل ندعو إلى التبادل المعرفى والحوار العقلى والتواصل الإنسانى مع كل البشر، وأن ننمى لدينا الأداة العلمية القادرة على إنتاج العلم المؤسس على منطلقاتنا وفرز الصالح من غيره فى إنتاج غيرنا، ولا نقبل أن نحرم من أفكار الملايين من النابهين والنابغين من سائر البشرية بسبب الاختلاف فى الدين ابتداءً!

ومن الحكمة أن نؤسس عهدا جديدا فى علاقاتنا بالآخر على كل الصعد، وأساسها ما يأمر به ديننا وما تقتضيه مصالحنا المشروعة.

وليس فى ذلك ما يضير أو يخيف، فلن نذوب فيهم، بل وما يدريك أن يصبحوا إخوانا لنا ومنا ومن كان يتوقع أن يسلم المغول؟! وقد أسلم حفيد هولاكو الذى قتل من المسلمين الملايين.

(٤٠)

مشكلة الأمة فكرية وليست فقهية

أسس الإسلام ظهور أمة العرب من جديد، وكانت طلائع الأمة العربية الإسلامية فى كيان المدينة فى عهد رسول الله ﷺ. ونرى أن الأمة فى القرنين الأول والثانى من عمرها أولت تدوين الوحى قرآنا وسنة وعلوم الفقه جل جهدها وعمل علمائها. وكان ذلك فى موضعه ووقته الصحيح. حيث لابد من إنجاز التدوين والضبط لسنة رسول الله ﷺ وتعهد الكتاب والسنة بالشرح والبيان واستنباط الأحكام.

ثم تحركت الأمة فى القرون الثلاثة التالية لذلك فى شقى الفكر: الفقه ومتعلقاته، وفكر الوسائل – أى علوم الكون والحياة وعلوم الإنسان والاجتماع – وكان ذلك برغم أنف الاستبداد ومعوقاته وما أنتجه من فتن واضطراب ودماء.

وقدمت للبشرية وفى أحلك ظروفها: العصور الوسطى –زادا من المعرفة والمنهج السليم – إذ حررت علوم الكون والحياة من جدل الفلسفة والمنطق الشكلى والعرفان والسحر، وأرست أسس المنهج التجريبى الاستقرائى، والذى التقطته أوربا لاحقا وبنت نهضتها العلمية على نوره وحتى اليوم.

إلا أن ما تلا من قرون وبدءا من القرن السادس الهجرى حيث اشتدت وطأة الأمراض الاجتماعية والآفات الفردية التى كان الاستبداد ومفاعيله جذرها الأول، إذ تفاقم التفتت والاضطراب فى جسم الأمة وطمع فيها الغزاة لضعفها وتمزق شملها وتنازع عناصرها وانحطاط قواها، فتعطلت مسيرة الأمة العلمية فى مجال الفكر بشقيه: علوم الدين وعلوم الوسائل معا.

ففى علوم الدين اقتصر الأمر على التقليد للغابرين، وشرح أقوالهم وإيجازها والتعليق عليها بالحواشى. وأما فكر الوسائل وعلومها فقد توقفت أو كادت.

ويخطـر لى أن أسـجل ومن خلال تصفحى لكتاب «شـرح حكم الإمـام ابن عطاء الله السـكندرى» المتوفى (٧٠٩هـ - ١٣٠٩م) (٤٠) أن محقق الكتاب الدكتور عبد الفتاح البزم بين فى المقدمة أن تلك الحكم شرحت عبر التاريخ فى كتب مستقلة ٣٣ مرة!

وكذا ٨ مرات نظمت شعرا!

وبرغم إقرارنا بقيمة تلك الحكم (وهى من التراث الصوفى) فإن الإفراط فى أمر لا بد أن يقابله تفريط فى آخر، ولا يخفى ما فى ذلك من تقليد المتأخر للسالف، وكذا كساد الحياة الفكرية وركودها وخاصة أنه مر على الأمة من الابتلاءات والمصائب ما كان يستدعى توزيع الجهد والتفات العقول إلى معالجة واقع مجتمعهم.

ولقد كان المصاب فى علوم الوسـائل أشـد وأفدح، وسـر ذلك: أن علوم الدين أصلها موجود ومحفوظ، (القرآن والسنة) وهى متاحة لكل طالب علم، وكذا توفر الأدوات اللازمة للبحـث أو معونة الباحـث: كاللغة وفقهائها، وحصيلة العلوم السـابقة وتنوعها والثقافة العامة المشـبعة بالدين دون منافس، وكثرة المهتمين من النابغين بالبحث فى علوم الدين، وكـذا كثـرة الداعمين له من خاصة الناس بأموال الأوقـاف والصدقات - حيث تمثل تلك العلوم عند معظم الناس - الباب الأوضح والأقرب إلى الأجر والثواب دون ظنون. كما تحظى ببعض الدعم من اليد العامة حيث المؤسسـة الدينيـة الرسمية وما يلزم من تقويتها لدورها فى توجيه المجتمع. وكذا لكسـب بعض من ولاء عامة الناس، وليس ما تقدم كحال علوم الوسائل التى لا يلمح فيها عامة الناس بل كثير من خاصتهم بواعثها الدينية الجلية. ونحن نلحظ ذلك المنحى سائدا حتى يومنا هذا - وعصر العرب تخلف على أى حال! - حيث تذهب الغالبية العظمى من تبرعات المحسـنين لبناء المسـاجد وإطعام الفقراء ومعاهد العلم الدينى ويندر أن نرى أحدا تصدق بشـىء للبحث فى علوم الفيزياء أو الاجتماع مثلا! وأما علوم الوسـائل فهى إبداع بشرى كامل فى عالم المباح دون أصل محدد، خلا عدم التصادم مع منظومة الأخلاق والمقاصد التى يأمر بها الإسـلام وهى بهذا بحاجة إلى الأمن والتعاون والاسـتقرار والحرية العامة، وحرية البحث والنظر وتبـادل الخبرات والنتائج بين العلماء دون حدود أو قيود، وكذا دعم السـلطة وحدبها وتحويل النافع من النتائج إلى سياسـات وإدارات تنفـع النـاس، وبحاجة قبل ذلك ومعه إلى وعى مجتمعـى يفهم دور تلك العلوم ومغزاها فى تقدم الأمة وقوتها ومنعتها وأن أمرها استثمار طويل الأجل كما يقال فى التعبير

المعاصـر يظهر أثـره بعد عقود وقرون، وكل تلك العوامل كانت فى اضمحلال مسـتمر مع الزمن فى مجتمعات المسلمين إلى أن أصبحت أثرا بعد عين.

لقد كانت الأوقاف والصدقات – كما سبق البيان – هى مصدر التمويل الرئيسى للحياة العلمية بشـقيها: علوم الدين وعلوم الوسـائل، إلا أن التخلف التدريجى للمجتمع فى ظل الاستبداد أصابها بظاهرتين مفهومتين:

١– فقر المجتمع أدى إلى نقص الأموال التى تنفق على العلوم.

٢– انحدار الثقافة والعلم والمعرفة أدى إلى غبن لمنزلة علوم الوسـائل حيث لم يروها تمس نصـوص الدين مباشـرة. ومن ثم المال القليل أصلا ذهـب معظمه إلى علوم الدين وبناء المساجد والأسبلة والتكايا، ولم تحظ علوم الوسائل إلا بالفتات.

كما أن علوم الدين اسـتنباط قريب من النصوص المقدسة، ويغلب على عناصرها الثبات النسبى، وجمود الاجتهاد فيها أصاب الأمة، إلا إنه لم يصبها فى مقتل!

ونحن نقرأ اليوم مثلا فقه الأئمة بعد ثلاثة عشر قرنا، ولا نجد ما يحرج إلا أقل القليل. وفى بداية عصر الجمود كان قد تم التدوين والضبط والتفسـير والتخريج، واستوت المدارس وعالجت قضايا الحياة مفصلة بشكل عام وعلى أقوال كثيرة، وكان كل ذلك ذخائر عظيمة بيد الأمة اجتازت بها أشد الظروف وأحلك الكبوات.

كما أن قرب علوم الدين من نصوص الوحى المقدس جعل فيه ما يخيف المستبد أن يمسه مباشـرة، وهو بحاجة إلى بعض من فقهائها للحفاظ على مظهر إسـلامى يسـتعمله لإلهاء العامة، برغم ما روى عن عذابات مُنِىَ بها العلماء العاملون على مر العصور.

وأمـا الحـال فى علوم الوسـائل فمختلف عن ذلك، وهى بشـقيها الموضوعى الطبيعى والإنسانى الاجتماعى ترتبط فعاليتها بالتراكم والمتابعة والتجربة.

فالشـق الموضوعى- علوم الكون والحياة تحتاج إلى التدرج والرقى المسـتمر مع الزمن، ولم تكن حصيلة المسلمين القبلية واسعة تسهل البناء عليها، وأى جمود أو توقف يعنى أن تصبح معارف الأمس من تاريخ العلوم على غير حال علوم الدين.

فمثلا: ما قيمة علم يصف حيوانا ما وصفا أوليا عاما عند بداية ذلك العلم، مقارنة بعلم متقدم كشف تفاصيل جسم ذلك الحيوان وشرّحه وتعرّف على أمراضه؟! الأول يقرأ كجزء من تاريخ الأفكار، والآخر علم يهتدى به لبناء الحضارة.

كمـا أن علوم الإنســان والاجتماع بحاجــة إلى التجربة لإثبات نجاعتهــا من عدمها. والتجربــة لا تكون إلا على المجتمع حيث يهيمن المســتبد ولا يســمح بغير ما يرى. ولذا لا نســتغرب أن جل ما كتب فى علم السياســة – مثلا – وبالذات فى الولايات الكبرى – حيث حمى الحاكم – كان مجرد تســجيل لما كان عليه الحال فى حياة الكاتب. وكتاب الماوردى «الأحكام الســلطانية» نموذج شــاهد على ذلك المرجع (٢٥). كتب الكواكبى فى (٢٠ – ص ٦٦) ما يلى:

«ترتعد فرائص المســتبد من علوم الحياة مثل: الحكمة النظرية والفلسفة العقلية وحقوق الأمم وطبائع الاجتماع والسياســة المدنية والتاريخ المفصل والخطابة الأدبية ونحو ذلك من العلوم التى تكبر النفوس وتوســع العقول وتعرف الإنســان ما هى حقوقه، وكم هو مغبون فيها، وكيف الطلب، وكيف النوال، وكيف الحفظ».

كذلك فإن تلك العلوم الاجتماعية والإنسانية بطبيعتها حيث تبحث فى الفرد والمجتمع مربوطــة بظــروف الحياة، ومن ثم الزمــان والمكان، وأى توقف فــى تطويرها وتصحيحها والإضافــة إليهــا والحذف منهــا على ضوء تغير الأحــوال وكذا ضــوء التجربة الحية فى المجتمع يجعلها عديمة الجدوى، بل قد تلعب دورا داعما للتخلف إن تحزّب إليها الناس وتمســكوا بها بعد فوات أوانها. وقد ينبع ذلك التمســك من مقال أثير! وهو الحفاظ على تراث الأمة وثقافتها، ومن ثم يدسّ لنا السم فى الدسم! والناس فى هذا أمام خيارين:

إمّــا تطوير تلك العلوم وتجديدها والإبداع فيهــا، مما يجعلها معينا على التقدم والرقى وإقامة العدل والمجتمع السوى. وذلك هو الخيار المتدين المتحضر حقا.

وإمّــا العجــز عن التطوير والإبداع فيهــا، ومن ثم الجمود وفرض أشــكال الماضى على المجتمع حيث يكبح التقدم ويحرس التخلف والركود.

والخيار الأخير هو ما أصاب اجتماعنا بعد توقف المســيرة العلمية بشقيها: علوم الدين وعلوم الوسائل.

لقد جفف الاستبداد بصنيعة المدمر ينابيع النبوغ والاجتهاد والعلم، حيث نشر الجهل والأمية بالفقر وانعدام الأمن وغياب الحرية.

لقد مضى على ذلك التوقف فى المسيرة العلمية قرابة التسعة قرون. والسنن ماضية تعمل فينــا وفى غيرنــا. ولا يوقفها التمنى أو الانتفاض الجزئى هنــا وهناك ثم العود إلى ما كان أو قريب منه!

وكما يبين التاريخ: لقد قاست الأمة من الاستبداد والتخلف وفى داخلها من المصائب والآلام والدماء والفتن ما تنوء بحمله الجبال. كما نحت فى دفاعها عن نفسها بمواجهة الخارج وفى غياب إرشاد العلم وقوته منحا عسكريا محضا، ومن ثم نظرا جزئيا أغفل الترابط العضوى بين الحرية والاستقرار والعدل والعلم والقوة.

وكانت تلك العسكرة المحضة هى السمة الغالبة على قرون الأيوبيين والمماليك والأتراك وممالك الشمال الإفريقى.

وبرغم ما بذله ملايين الشهداء الكرام فى ساحات الدفاع، فإنهم واجهوا أعداءهم بمحض إيمانهم وصدورهم عارية دون قوة العلم والعدل. فكانت نهاية المطاف ما وصلنا إليه من هوان وتمزق.

والشاهد أن تخلفنا العلمى حالة عامة وفى كل المجالات، إلا إنه فى علوم الوسائل – أى علوم الكون والحياة والإنسان والمجتمعات وإداراتها – أشد وأفتك! وينبغى أن تكون الأولوية فى مجال العلم هى هذا المضمار بالذات، ونحن فيه خلف غيرنا من الأمم بمراحل كثيرة، ولابد لنا أن ننفتح ونأخذ من أى مصدر كان مع حفاظنا على قطعيات الوحى.

(٤١)

بين العلم والفكر والديمقراطية

اصطلحنا فى هذا الكتاب على المتواتر فى تعريف العلم وهو: «معرفة الشىء على حقيقته».

وأما الفكر ففيه محاجة على درجات من القوة، وفيه بيان ومعايشة للفكرة وتحليل لها ثم ترجيح من الباحث. إلا أن المُرَجَّحَ «لا يصل إلى درجة العلم» فى استقراره والاطمئنان إليه وقناعة الآخرين به.

وقد يوصف الفكر بأنه «علم خداج» وفى طور التكون، وعند تلاقح الأفكار وتبادل الخبرات وتكامل الحجج والتأييد بالتجربة يقترب الفكر من حقيقة الشىء، وقد يصل إليها، ومن ثم يصبح علما بالمفهوم الإنسانى.

والعلم البشرى برغم تعبيره عن معطيات يطمئن لها الناس فى حينها، فإنه يبقى نسبيا فى مطلق الصحة، ومن ثم قابلا للتغير عمقا واتساعا وحذفا وإضافة كلما تعاظم كشف الإنسان لأسرار الحياة وتعمقت خبرته فى مجالات المعرفة.

وأما حقيقة الشيء المطلقة فلا يعلمها إلا الله سبحانه وتعالى.

ونتساءل: ما هو مجال الديمقراطية إذا؟ وهى فى جوهرها الأخذ برأى الأغلبية. ومتى يعتد برأى الأغلبية هذا فى العمل والتنفيذ؟ ولنا هنا الملاحظات التالية:

١ – فى العلم لا يحكم الرأى مطلقا سواء كان لأغلبية أو أقلية بل يحتكم للعلم، ومن ثم لا مجال للديمقراطية هنا.

٢ – مجال الديمقراطية هو الفكر: إذ الأفكار منوعة فى المسألة الواحدة، وكل صاحب رأى لديه قوله، ولا طريق للاطمئنان إلا بأخذ ما يراه الجمهور أو أغلب أهل الرأى.

٣ – قضايا الفكر المتخصصة والمعقدة والتى عالجها المفكرون والمتخصصون والتقنيون بأقوال عدة لابد أن تحال إلى المتخصصين الخبراء لفك رموزها وتبسيط طرحها والتقرير بقول أغلبهم فيها، حيث يعرض على الهيئات الديمقراطية العامة للبت فيه.

ومن ثم كانت هيئات المستشارين ومجالس الخبراء المتخصصة هى المطبخ الخلفى والعقل الفكرى للهيئات الديمقراطية العامة، والتى بدورها تقوم بالتقييم العام لمجمل السياسات. وموقع المقترح الجديد فى إطارها ومدى انسجامه مع السياسة العامة للمجتمع والدولة فى قطاعات العمل الأخرى.

٤ – على المجتمع أن يصون حرمة العلوم ولا يجعل العمل على نورها خاضعا لأقوال الناس عامهم وخاصهم، وسواء كانوا أغلبية أو غير ذلك.

٥ – كما أن حقائق العلوم التى ينبغى احترامها والأخذ بها فى الحركة على درجتين:

(أ) حقائق تظهر فى القضايا العملية تباعا أثناء الحركة والممارسة، وتلك يتم اعتبارها تباعا وحسب ما ورد سياقها فى المجتمع.

(ب) حقائق تأسيسية أولية لابد من تثبيتها فى معطيات الدولة الوجودية، وتأخذ حرمة العناصر الكيانية للدولة كالحدود والشعب. وهى التى نتعرض لها فى الفقرة التالية.

٦ – من الحقائق العلمية التأسيسية اتساق كيان الدولة وعقيدتها مع عقيدة الشعب وثقافته الغالبة، وعليه وفى حالة العرب والمسلمين احترام قطعيات الدين الإسلامى وعدم المصادمة مع أى منها.

٧ – وفى السياسة: أثبتت تجربة القرون فى حياة الأمة أن النظام الاستبدادى ظهر أو بَطُنَ وبكل أشكاله ومتعلقاته وتحت أى شعار أو عنوان منافٍ للتقدم وصلاح المجتمع،

ومن العلم أن نثبت فى وثائق التأسيس للدولة ما ينفيه ويلاحق آثاره أينما وجدت.

ولا يخفى الدافع لذلك أن يكون نفى الاستبداد فى وثائق تأسيس الدولة.

والباعث عليه أن موبقة الاستبداد وجريمته التى اقترفها فى حق المسلمين والعرب بالذات كانت كونية بامتياز، إذ أوقف حضارتهم، ثم دمر ما بنوه فى مجتمعاتهم وشخوصهم وما جره ذلك من هوان ومعاناة، وكذا أعاق نور الإسلام أن يصل صافيا إلى باقى الأمم.

٨ – كما ثبت متواترا فى مجتمعات كثيرة عبر العالم أن المجتمع الحر التعددى مع تداول سلمى للسلطة عبر الانتخاب الشعبى هو الوعاء الأمثل للتقدم والإبداع والحاضن الأرفع للكرامة الإنسانية وإنتاج العلم والفكر، وهو البيئة الخيرة التى يختفى فيها الخوف ومن ثم يختفى النفاق والكذب والخداع والغدر، كما يختفى الحسد والاستئثار والعبث بالمال العام، وكذا الفتن وإراقة الدماء.

ونرى أن هذه المفاهيم أصبحت أيضا من راسخ العلوم السياسية والاجتماعية التى لابد من الأخذ بها دون معقب. وينبغى أن لا يعاد النظر فيها وأدواتها – المؤسسات الديمقراطية– إلا للمزيد من إحكامها وترسيخ وسائلها ومقاصدها فى المجتمع.

٩ – لقد عانت الأمة الإسلامية والعرب بالذات من سلطان الاستبداد وغياب المجتمع الحر ما تنوء بحمله الجبال، وكانت النتيجة: فقدان القرون من عمرها سدى، بل فقدت ما بنته من عز فى القرون الأولى وأصبحت اليوم من آخر الأمم فى حساب العلم والفكر وإدارة المجتمع والإعمار والرخاء والاستقرار.

ونحن نتساءل: أما آن لأهل العلم والغيرة والفكر والحكمة فى هذه الأمة أن يتعظوا بهذا؟!

١٠ – إن المسوغ لما أبديناه من حذر فى هذه المعالجة هو خشية النكوص أو الالتفاف على مبدأ دحر الاستبداد وبناء المجتمع الحر. إذ إننا نحمل من أوزار الماضى فى قلوبنا وعقولنا الكثير، وكل منا له فى ذلك نصيبه، المثقف وغير المثقف والمتدين وغير المتدين.

إلا أن أثر الماضى عند المتدين أشد وأبلغ. إذ لسان حاله يقول: كنا أمة قوية مجيدة ذات علم ورخاء، وكان ذلك بفضل أسلافنا، ونحن اليوم على النقيض من ذلك، وأسلافنا حكمهم الإسلام ممثلا فى مؤسسة الخلافة.

فالعـود الحميـد إذا إلى ذلك الماضى هو أقصر الطرق وأقومها إلى التقدم والرفعة! إن هذا الفهم هو ما يسـيطر على عقول الغالبية فى حركات الإسلام السياسى. كما أن هذا المنحى يمثل ثقافة شعبية عند الكثيرين، ونرى أن هذه المقولة خلط للصحيح بغيره، ولنا على ذلك الملاحظات التالية:

١ – الحـق أن الإسـلام هو الذى أعـاد صياغة أمة العرب ووحدها، وأعاد إنشـاءها وأمة الإسلام من جديد عقلا وقلبا وعزيمة.

٢ – كما أن الإسلام هو الذى بنى شخصية العربى البسيط وغير العربى ممن آمنوا به وانتموا إليه، وحررها من الوثنيات وأمدها بمعين لا ينضب من النبل وحب العلم وطلب العلى فى مرضاة الله والتضحية فى ذلك بالنفس والمال.

٣ – وعليه فإن الإسلام بهديه الأخاذ ونوره الوضاء هو الذى بنى حضارة العرب والمسلمين بعد الرسالة. وكل ذلك تؤيده وقائع التاريخ الإسلامى بجلاء دون إدعاء.

٤ – وكل مـا تقـدم لا خـلاف عليه، إلا أن الذى بحاجة لتوضيـح وبيان هو دور كل من المجتمع المسـلم من ناحية، ودور مؤسسـة الحكم (الخلافة أو السـلطنة) من ناحية أخرى فى ذلك الإنجاز العظيم.

ونحـن نقـول: إن هذا الأمر يحتاج إلى توضيح وبيان ليس إلا! حيث إن حقيقته جلية كالشـمس فى الضحى. وتاريخ القرون بيّنها دون أى لبس ولقد تعرضنا لذلك مرارا فى هذا الكتاب وموجزها ما يلى:

(أ) المجتمع المسـلم وبنور الإسـلام هو الذى بنى الحضارة وأقام العمران والمنعة التى نعتز بها ونحيل الناس إلى العمل على منهاجها.

المجتمع المسـلم بعلمائـه ومجاهديه وعبّـاده وزهّاده ومرابطيه هو الـذى بنى حضارة الإسلام والتى سادت الدنيا لقرون عديدة.

(ب) وأما مؤسسة الحكم وبكل مسمياتها وبعد الخلافة الراشدة غلب عليها الاستبداد، ومن ثم الفسـاد والظلم إلا قليلا! وكان مجمل دورها: تعطيل المسيرة الحضارية أو إبطائها بما اقترفته من سلوكيات أفضت إلى فتن وصراعات داخلية مستمرة.

وقد يحتج البعض بنافلة هنا أو هناك لأحد الحكام. إلا أن التناول العلمى يقتضى تقييم كل حكمه وحكم من قبله ومن بعده، ثم الخروج بميزان الحساب الكامل.

لقد ورث الأمويون من الخلافة الراشـدة مجتمعا حرا قويا يغلب عليه الصلاح: صحابة وتابعين وتابعيهم! ثم ورّثوه للعباسـيين مليئا بالفتن والضغائن وسـفك الدماء. وبنو العباس آل أمرهـم إلى مهزلـة مبكية مضحكة حتى أصبـح بنو بويه والسـلاجقة يعبثون بالخلفاء كالصبيان!

ثم المماليك ولهم فى مغادرة العلم والاعتداد بالعنف والعسـف تاريخ حافل، وذاك حد علمهم كجنود وفرسان!

ثم ورثها العثمانيون وكان عزمهم وهمهم العسـكرة والعسكرية ومخصصات الجند، دون العناية بالعلم والشورى والحرية وكرامة الإنسان، تلك القيم التى يأمر بها الإسلام بالتواتر.

إلى أن ورثنا الاسـتعمار الغربى أشـلاء ليس إلا. أمة بها الأمية التامة أى ٩٩ ٪ منها لا يعرفون القراءة والكتابة المرجع (١٠ – ص ٨٧٦).

أمة «اقرأ باسـم ربـك الذى خلق» أصبحت فى طليعة الأمم الجاهلة بفضل الاسـتبداد وحكام الجور! وما يزيد الأمر خطورة أن الاستبداد فى حقبه المتتالية أفسد الذاكرة الثقافية وما يخص السياسة بالذات لما لها من صلة بحمى الحاكم ومؤسسته، فأورثنا فكرا سياسيا فاسدا.

ففضلا عن تاريخيته وفوات زمانه، كان تبريرا لما كان عليه الحكم حينها، ومن ثم يفتن بعض الناس به حتى يومنا هذا.

(جـ) وبناءً على ما تقدم: نعم للتقدم نحو الإسـلام؛ فهو أمامنا وليس خلفنا! الإسـلام بقيمـه الخالدة فى الأخلاق الفاضلة والحرية والعدل والعلم والمسـاواة والتكافل الاجتماعى والكرامة الإنسـانية ومرحى لقول أبى بكر ﷺ «إن أحسنت فأعينونى وإن أخطأت فقومونى» ولا وألف لا للعودة لأشـكال الاسـتبداد الذى تستّر بالإسـلام ولقرون خداعا للعامة، فكمّم الأفواه وكسّر الأقلام وعطّل مسيرة العلم والحضارة، وأورث الأمة ضعفا وجهلا أفضى بها أن طمع الغزاة فيها وثرواتها، فاستباحوا بيضتها ووصلنا إلى ما نحن فيه اليوم من تخلف وذل.

كما أن رفضنا هذا ينسـحب على الفكر السياسى لعهود الاستبداد، الذى كتب فى ظل سيف الحاكم، وفى كنف أعطياته ومنحه.

(د) كمـا نـرى أنه يتوجب علـى كل باحث غيور وكل عامل لإصلاح السياسـة فى عالمنا العربى وأخص بالذكر جماعات الإسلام السياسى، أن تبرأ من تراث الاستبداد بكل

أشـكاله وأشخاصه وقيمه وفكره، وأن تتكفل بدراسات نقدية معمقة للتاريخ الإسلامى تفرز فيه الغث من السـمين، وتبين الحق من الخداع والضلال، وتجعل دليلها الإسـلام الحق، وحزبها هو الأمة ومصلحتها وكرامة شـهدائها الذين بذلوا دماءهم فداءً لكينونتها وحريتها عبر القرون.

وأن يلقى جانبا الدفاع عن ذنوب الحكام واقترافاتهم وفكر شيوخهم وحواشيهم.

«وكل نفس بما كسبت رهينة» والله حسيبهم وغيرهم! إذ أن تأخذ الأمة العبرة والخبرة مـن تاريخها فأمر جلل خطير وقضية مفصلية تقدم قطعا على اعتبارات اللياقة الزائفة مع الغابرين.

كما أن بيضة الإسـلام وكرامـة الدعوة لا تجرح بنقد تاريخ الحكم ومؤسسـاته، وبيان ما لها وما عليها بموضوعية علمية ودون هوادة، بل ذاك ما يأمر به الإسلام أن نعتبر بسير من قبلنا. كما نرى أن ذلك واجب عام، إلا أن الأولى به جماعات الإسـلام السياسـى قبل غيرهـم. وصـدور هذا العلم منهم أدنى أن يوضح الصورة ويجلى حقيقتها. وينفى عنها تهم «العداء للإسلام» ومحاباة العلمانية التى تلقى جزافا.

ولا يخفـى أن الباعـث لذلك ليس خطر الغابرين وقد ذهبـوا، ولا العلو على أى منهم وقد غادروا الدنيا وأصبحوا مادة الآخرة، ومقاماتهم عند العدل الحق سـبحانه وتعالى. بل تطهير العقول والنفوس المعاصرة من أوزار التاريخ وأفكاره المجانبة للحق. ومن ثم الانطلاق فى إصلاح الحاضر وبناء المستقبل على بصيرة.

وختاما نرى أن تشمل القيم التأسيسية للأمة العربية الإسلامية المبادئ التالية غير قابلة للتصرف أو التغيير.

١- لا يقنن ما يتصادم مع قطعيات رسالة الإسلام.

٢- الاستبداد بكل أشكاله وقيمه وما يفضى إليه مرفوض مطلقا.

ونظام الأمة السياسـى شـورى ديمقراطى حر تعددى، فيه تداول السلطة سلميا بإرادة الأمة ومن يمثلها بالانتخاب المباشـر، وقائم على الحرية والعدل والمساواة والكرامة وحقوق الإنسان والتكافل الاجتماعى.

وواجب السـلطة تثبيـت هذه القيم ودعمهـا وتنميتها وإنفاذها فى حيـاة الناس بكل الوسائل والطرق المشروعة.

٣- كما يحذر القانون تسويق الأفكار والعقائد الاستبدادية تحت أى ستار.

(٤٢)

﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ الرعد ١١

الآيــة الكريمة قانون عام فى التغيير الاجتماعــى ومن حكمها ووحيها وحولها - وفى حالة الأمة المتخلفة التى هى موضوعنا الراهن - ما يلى:

١ - الـ(ما) الأولى فى الآية الكريمة تمثل الآفات والنواقص التى تكتنف القوم ومن ثم لا بد من التعرف عليها وحصرها بحق وحزم ودقة.

٢ - الـ(ما) الثانية فى الآية الكريمة تمثل أسباب الـ(ما) الأولى والتى رسخت فى نفوس القوم وأعمالهم وحركتهم وأدت مع الزمن إلى إنتاج الآفات والنواقص التى تحويها الـ(ما) الأولى.

٣ - المجتمعات المتخلفة تأبى لأسـباب منها: الاسـتبداد والجهل والغفلة وسـوء الإدارة والاعتــداد الزائف بالواقع، تأبى تحديــد المحتويات فى الـ(ما) الأولى بدقة وتجرد! ومن ثم يفوتها التشخيص الدقيق لدائها!

٤ - وفى السياق والمنحى ذاتهما تعجز تلك المجتمعات المتخلفة إياها عن إحصاء محتوى الـ(ما) الثانية والتى لا بد من تغييرها لكى تشفى من محتوى الـ(ما) الأولى.

٥ - لا تغير فى المجتمع دون تغير النفوس فيه (أى ذوات الناس أفرادا وجماعات).

٦ - تغــير النفوس المطلوب ليــس للصفوة فقط، بل لغالبية المجتمع، حيث الآية تتحدث عن نفوس القوم.

٧ - المطلــوب هو تغيير الذات الاجتماعية وليــس تغيير المجتمعات المعادية، إذ إن الآية تتحدث عن تغيير الذات ليس إلا.

٨ - المجتمع المصاب ليس أهلا أن يغير الآخرين إلا أن يغير ذاته أولا، وتلك أولويته.

٩ - إضعاف الآخر العدو لا يجدى نفعا فى عملية التغيير ولا النصر عليه ولا حتى تدميره! بل إن ذلك قد يفضى إلى زهو ليس فى مكانه، ومن ثم يلهى عن تغيير الذات.

١٠ - تغيــير النفوس - كما بين مجمل الوحى - لا يكون بالإكراه، بل بالحوار والقدوة، وتلك سنة الرسول ﷺ فى الدعوة والإصلاح.

١١ - الرســول ﷺ عمل فــى مجتمع جاهلى متخلف، إلا إنه فطرى بســيط قليل العدد والعدة وفى عزلة عن عالم الأفكار وصراعاتها. ومع تأييد وحى السماء وقد حقق وبعد عشرين عاما دولة المدينة وإسلاما أوليا لجزيرة العرب (حيث ارتد بعضهم لاحقا).

١٢ – فما بال العمل لمهمة اليوم: أمة متخلفة لم تعد على بساطة العرب الأولى، ومضطربة الأفكار والنفوس، تعدادها مئات الملايين، وفى تدافع أممى حاد عبر البسيطة وذلك فى الأفكار والنظم. ومفتونة بسبق الآخرين لها فى كل مناحى الحياة.

١٣ – كما أن من يتصدر خطاب النهضة الآن: أولا قلّة، وثانيا يخاطبون الناس باستعلاء معتدّين بما اهتدوا إليه فى نظرهم وغَفَلَ عنه الآخرون.

والمهمة تغيير النفوس وهى أجل المهام وأصعبها وأدقها وأحوجها أيضا إلى التواضع والقرب من الناس جميعا عاصيهم قبل طائعهم!

١٤ – تغيير النفس ليس لحظة صفاء وحسب، قد تبدأ النفس التغير بذلك وبعد أن تتفكر فى خطاب سوى من لسان متواضع قدوة وقد لا تبدأ! وليس التغيير المطلوب لدواخل النفوس وحسب، بل تغيير مقتضى ذلك فى الحركة الخارجية والكسب أيضا.

فالتغيير المطلوب فى الآية الكريمة مشوار طويل وصيرورة عقلية ونفسية وعملية، ولا يجليها إلا التربية والعلم والعمل الصالح المستمر، والعمل الصالح الصحيح فيما ينقص الأمة فى معاشها وطلبت من الله تغيير حاله بالذات، أى العمل الصحيح فى موضوع الـ«ما» الأولى فى الآية الكريمة!

إذ لا يجوز أن يعانى المرء من العطش ويعالج ذلك بالأكل!

تغيير ما بالقوم لن يتم إلا بأسبابه الجارية السننية – وليس بالخوارق – والطريق إلى ذلك ما يلى:

(أ) معرفة القوم لما بهم من آفات وفهمها جيدا، أى معرفة بـ «ما» الأولى فى الآية.

(ب) فهم الوسائل السببية التى تفضى إلى معالجتها.

(جـ) إبداع الأدوات والعلوم اللازمة للعلاج.

(د) حشد الطاقات المطلوبة للعلاج جاهزة للعمل على بصيرة ودراية.

(هـ) العمل الدؤوب والصبور طويل المدى على طريق الأسباب لتغيير الحال.

(و) المراجعة الدائمة لعناصر الصيرورة والمبينة فى البنود (أ) إلى (هـ) وذلك على ضوء النتائج لكى يستكمل الناقص منها ويصحح الخطأ.

و العناصر السالفة من (ب) إلى (هـ) هى مكونات الـ «ما» الثانية فى الآية!

ونوجز هنا أنَّ «ما» الأولى والثانية، كلاهما تخصان ذات القوم، الأولى هى النتيجة، والثانية هى السبب، الأولى هى حال القوم فى معاشهم ومحيطهم، قوة وضعفا، ورخاءً أو ضنكا، وصحة ومرضا، وعلما وجهلا، وهداية وضلالا، وتقدما وتخلفا. وأما الثانية

فهى سـبب ذلك من أعمال القوم وأفعالهم، والتى تحركها وتوجهها نفوسـهم (ذواتهم)، أى عقولهم وقلوبهم وجوارحهم وحواسـهم، وموجز القول فيما تعلمنا إياه الآية الكريمة إن النتيجة لا تحضر إلا بحضور سببها، ولا تزول إلا بزوال ذلك السبب، وفى سننية حتمية مطلقة، أنزلها وأمر بها الخالق سبحانه وتعالى.

ولعمرى إن الآية الكريمة هى أمر من الله للمؤمنين أن يأخذوا بالأسباب، وأن مصائرهم فى أيديهم فهى تقول لهم دون مواربة: «إن الله سبحانه يأذن بتغيير حالكم إن عملتم أنتم بالأسباب الصحيحة لتغييرها أولا». والآية بهذا تغلق الباب أمام الأمانى وانتظار الخوارق. وتعقلن حركة المؤمن فى الحياة إذ تلزمه الأسباب دون غيرها.

وما نراه عند أغلب المعنيين هو تجويد العبادات ثم استعجال التمكين والنتائج! وغابت المعالجة الحقة لمعظم عناصر الـ «ما» الثانية فى الآية. ومن ثم لا تغيير!

إن هـذا الموقـف من المعنيين لا يعدوا أن يكون احتجاجـا ضمنيا بالقدر، ولكن بمنحى آخـر: يقول الجبريون «إن قدر الله سـبحانه وتعالى كَتبَ علينا فعـل الذنوب» وجماعتنا يقولـون: «قمنا بعد تجويد العبادات بما علينا فمكنّا يا الله!» وهم لم يقوموا بعد إلا بالنذر اليسير من الـ «ما» الثانية!

لن يمكنكم فى الدنيا إلا أعمالكم – بإرادة الله وتوفيقه نعم – لكن الله سبحانه لن يقوم عنكم بأعمالكم التى كلفكم بها! والله سبحانه وتعالى لا يظلم الناس شيئا. وهو سبحانه عدل لا يحابى أحدا سبحانه وتعالى، وليس بينه وبين أحد من الناس نسب وإن صلى وصام!

قال رسول الله ﷺ للصحابة الذين سألوه فى العهد المكى وقد اشتدت المحن متى نصر الله فقال: «كل آت قريب، لا بُعد لما هو آت، ما شاء الله لا ما شاء الناس، لا يعجل الله لعجلة أحد» (البيهقى فى سننه ٦٠١٤).

وبنـاءً علـى ما تقـدم ومن نتائجـه الكثيرة فإننا نـرى أن الغلو والتطـرف عند بعض الجماعات مرده الأسـاس إلى ضعف الإيمان بالأسباب، والعجز عن فهم سنن الله الجارية فى التغيير وفى الكون وبيان ذلك ما يلى:

يعتقـد العابد المواظب القائم بالنوافل وقليل من العمل أنه حقيق أن «يمكن» فى الأرض حيث قام بما أمر الله به حسب قوله! ويظن أن وعد الله أصبح فى متناول اليد!

فإما التمكين الفورى وإما إعادة النظر مجددا فى شدة العبادة والنوافل واستعمال اليد فى إصلاح ما يراه منكرا. وتلك الشروط الموجزة يرى أنها الطريق إلى التمكين!

وكلمـا تأخر التمكين أعاد النظر وتشـدد فى عباداته ونوافلـه وعنفه فى الأمر بما يراه منكرا، إلى أن يصل إلى حال التطرف والغرابة والغربة!

وغفل المسـكين أن سـنن الله جارية، ومن سـننه سبحانه الأسـباب: أسباب الغيب وأسـباب الشـهادة وكلها لله. ومن لا يدرس الدرس لن ينجح حتى ولو صلى وصام ودعا وضرب الجار على غفلته الدهر كله.

وكل شـىء فى الحياة وحركتها على ذات الشـاكلة وإصلاح المجتمع الذى سيطر عليه التخلـف بأركانه لقرون. عمـل تراكمى دؤوب كبير طويل متواصـل، كما أنه طوعى دون إكراه!

تخلف القرون لا يستدرك بعقد أو عقدين من الزمان، وتجويد العبادات وحدها لن يخرج الأمة من كبوتها، بل ذلك ويصحبه العمل العلمى والاجتماعى والسياسى والتنموى الجاد، والأخذ بيد المجتمع كله رويدا رويدا إلى العمل الصالح فى كل مناحى الحياة.

وكان مؤسـفا أن استمعت إلى كلمة لأحد السياسـيين فى حركة إسلامية حيث كرر – مستندا إلى أحداث يومية وسياسات جارية – كرر عبارة «التمكين القريب» مرات عديدة.

ولا أدرى أيعلم صاحبنا ما نحن فيه من تخلف؟! وما مفهوم التمكين ونحن على هامش العلم والتقدم؟

نحـن بحاجة لجهد صادق من عشـرات الملايين. وفى الاتجـاه الصحيح. ولقرن على الأقل!

(٤٣)

نداء إلى العقل

المؤمن ملزم بالوحى المقدس قرآنا وسـنة، وما وراء ذلك أقوال رجال ليس فيهم معصوم مهما علا قدرهم وطالت قاماتهم. وهذه ليست دعوة لترك جليل العلم الذى خَرَّجهُ الراسخون مـن النصوص. بل الأخذ منه دون تقديـس، أى إنه قابل للنظر فيه، فإن حاد الناس عن ذلـك نصـا أو ضمنا اختلط فى أذهان الناس الوحى من السـماء مع أقوال الرجال، وأصبح تجديد الدين ضرورة. وذلك قول الأئمة الكبار جميعا.

قـال ﷺ : «إن الله يبعـث لهذه الأمة على رأس كل مائـة عام من يجدد لها دينها» (أبو داود ٤٢٩١)

وقال ﷺ : «يرث هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين» (البيهقي في سننه الكبرى ٢١٤٣٩). ولنضرب مثلا:

هب أن قضية اجتماعية قال فيها إمام بوزن أصحاب المذاهب الأربعة قولا ما واتبع الناس ذلك في معاشهم لقرون. ثم وجدت أخيرا طريقة أنجع لهذه القضية لا تصادم الوحي القطعي. فما موقف المسلم مقلد ذلك الإمام بالذات من ذلك؟!

الإسلام كما نفهمه يطلب منا بل يفرض علينا مغادرة قول الإمام والأخذ بالوسيلة الأنجع دون تردد!

فهل هذا ما نتبعه في شؤوننا؟! فكيف إن كان صاحب القول أقل شأنا؟ وكيف إن كان القول يخص قضية عملية من الماضي، وكل عصر له ظروفه التي تمثل ركنا في تخريج الاجتهاد؟

وكيف إن ضمرت الحياة العلمية والثقافية وندر الاجتهاد والإبداع كما حالنا الراهن؟!

وكيف إن أصبح تعظيم الماضي بقضه وقضيضه ثقافة ينشرها قليلو التدقيق دون كلل؟

ولسان حالهم يقول: ألم نكن أمة رائدة في الماضي؟ ونحن كما ترى اليوم نشكو الضعف والهوان. إذا هيا بنا إلى الماضي ننهل منه ونأخذ الشفاء لأسقامنا. أليس هذا منطق ركيك وخلط عجيب؟!

يا أحبائنا: حاضرنا البائس هو الابن الشرعي لماضينا. ماضينا هو من أنتج حاضرنا بكل مصائبه، والحكمة تستدعي عقولنا أن نفهم ذلك جيدا، وإلا أخطأنا تشخيص المرض وغاب العلاج الحق، ومن ثم دور جديد من التخلف والتخبط والحيرة.

والمفارقة التي تُغشي العيون وتحار فيها العقول، قول القائل: كيف أنتج ماضينا هذا البؤس الذي نعيشه؟ كما أنتج في ذات الوقت حضارة عظيمة قادت العالم لقرون؟! ولقد تعرضنا لذلك بالإشارة والبيان في أكثر من موضع في هذا الكتاب. والموجز فيه أن ماضينا أنتجته بعد الخلافة الراشدة قوتان أساسيتان:

أولاهما: نور الرسالة الخاتمة، والمجتمع المسلم العامل بهديها. وثانيهما: مؤسسة الحكم.

وقد تصارعت القوتان في أغلب فترات تاريخنا: الأولى: نور وهدى وبناء وجهاد وعلم وعمل. والثانية: استئثار وجمع الأتباع والأنصار بالتهديد والرشوة والإكثار من المتع وجمع المال.

وكان الرجحان فى القرون الأربعة الأولى بعد الرسالة – وإن بدرجات – للقوة الأولى، حيث تم فى تلك القرون فتح الأمصار وبناء الحضارة. إلا أن الأمر اختلف بعد تلك القرون الأربعة، وقد رسخ الاستبداد مؤسساته وثقافته وأمراضه وتمكن من تقسيم دار الإسلام وأنتجت مفاعيله البدع والفرق الهدامة ومذاهب الجبر. ومن ثم بدأت شمس الهدى الأول تتوارى خلف التقليد والجمود، وتوقف إنتاج الحضارة أو كاد. ودخلت الأمة فى طور الحيرة وفقدان الحيلة. وبعد أن كانت مُبادرة أخاذة بما تحمله من هدى ويقين، أصبحت تدافع بالكاد عن وجودها المحض أمام غزاة الخارج ومخربى الداخل.

وفى مناخ الحيرة نحت الأمة إلى «التجييش» أى الاهتمام الزائد بالجيش على حساب قطاعات الحياة الأخرى، حيث قام ذلك على الوعظ بالجهاد فى سبيل الله وهو ذروة سنام الإسلام. إلا أن إعادة النهضة إلى مسارها الصحيح لا يتم بجانب واحد، بل بإعمال مجمل الهدى الربانى فى حياة الناس، والذى يأمر بالعدل والعلم والحرية والإحسان والشورى والتقوى فى الشأن كله، ومع ذلك الجهاد بالنفس والمال.

وكان أن قدم الرجال البسطاء أرواحهم بآلاف الآلاف فى ميادين الدفاع عن الثغور، ووجهاء الأمة وحكامها وحواشيهم ينعمون فى قصورهم ومع نسائهم. ولقد كانت تلك هى السمة الغالبة على عصور ما بعد الخلافة الراشدة مع استثناءات قليلة.

ونحن فى هذا المقام لا يسعنا إلا أن نترحم على كل من بذل مخلصا للإسلام ولو شربة ماء حاكما أو محكوما.

إلا أننا فى مقام استخلاص العبرة لبناء الحاضر والمستقبل ليس إلا. وكلامنا عن الغابرين لا يضرهم شيئا، فهم فى رحاب الله سبحانه وتعالى العدل الحق.

والشاهد أن منحى التجييش هذا برغم ما قدمه من دفع وصمود إلى حين ثبت عقمه وعدم جدواه. ففى غياب أجنحة القوة الأخرى: العلم والعدل والحرية والإبداع والكرامة، لن يجدى الطيران بجناح واحد.

بل أيضا نضبت ينابيع التجييش من الرجال والمال فى آخر المطاف، إذ أمسى المجتمع ضعيفا مريضا فقيرا جاهلا،وأصبح الجوع والهروب من الجندية هو الغالب على الحال.

وعود إلى ما كتبه مفكروا السلف فى السياسة وفى عصور استئساد الاستبداد على الأمة، والذى نزعم ضرورة الحذر فى تناولها لعاملين يقدحان فى صلاحها لعصرنا:

أولهما: أنها أنتجت لزمانها. وثانيهما: أنها أنتجت فى ظلال سيوف الاستبداد، وفى رحاب أعطياته وجوائزه.

وعلينا أن نوقن أن السلف بشرا ومنهم من ساهم فى بناء الحضارة ولكن منهم أيضا من أعاق مسيرتها بوعى أو غيره. ولنضرب مثلا للتقريب:

الجامع الأزهر وهو من أعرق معاهد العلم فى الإسلام، لو درسنا مواقفه من أمراء الجور فى عصور الاستبداد، هل قام بما يلزم؟!

لقد قاوم الأزهر ظلم نابليون وعدوانه، فهل للظلم جنسية؟ أن يترك أبناء الملة يظلمون ذويهم وقد كان المماليك قبل نابليون الأشد تغولا وطغيانا!!

قال الشاعر:

وظلم ذوى القربى أشد مرارة على النفس من وقع الحسام المهند

ومثل آخر حى من الحاضر:

لقد ظُلم الشعب المصرى لعقود من مستبد عنيد، وثار الشعب عليه طالبا ذهابه ومن معه فماذا كان موقف كثير من العلماء أثناء ذلك؟ كان الحث على الهدوء وإنهاء الفوضى والبعد عن الفتنة!، فما بالكم إن دونت هذه المواقف والفتاوى فى قراطيس، ثم تمضى عليها القرون، ثم يطالعها الشباب الغيور على دينه ويقتدى بها، فما الحال حينئذ؟! أليس الركود والخذلان؟!

وقياسا على هذا المثال حصل ما يشبهه فى التاريخ أمثال وأمثال.

والشاهد أن النصيحة للشباب وعامة الناس أن تحذروا من أفكار الماضى فى شؤون حياتكم وسياسة مجتمعكم، ففيها الكثير من الغش، والحق أن تنظروا فى أمور عصركم وما يصلح حالكم فى زمانكم حافظين للقطعى من وحى ربكم وكفى.

(٤٤)

القتل!

المتصفح لتاريخ المسلمين يرى جليا أن بأسهم بينهم شديد، ولقد أخبرنا رسول الله ﷺ بذلك إذ قال: «إن الشيطان قد أيس أن يعبده المصلون فى جزيرة العرب، ولكن فى التحريش بينهم» (مسلم ٢٨١٢).

وقال ﷺ : «لا ترجعوا بعدى كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض» (البخارى ١٢١).

كان الفتك بينهم شديدا فى حروبهم الداخلية، على غير الحال مع العدو الخارجى.

ولينظر من شاء – على سبيل المثال – إلى قتال الدولة الأموية مع الروم مقابل قتالها المعارضين لسلطانها فى الداخل. و الشىء ذاته ينطبق على الدول التى بعد ذلك، ويبدو أن مرد ذلك لعاملين:

أولهما: أن الخارج لا يهدد كرسى السلطان ولا يطلبه عادة وهو الأعز عنده ويهون فيه ما سواه، على العكس من ذلك، فإن معارضة الداخل منافس على الحكم فى نظره.

وثانيهما: فتنة المظهر! إذ يتجمل السلطان عند الجار الخارجى ولو كان عدوا، ويرتدى الحلم والكرم والرحمة دعاية لذاته وسلطانه بين الأمم، حيث لا سلطان له خارج الحدود يفرض به احتراما له وتقديرا لشخصه خلا أن يبدى هذه الأخلاق المصطنعة.

وأما الحال مع رعيته فهم خول عنده عبيد له! ولا يأبه للآية الكريمة ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ الفتح ٢٩

وهل نذكر هنا نكبة كربلاء؟! وما فرض على أهل المدينة بعد فاجعة الحرة من مبايعة يزيد عبيدا له؟!

فالمستبد لا يرى فى مسالة المبتلين بحكمه ومداراتهم خيرا، بل الأولى عنده أن يرعبهم ويذيقهم بأسه وحتى مقدما! كى يُشرد بهم مَنْ خلفهم، ويسحق فى نفوسهم أى أثر لمعارضة أو حتى مناصحة.

وقول عبد الملك بن مروان لمن حضر خطبته عند توليته: «والله لو قال لى أحدكم اتق الله لقطعت رأسه» مدون فى كتب التاريخ.

فالمستبد يرى المحكومين عنده كما سياسيا قليل الأثر. فهم لم يختاروه ابتداءً ولا يعول كثيرا عليهم فى استقرار، بل يعول على الجند والسيف. وإن كان فبالرشوة والتهديد لزعماء القبائل وكبراء الطوائف.

وأما جمهور الناس فلا يخطرون على البال إلا عند الجبايات، أو عند الأمر بقتل من شاغب منهم فى نظره. كما لا يعول عليهم فى اختيار ولى عهده، فتلك مسألة خاصة وعائلية محضة، يقررها بنفسه وإن استشار أصفياءه. ويلزم الناس بها بالسيف وكفى.

وأما القتل والإسراف فيه فحدث ولا حرج! وحتى على أدنى شبهة، أو دون شبهة وفقط لظن إمكان حدوثها فى المستقبل.

فالهدف خطير وجد خطير ألا وهو استمرار الحكم واستقراره، والتضحية برقاب الناس تهون فيه ودع ما يريبك إلى ما لا يريبك! وهل نضرب الأمثال؟ ونذكر ما ارتكب جند يزيد ومروان وعبد الملك، ولا يفوتنا أن نذكر عبقرى القتل الحجاج بن يوسف حبيب المستبدين والمتغنين بمجدهم وحزمهم ثم من تلاهم، وحرب العباسيين وإبادتهم للأمويين ومجازر القائد العباسى عبد الله بن على عم الخليفة السفاح، والقائد أبى مسلم الخرسانى «وحزم» المنصور فى القتل الوقائى وهكذا.

ثم تراث المماليك والعثمانيين فى القتل والتجاسر على الدماء والتهوين فى أمرها فداءً للحكم بل لأتفه الأسباب، وسيرة هؤلاء وولاتهم – معظمهم – مشينة حقا فى ذلك! والأمثلة فى كتب التاريخ لا تحصى، ولنضرب بعض الأمثلة:

ذكر د. أحمد شلبى فى (١٠ – ٨٧٣)

«وكان السلطان إبراهيم الأول متهتكا سيئ السيرة، قيل إنه قتل ١٠٠,٠٠٠ إنسان، منهم ٢٥٠٠٠ أمام عينيه، وكان يبنى كل أسبوع ببكر وتقام له الأفراح».

والسلطان إبراهيم الأول تولى ١٦٤٠ – ١٦٤٨م.

وكذا والٍ مسلم من البشناق – ويدعى أحمد – له أفاعيل إجرامية لعقود فى الأرض المباركة بلاد الشام (دمشق وعكا وما حولهما)، وتولى نهاية القرن الثامن عشر الميلادى، الثانى عشر الهجرى عن السلطان العثمانى، أسرف فى القتل والعسف والظلم، حتى لقب بأحمد الجزار ويذكر فى التاريخ بهذا الاسم، وكان يعتز بذلك اللقب ويقتل بنفسه مباشرة إذ تلك مهنته الأولى لدى على بك الكبير والى مصر، ويذكر أنه كان واليا لعكا أثناء حصارها من نابليون، وكتب الله سبحانه وتعالى أن دُحِرَ نابليون على أسوارها بفضل الله سبحانه وتعالى ثم أهلها والجند المرابطين داخلها، فكان أن جُيِّرَ ذلك النصر المؤزر وفى كثير من الكتب باسم ذلك القاتل المحترف «أحمد الجزار» كما احترف الخروج على السلطان العثمانى، أليس ذلك من غفلة أهل الشأن عن حقائق التاريخ ولله فى أمره شؤون؟ والأمثلة كثيرة فى نسبة الإنجاز لظالم ونسيان عشرات الآلاف من الشهداء! جنود مجهولين!

كما أصبح من تقاليد العصر العثمانى وقد وعوا درس التاريخ فى صراع الأخوة على إرث الحكم – أمرا فظيعا لا يخطر على بال! ألا وهو قتل أخوه السلطان الجديد جميعا خوفا من الطمع لاحقا فى الحكم! بل بعضهم قتل نساء أبيه وما فى بطونهن!!

ذكر د. أحمد شلبى (١٠-٨٤٣) ما يلى: «فلما جاء السلطان محمد الثالث (١٥٩٥م - ١٦٠٣م) أمر بقتل أخوته الذكور، وكان عددهم تسعة عشر أميرا، وأمر بإغراق نساء أبيه وجوارى أبيه الحوامل، وكان عددهن عشر نساء».

كما نذكّرُ بحروب الوحش الكاسر تيمورلنك «المسلم!» ملك سمرقند وما اجترحه فى حق الشعوب الإسلامية، وذلك فى حروبه لتوسعه رقعة سلطانه فى بلاد الإسلام.

لقد دمر ذلك القاتل بغداد وغيرها من مدن العراق والشام بأشد مما فعل المغولى هولاكو (١٩: الجزء السابع ص ٦٩ - ص ٧٢).

ذكر المؤرخ أرنولد توينبى فى كتابه «تاريخ البشرية» (٤٦: ص ٥٥٧) ما يلى:

«لم يكن تيمور ولا جنوده بدوا رحلا، بل كانوا جماعةً مستقرة. لكن تيمور تصرف بوحشية شبيهة بوحشية المغول، وجميع ضحاياه (باستثناء حملته على روسيا عام ١٣٩٥م) كانوا من المسلمين».

وأما المُثْلة فى المقتول فحدّث أيضا ولا حرج! وعبر تاريخ المستبدين بل شمل ذلك الأحياء تعذيبا وتقطيعا لأجسادهم قبل قتلهم! وكتب التاريخ وافرة فى أرفف الحوانيت لمن أراد المزيد ومنها المرجع (١٢).

ومن الطريف المحزن أن أسعد الناس فى عصور الاستبداد نسبة لغيرهم هم أهل الذمة ومن هم على غير دين الإسلام، إذ ليس لهم طمع فى السلطان. وهم فى حياد بين المتصارعين عليه! وقد كان ذلك الصراع أصل الأدواء كلها.

فعاشوا ينعمون بأمن نسبى، يعملون فى تجاراتهم وحرفهم، بل استعملهم السلاطينُ والولاة فى دواوينهم وقصورهم آمنين مطمئنين لهم من دون المسلمين.

كما كنّ المحظّيات والزوجات من غير المسلمات المقطوعات الجذور الوافدات عبر البحار وعبر القفار هن الأقرب إلى قلوب الحكام خبراء الاستبداد، إذ لا قريب يُفشى إليه سرا ولا عصبية أو عشيرة تتشوف لاقتسام الوجاهة والرئاسة.

ولا يخفى أن كل ما تقدم فى تضاد صارخ مع ما يأمر به الإسلام - خلا الإحسان لأهل الذمة وغير المسلمين - إلا أن الاستبداد له رأى آخر، ليس إسلاميا وليس إنسانيا أصلا! فالحكم هو الأصل وهو المعبود وله الأولوية المطلقة بكل الطرق والوسائل وإن جَدّ جدٌ واستشعر الخطر فكل ما عداه ثانوى.

وأما هدى الإسلام الذى جعله المستبدون وراء ظهورهم فمنه: قال تعالى ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ ۚ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ الفتح ٢٩.

وقال تعالى ﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا﴾ المائدة ٣٢.

وقال ﷺ: «أيها الناس إن دمائكم وأموالكم وأعراضكم حرام..... الحديث» (البخارى ٦٧).

ولقد نهى ﷺ عن المثلة (البخارى ٢٤٧٤).

وقال ﷺ: «لزوال الدنيا أهون على الله من قتل مؤمن بغير حق» (ابن ماجه ٢٦٠٩).

وقال: «أخوف ما أخاف عليكم بعدى الدنيا أن تُبسط عليكم كما بُسطت على من كان قبلكم، فتنافسوها كما تنافسوها، فتهلككم كما أهلكتهم» (البخارى).

وقال أيضا: «لا ترجعوا بعدى كفارا يقطع بعضكم رقاب بعض» (البخارى ١٢١).

صدقت يا سيد الخلق يا رسول الله، لقد حدث ما خافه رسول الله على أمته أن قطع بعضهم رقاب بعض طلبا لدنيا الحكم الغنيمة!

كما لا نرى فى سيرة الرسول الكريم أن أمر بقتل مسلم قط إلا فى حد من حدود الله، وبعد أن بذل أقصى الجهد ليدرأ الحد بالشبهة.

وحتى المنافقين ورأسهم عبد الله بن أبىّ بن سلول – وقد أخبره الله بحالهم وتيقن من ذلك – لم يصب أيا منهم بأذى فضلا عن أن يأمر بقتله – بل أخذهم بظاهر إسلامهم كما ينص الشرع على ذلك.

«وأكرم» رأس النفاق ابن سلول عند موته وصلى عليه ودعا له وذلك من عظيم هديه ﷺ. إذ لو فعل ﷺ – غير ذلك وحاشاه – لجرت سنة بين المسلمين أن يقتل الناس بعضهم بعضا بظن النفاق والتنابذ به ولا يصلى على المقتول، وليست لهم فى ذلك بينه قطعية.

إذ نفاق الكفر مكانه القلب ولا يعلمه يقينا إلا الله سبحانه وتعالى، ولم يرد فيه حد وهو من أعمال القلوب. وأما النفاق الجزئى العام فهو من سيئ الأخلاق، ولا يوجب تعزيرا إلا أن يُضار به آخرون.

والرسول ﷺ قبل أن يكون قاضيا هو مبلغ وهادٍ وقدوة، وبيان الدين للناس وما يجب العمل به فى قادم الأجيال مقدم على ما سواه، وقد فعل ما فعل ﷺ بأمر من الله وقر فى قلبه، وأما ما ورد من آيات ابن سلول وزمرته، فكان بعد أن انتهت الصلاة عليه والدعاء له.

قال تعالى ﴿اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ التوبة ٨٠.

والآية ساقت حكم المنافق نفاق كفر مات عليه فى الآخرة، وبيان للناس أنه لن ينفعه دعاء أحد ولا صلاته حتى لو كان رسولا من الرسل، كما كان خلق رسول الله العفو والصفح وحتى مع أشد الخصام!

وكان لذلك الصنيع أفضل الأثر فى نشر الدعوة وتقوية المسلمين وشد أزرهم، فمثلا ما صنعه ﷺ مع ثمامة بن آثال الحنفى أحد ملوك اليمامة وقد ارتكب وقومه مجزرة فى حق جمع من الصحابة وتمكن منه المسلمون، فحبسه الرسول ثلاثا ثم صفح عنه وهو على الكفر ودون دية أو فداء! فما كان من الرجل وقد ارتحل قافلا إلى قومه إلا أن عاد إلى النبى ﷺ وأسلم وأقسم أن ينصر دين الإسلام بكل ما يستطيع. وكان له ما كان من دور فى حبس حنطة اليمامة عن مشركى مكة، كما نصر المسلمين وحارب قومه فى حروب الردة (٣١ – ص٥٧) لقد كان عفو الرسول الكريم ﷺ عن ثمامة بن آثال ﷺ يعادل جيشا كاملا أضيف لقوة المسلمين ومنعتهم! ولكن أكثر الناس لا يعلمون! وكذا قصة عكرمة بن أبى جهل إذ أهدر دمه ﷺ قبل فتح مكة ،وعند الفتح شُفِّعَ فيه ﷺ فانقلب الرجل من النقيض إلى النقيض، وأسلم وجاهد فى الإسلام وكان قائدا لجيش فى فتح الشام.

قال تعالى ﴿ وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ ﴿٣٤﴾ ﴾ فصلت ٣٤.

فأين هذا الهدى العظيم من أفاعيل بعد الحكام والولاة الذين جعلوا القتل طريقهم فى التماس السلطان واستقراره.

(٤٥)

حق الفقير

المجتمع الفاسد والذى يعانى من الاستبداد مختل التوازن سياسيا وتتولد فيه جدليات مرضية للفقر والغنى.

فهو عادة مجتمع الأقوياء سواء مالا أو سلاحا أو عصبية، والضعيف فيه كم مهمل يخدم الأقوياء بما يرونه مناسبا لهم وبالأجر الذى يرونه.

ومن ثم يزداد الفقير فقرا إذ تتراكم عليه المشاكل والعوائق وتتوالد وتتكاثر ويشد بعضها أزر بعض وليس له من معين! كما أن الغنى يزداد غنىً حيث لديه المال والاتصال الذى يتيح له فتح الطرق وشراء الذمم إن لزم كما يشترى الفرص شراءً عند الضرورة، ويحتكر الأسواق أحيانا ويظلم الضعيف ويغش ويأخذ نصيبا من الأموال العامة بالتحالف مع الولاة ولا حسيب ولا رقيب.

والنتيجة مجتمع يتمثل فيه الانقسام النكد خير تمثيل: كثرة ساحقة تعانى الفقر والعوز، تجاهد لكسب الكفاف، أنساها حالها البائس كل قيمة إنسانية خلا الحاجات الأولية من مأكل ومشرب والرث من اللباس والمأوى.

وقلة متخمة مترفة تعبث بالأموال وتفسد فى الأرض إلا من رحم ربك. ونحن – وللأسف – نرى ذلك ماثلا فى المجتمعات المسلمة فى الوقت الراهن.

والمصيبة الإضافية أن تلك المجتمعات الظالمة تتشدق بالإسلام، ومن ثم تسىء إلى قيمه العظيمة فى التكافل وحق الفقير. ويفضى ذلك أن يبحث مثقفو الشعوب الإسلامية ومصلحوهم إلى أفكار اجتماعية لا تنطلق من الإسلام ومبادئه، فتدخل الأمة فى صراع مع نفسها ويضاف إلى جسدها داء جديد حيث ينفصم بعض أذكيائها عن هويتها التى بنيت على الإسلام.

والشاهد أن حق الفقير فى العيش الكريم ضائع مضيع فى ذلك المجتمع الظالم أهله، كما غيره من الحقوق الكثيرة المضيعة فى هذه الفوضى!

والله سبحانه وتعالى يقول ﴿إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ الإسراء ٧.

والله يقول الحق وهو يهدى السبيل. هذه الإساءة هى من عند أنفس الناس، النفس الاجتماعية – تنظيم المجتمع وتوازنه وإدارته المختلة والحقوق المضيعة فيه. إذ إن المجتمع هو المجال الحيوى للحركة الاقتصادية، للغنى كما للفقير على السواء. فإذا كان المجال منحرفا ببنائه ومؤسساته وولاياته وضبطه ويحابى بعض الناس على غيرهم ويضع العراقيل لأناس ويفتح الأبواب لآخرين شعر أو لم يشعر وقصد أو لم يقصد كما يقتسم الأقوياء ناتج الأملاك العامة وأعيانها دون الضعفاء.

وهم فى الأصل متساوون فى ملكيتها المشتركة وحصة الفرد الفقير منهم فى الأملاك العامة هى ذات الحصة التى للحاكم العام، كما ينفق على المرافق العامة كالطرق والموانئ والمطارات ومرافق المياه والكهرباء وغير ذلك من الأموال العامة، ثم يستأثر بمعظم استعمالها الأثرياء والأقوياء بما لهم فى حركة التجارة والصناعة والإنشاء ودون مقابل يذكر.

فالغبن المباشر للفقراء فى هذه القسمة الجائرة بيّنٌ وكبير. ولقد رأينا فى بعض البلاد التى لا تعتنى بضرائب الأرباح طرقا تنشأ بالمليارات ومن المال العام ثم تحطمها شاحنات التجار وأصحاب الأعمال فى سنين قليلة ويعاد إنشاؤها وبالطبع من المال العام أيضا، والذى هو ملك بالتساوى لكل الناس فقيرهم وغنيهم! وتلك أمثلة قليلة من كثير، ومن ثم فإن إنصاف الفقير من الغنى حق بينٌ أيضا.

ولقد شرع الله سبحانه وتعالى الزكاة وقال جل من قائل ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿١٠٣﴾ ﴾ التوبة ١٠٣.

والصدقة تزكية لنفس المُنفِق مما لاثها من قذى الأسواق والتنافس على الأرزاق فى خضم المجتمع، كما أنها تطهير للأموال مما شابها من كسب مشبوه. ولقد قال الله تعالى ﴿ وَٱلَّذِينَ فِىٓ أَمْوَٰلِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ ﴿٢٤﴾ لِّلسَّآئِلِ وَٱلْمَحْرُومِ ﴿٢٥﴾ ﴾ المعارج ٢٤ – ٢٥.

والزكاة – كما هو معلوم – هى الحد الأدنى من الإنفاق الذى يجنب صاحبه النار.

والإنفاق فوق الزكاة مندوب فى حالات الرخاء والكفاية. وأما إن طرأ طارئ الفقر والفاقة فى المجتمع فالمندوب يصبح واجبا «وفى المال نفقة فوق الزكاة» صدق رسول الله.

وقال ﷺ : «إن الأشعريين إذا أرملوا فى الغزو أو قل طعام عيالهم بالمدينة جمعوا ما كان عندهم فى ثوب واحد ثم اقتسموه بينهم فى إناء واحد بالسوية فهم منى وأنا منهم» (البخارى ٢٤٨٦) .

وكل ذلك حق للفقراء فى أموال الأغنياء فرضه الله العليم الخبير عدلا بين الناس ومؤسس بعلمه سبحانه وتعالى فوق الحقائق المركبة لعملية كسب المال المعقدة التى لابد أن يكتنفها فوائض قيم ناتجة عن غبن ما فى الأجور أو الأسعار أو غير ذلك.

والحال كذلك ينبغى لولاية الأمر الراشدة أن تجعل للتكافل الاجتماعى مؤسسات ذات نظام خاص تزودها الدولة بالأموال اللازمة الكافية كى تقوم برعاية المحتاجين فى معاشهم وتربيتهم وتأهيلهم وتشغيلهم والأخذ بيدهم كى يصبحوا فى غنى عن أموال التكافل، ومصدر أموال التكافل من موارد الدولة والجبايات العامة من الموسرين ومصادر أخرى، ولابد أن تنقضى العلاقة المباشرة بين المنفق الفرد والمحتاج، بل تكفل الدولة حق الفقير وتوصله له عزيزا مكرما دون مسكنة أو يد دنيا تنتظر أمزجة المحسنين.

إذ إن الحق ينبغى أن يستوفيه صاحبه دون منٍّ من أحد. قال تعالى ﴿ وَفِىٓ أَمْوَٰلِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّآئِلِ وَٱلْمَحْرُومِ ﴿١٩﴾ ﴾ الذاريات ١٩.

كما أن مصيبة التباين الظالم فى الأرزاق أفدح – بالطبع – فى مجتمعات الاستبداد كما سبق البيان والنداء على رشد غائب نداء لمن لا يسمع. إنما الجد أن يتنادى الشرفاء والأحرار لإنشاء المجتمع الجديد الحر العادل المتكافل المتراحم. ويجدر أن نشير أن علماء الاقتصاد الإسلامى يقسمون إنفاق المال إلى درجات وفق مستوى المعيشة كما يلى:

١ – حدُّ الضرورات: وهى الإنفاق على المأكل والمشرب والملبس والمأوى المتواضع.

٢ – حدُّ الحاجيات: وهى الإنفاق على مأكل ومشـرب وملبس ومأوى كريم، وحق الزواج والعمل.

٣ – حدُّ الكفاية: ويشـمل الحاجيات بمحاسنها، وجميل الثياب، وسعة المسكن، وعامل الخدمة، وأداة التنقل الخاصة (السيارة) والنزهة.

٤ – حدُّ الرغد: ويشـمل ما فى حد الكفاية وزيادة عليه، القدرة على التوسـع فيه، وكذا السـياحة والتنزه، وامتلاك منازل فى أكثر من مكان وبلـد، وتنويع الثياب والفراش والأثاث.

٥ – الترف: وهو ما فاق الرغد، وغالى فى الإنفاق والبذار، وهو حد محرم شرعا.

وحدود الإنفاق المبينة أعلاه تختلف فى مقدارها من بيئة إلى أخرى، وكذا من بلد لآخر حسب تقدم الاقتصاد، وكذا بين الريف والمدينة ووفق العادات والأعراف.

وأغلب علماء الاقتصاد الإسـلامى المعاصرون – فى الجوهر والمبدأ – يرون أن المجتمع الإسـلامى الرشـيد لابد أن يكفل لكل أفراده مسـتوى يعادل حدَّ الحاجيات دون تواكل أو إعـراض عن العمل، وعلى المجتمـع أن يوفر الموارد لذلك، فإن كانت الزكاة كافية كان بها، وإلا أخذ من الجبايات والموارد ما يجبر العجز سواء كان من الموسرين أو موارد الدولة الأخرى، ووفق سياسة الدولة والمجتمع فى كل حالة.

وحدُّ الحاجيات المذكور هو ما يعادل مستوى الطبقة الوسطى الشريحة المتواضعة منها. وهـذه الطبقة بالـذات هى قلب المجتمع عامة. والمجتمع النامـى بالذات: أى حال أمة العرب الآن إذ إنها محضن إنتاج المجدين الدؤوبين المتطلعين إلى مستقبل أفضل كى تلتحق بطبقة أعلى.

وينطبق عليها النظرية الشـائعة فـى علم التاريخ الاجتماعى المسـماة «نظرية التحدى والقبول» ومبدعها فيلسوف التاريخ «توينبى». هذه الطبقة تواجه فى معاشها تحديا معتدلا، فهى ليسـت بالمعدمة التى تلهث وراء الخبز ولا بالرغدة المسترخية بسبب الوفرة، ومن ثم تقبل التحدى وتنتج النشـأ المتطلع إلى الصعود بالـدأب والجد والمتابعة والاجتهاد، وتزود المجتمع بأفضل الكوادر والمتخصصين والخبراء فى المستقبل.

وحالهـا ليس كحـال الطبقة الأدنى منها فـى الثروة (حد الضـرورات) حيث يجاهد أفرادهـا صغارا وكبارا لتأمين الحد الأدنى من متطلبات الحياة، فالتحدى لديهم شـديد، ولذا لا يقبلوه ويستسلموا لأوضاعهم المزرية.

وأمـا الطبقـات الأعلى منها – حـد الكفاية والرغد – فالتحـدى لين هين فى المعاش والحال مريح وممتع، ولذا يسـكن أفرادها البعـد عن الكدح حيث لا حاجة ظاهرة لذلك، بـل يسـتمتعوا بما هم فيه صغيرهم وكبيرهـم، ومن ثم تنتج جيلا رخـوا قليل التفوق فى أغلب الأحوال، ونرى أن العناية بالطبقة المتوسـطة بل تشـديد العناية بها وحمايتها من التـآكل لابد أن يحظى بعنايـة القائمين على التخطيط الاسـتراتيجى لبلداننا، فضلا عن الحق الشـرعى والإنسانى، ويضاف ذلك العامل الحاسـم فى نمو القوة البشرية وفعاليتها فى المستقبل. والمحزن الذى نراه أن تلك الطبقة تآكلت أو فى طريقها إلى التآكل فى معظم بـلاد العرب فى العقود الأخيرة، ومعظمها انضـم إلى الفقراء، وبعضها حالفه الحظ وانضم إلى مـن هو أعلـى، وتفرغ قلب المجتمع من طبقة كانت منجـم المهنيين والخبراء والعلماء والمربين الجادين.

والجذور العدلية والحقانية للتكافل – أى فلسـفته– تعزّ على الضبط بالقوانين الجزئية التـى تطمـح إلى بيئة عادلة فى التنافس، بل جذور ذلك فى بابين كبيرين: أولهما: تكمن الجـذور فى طبيعة التدافع الاقتصادى الاجتماعى الشـامل المعقد وبالغ التركيب وارتباطه بالنفـوس والعلاقـات. وكل ذلك يجعل إنتاج بيئة تنافس عادلـة حقا محض فكرة عقلية إلا إنها مستحيلة فى العادة.

وثانيهما: سمعى إذ أخبرنا وحى السـماء إن بناء المجتمع السـوى السعيد فى الحاضر والمسـتقبل بحاجة إلى التكافل وذلك لمصلحة الموسـر والفقير معا فـى الدنيا والآخرة. كما أن ذلـك قائم على قيم العدالة والحـق وضرورات صلاح المجتمع فى الجيل الواحد. وكذا الاستمرار والاستقرار والسعادة للأجيال القادمة.

وعن العاملين السالفين نورد ما يلى:

المجتمع مهما صلح حاله وانضبطت مرافقه ومؤسساته لن يخلو من الحيف الاقتصادى، وذلك فى خضم الحركة الدائبة بين آلاف الناس بل وملايينهم سعيا للرزق والربح وتنافسا عليه. كما يفوت المقنن عادة بعضا من الضوابط. وكذا عند تطبيق المقنن يفوت القضاة بعضا من جوانب العدل والمجتمع البشرى لن يخلو من خلل ما!

كما أن الموسر قوى والفقير ضعيف عادة، وفى الحركة الاجتماعية الاقتصادية لا يستويان فى التأثير والفعالية مهما بذل الضعيف ومهما تواضع القوى، فتلك طبائع البشر، وفى ذلك حيف بنيوى لا حيلة لقانون الظاهر فيه.

كمـا أن المرافق والأموال العامة ملك لكل أفراد المجتمع بالتسـاوى وتبذل للجميع كل حسـب حاجته وبالتكلفة، وذلك عند سـواء المجتمع وعدله وحتى فى هذه الحالة حاجة الموسر فى أعماله ونشاطاته لها أضعاف الفقير، ويأخذها الموسر بالتكلفة، ووراء ذلك فائض كبـير، ولقد قننت الدول ذلك بالضرائب والضرائب التصاعدية، إلا أن ذلك لم يرفع الغبن فيهـا عن كاهـل الفقراء، ومثال الدول الرأسمالية شـاهد على ذلك، فمـا بال الدول التى لا تعتنى بالضرائب أو ضعيفة فى قوانينها وتحصيلها؟

كمـا أن قضية «فرق القيمة» التى تعرض لها كثيرا فكر الاشـتراكيين الماركسـيين وهى الفرق بين الأجر المدفوع للعامل والموظف والأجير وعائد عمله الحقيقى فى عملية الإنتاج.

وقيمـة الأجر هذه والذى يتوقف عليـه الفرق العتيد تحدده ظروف العرض والطلب فى سـوق العمل والتى فى أغلبها تكون ضاغطة على الفقراء، حيث يطلبون العمل حثيثا لسـد الضرورات التى لا تنتظر. ومن ثم تحديد الأجر تكتنفه الضغوط والتحيزات التى تكون غالبا بجانب الموسر وصاحب القوة فى المجتمع، وكل تلك عوامل يعز ضبطها بالقانون، ومن ثم لا يخلو هذا الأمر الواسع الشامل من حيف لقطاع كبير بل لمعظم أفراد المجتمع.

ولقد أشـار رسول الله ﷺ بالمعنى العام إلى هذه المركبات حيث قال: «أحب البلاد إلى الله مساجدها، وأبغض البلاد إلى الله أسواقها» (مسلم ٦٧١).

وقـال ﷺ «لـو كان لابن آدم واديان من ذهب، لابتغـى ثالثا، ولا يملأ فم ابن آدم إلا التراب، ويتوب الله على من تاب» (مسلم ١٠٤٨).

وقال ﷺ : «أنفق يا بن عوف، فإنى رأيتك تزحف فى الجنة» (البيهقى فى الشـعب ٣٠٦٤)

وقال تعالى ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ﴾ الحشر ٧.

وقـال تعـالى ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ التوبة ٣٤.

والتحذير من الكنز ذو جوانب ثلاثة:

أن ينفـق منهـا زكاتها، وأن ينفق منها ما يحتاجه المجتمع فـوق الزكاة، وأن تتحرك الأموال فى الأسواق لتنتج رزقا جديدا ومواقع عمل للفقراء وغيرهم، وكل ذلك منم لها ومطهر مما لأنها فى معترك جمعها أول مرة ومزكيا لنفس مالكها بالبذل والكرم والنجدة والأجر.

كما أن انتساب الفرد لمجتمع ما يمثل عملية تعاقدية تراحميّة في جوهرها، ومن سماتها أنها بعيدة المدى ولأكثر من جيل. فالفرد في عقود عمره وبنيه يعطى المجتمع تارة ويأخذ منه أخرى، وهو يعطى المجتمع ابتداءً عمله كاملا، أى عمره المنتج سواء أكان عائده كافيا لإعالته أم لم يكن! فقد يعطى الفرد للمجتمع علما نافعا، وقد يبذل دمه في الذود عنه، وقد يعطيه مالا في يسره، كما قد يأخذ منه المال والحماية في حال ضعفه، والأيام دول ويوم لك ويوم عليك ولو بعد حين.

وقال ﷺ: «اخشوشنوا فإن النعمة لا تدوم» أو كما قال ﷺ.

والمجتمع يستثمر في أمنه وسعادته ومستقبل أبنائه عندما يقيل عثرة الفقير والمحتاج فيه، والغنى يستثمر بعطائه في تنشئة أبناء الفقير شبابا لمستقبل المجتمع، وفي الإخاء والرخاء ووأد الحسد والشحناء فضلا عن تطهير المال وتزكية النفس.

ولقد توصل لذلك الفهم – وبالعقل المحض والفطرة الإنسانية – علماء الاجتماع والاقتصاد من غير المسلمين وطبق التأمين الاجتماعي الشامل في كثير من دول العالم ومقداره حد الحاجيات مع عناية خاصة بالتربية والتأهيل والتمهين والتشغيل.

كما أن المجتمع وحدة وجودية واحدة كالجسد كما شبهه رسول الله ﷺ، ولا تكون سعادته واستقراره إلا برضى الجميع وراحتهم واستقرارهم، ومؤسسات التكافل الاجتماعي عليها حفظ التوازن الاقتصادى الاجتماعي في الأمة والسهر على مساعدة الضعفاء، ولكن بالتنمية الشاملة لأحوالهم تأهيلا وتدريبا وتعليما ورعاية، وعملها هذا يشبه في التزامه عقد تأمين شامل حديثا اتفق عليه وارتضاه كل أفراد المجتمع بلا استثناء، إلا إنه أوسع في المهام، إذ المهمة تنمية شاملة للفقراء كما سبق البيان. وهنا أيضا يتضح تكرارا معنى «حق معلوم» الواردة في الآية الكريمة التي تتحدث عن مجتمع مسلم سوى، ومن ثم التجديد في فهم مصطلح «الصدقة» وأنها حق للفقير في عقد اجتماعي ضمني يشمل الملايين من الناس ومصداقا لذلك قال ﷺ:

«مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم كمثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى» (مسلم ٢٥٨٥) فأين مجتمعنا ونحن من حق الفقير دون نقصان؟!

مازال كثير منا بل من دعاة الإصلاح ينظرون للنص المقدس «المبدأ» أى «الصدقة» ودون بناءً عليه وفي نوره من فكر الإنسان وإحسانه في الوسائل شيئا!

ومن ثم يرون مجال التكافل أنه طعام أو مبلغ من المال يقدمه الموسر للفقير خلسة وبالتوقيت الذى يراه وحسب أحواله. وتلك وسيلة «صدقة» صلحت فى التجمعات البشرية البسيطة السابقة وفى حدود المعارف والوسائل المتاحة حينها وهى فى إطار «المبدأ» الإسلامى على العموم.

إلا أن تلك الوسيلة البسيطة القديمة لم تعد تصلح لظروف العصر. ولابد من تطوير الوسائل والإحسان فيها مع تقدم المعارف وتغير المجتمع.

وما يصلح الآن هو مأْسَسَةُ التكافل، أى تحويل أعمال التكافل إلى مؤسسات اجتماعية تعالج مجمل الجوانب فى مشكلة الفقر. وما يقال فى حق الفقير والتكافل يقال أيضا فى حقوق وواجبات أخرى كثيرة.

أى إن المطلوب فى الإصلاح هو مؤسَسَةُ القيم بل مؤسَسَةُ الأخلاق، بمعنى بناء مؤسسات ترسى وتحمى القيم والأخلاق، وتربى وتدرب عليها بفكر شامل، ولذا كان قولنا فى الفصل (٤٠) أن مشكلة الأمة الثقافية «فكرية» أولا.

(٤٦)
الفصام

الإسلام دين تام عالج قضية الإنسان كاملة من منشأه الأول وحتى مآله الأخير يوم القيامة. ومن ثم كانت أوامره ونواهيه تشمل المشهد كاملا بكل جوانبه. وتحفظ توازن الحياة الإنسانية فى كل أطوارها وأحوالها: من طفولة ورجولة وشيخوخة. ومن غنى وفقر وصحة ومرض وعافية وخوف وضيق وفرح ورضى وسخط وعلم قليل وعلم أكثر وهكذا.

وعليه كان لابد لفهم ذلك الدين المتين واتباعه حقا أن يأخذ المرء تعاليمه جملة. وكل قدر طاقته وإلى أن يصبح مجمل فهم الدين ثقافة وعرفا يعيش به كل الناس وسعوه علما أم لم يسعوه.

فمثلا تشمل تعاليم الإسلام الحض على الكرم والإنفاق، وفيه أيضا الحث على القصد والادخار وفيه طلب الأخذ بالأسباب، ومعه التوكل على الله، وفيه بذل الدماء جهادا فى سبيل الله، وكذا أن لا يلقى أحد بنفسه إلى التهلكة. وفيه الحض على طاعة أولى الأمر بالمعروف، وفيه أيضا الأمر بإنكار منكرهم، وفيه الاجتهاد فى العبادة، وفيه التوسط وإعطاء النفس حقها، وفيه الزهد فى الدنيا، وفيه الحث على الانتفاع بزينتها ومتعها، وفيه التزهيد فى جمع المال، وفيه الحث على العمل والكسب، وفيه الحث على العفاف. وفيه الحث على المتعة بالحلال وهكذا. وكل ذلك فى تناسق منضبط محكم من لدن لطيف خبير.

وما قد يصيب الناس لجهل أو قهر أو تقصير أن يُفرطوا فى جانب ويُفَرِّطوا فيما يقابله بإغفال ضوابط الوسطية والاعتدال فيقع الخلل، ومن ثم «يحرّف التدين» وتصبح الحاجة لتجديده – التى وردت فى أحاديث الرسول ﷺ – ملحة وعاجلة، حيث إن الدين هدى شامل ومركب سهل ميسر فإنه لا يأخذ منه هدى دون هدى!

وأقصر الطرق للضلال أن تجتزئ تعاليم الدين ويأخذ المتجزئ وحده دليلا لعمل أو حياة.

فمثلا: وقعت فرقة الخوارج فى المحذور عندما اختصرت هدى الدين فى أربع كلمات فقط وهى ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ الأنعام ٥٧، وبفهم سقيم، ولا يكون للمجتزئين إلا كذلك!!

ووظفت الدين كله بعد ذلك لترجيح رأى سياسى بعينه ما استطاعت إلى ذلك سبيلا.

قال تعالى ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ﴿١٠٣﴾ ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴿١٠٤﴾﴾ الكهف ١٠٣ – ١٠٤.

كما توعد الله سبحانه من يجتزئ الهدى ويعمل ببعضه دون بعضه الآخر بخزى فى الدنيا وأشد العذاب فى الآخرة.

قال تعالى ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۚ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْىٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ البقرة ٨٥.

والاجتزاء للهدى يكون على أشده فى المجتمعات المريضة فاقدة التوازن فى بناها وسلطتها وثقافتها ونموذجها الأمثل: المجتمع المبتلى بالاستبداد. حيث يتسلل الانحراف متدرجا وعبر السنين ونظرا لما للدين من أثر عميق على النفوس يبدأ السلطان بالترويج فى الوعظ وعلى المنابر ولما يراه أنه داعم لحكمه.

فمثلا – وكما سبق البيان – الدين يدعو إلى طاعة الحاكم بالمعروف وكذا إنكار منكره. فيركز السلطان على الشق الأول. أى طاعة أولى الأمر ويملأ الدنيا بهذا الوعظ وحيد الجانب.

وكذا يأمر الدين بالبعد عن الفتن، كما يأمر بمقاومة الظلم والجور، فيركز الحاكم على الشق الأول دون الشق الثانى.

كما يأمر الدين بالشورى فى الحكم ويذكر القرآن أن الله يؤتى الملك من يشاء من عباده. وتلك المشيئة الربانية لا تمس الأمر بالشورى فى صحيح الدين، وشأن الشورى كشأن سائر الحياة المتعلق بمشيئة الله سبحانه على أى حال حيث: «ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن».

إلا أن الاستبداد يحرف الكلم عن مواضعه فى عقول الناس ويجعل من حُكمه قدر الله ومشيئته الذى ينبغى القبول به والإذعان له. وهكذا دواليك فى الأموال والأعمال وكل ما يخص إدارة المجتمع.

ويسند الانتشار الواسع لذلك الغش فى المفاهيم جنود للمستبد نشأوا فى كنفه ورعايته، وعلى رأسهم فساد الثقافة وجهل العامة وعلماء السوء وفقهاء التسويغ والتبرير.

ويستمر ذلك التجزؤ والتزوير للهدى، فإذا طال العهد تحولت تلك المفاهيم المشوهة إلى ثقافة بل تدين محرّف يعمل به معظم الناس والحال كذلك، لا سبيل إلى انعتاق أو تقدم إلا أن يتخلص الناس من الاستبداد الذى يتمسح بالمجتزأ من الدين ويسخّره لاستمرار ليله وتعطيل فجره.

ولقد شاع فى عهود الاستبداد قراءة الآية الكريمة ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٦﴾ ﴾ آل عمران ٢٦.

ولا يخفى المغزى من ذلك! ونظرا لما للدين من عميق الأثر فى نفوس الناس يكون اجتزاء تعاليمه وتوظيف ذلك فى التوجيه والتربية والسياسة من أخطر الآفات التى قد تصيب الأمة بل أخطرها جميعا، سواء أكان ذلك بحسن النية أم غير ذلك!

وحيث إن ذلك الصنيع البائس وقع فعلا فى تاريخنا وعاشت أمتنا فى ذلك المناخ المأفون قرونا عديدة مما، جعل الغش يتسرب إلى ثقافتنا ومفاهيمنا الدينية والدنيوية وبالتداعى إلى نظرنا لأنفسنا وللغير. وكذا تسرب إلى ما نتصوره منهاجا لإصلاح حالنا، وبالذات لدى التيارات السياسية ظاهرة الغيرة على الإسلام الرافعة لشعاره.

ولذا فإن الحذر الشديد واجب على كل مخلص للدين حريص على الإصلاح ومضاء التقدم إلى الخير.

وأثر كل ما تقدم وقضاياه على الفهم والسياسة والثقافة وبرامج الإصلاح هو جدل عصر العرب الراهن وخصوصية تاريخهم ودراميته وطرافته! إذ إننا بالإسلام الصحيح نهضنا وبالتدين المحرّف تخلفنا.

بالفهم الصحيح للإسلام نهضنا من بداوتنا وبنينا حضارة رائدة فريدة فى وقت قياسى وفى زمن ظلامى عند غيرنا (العصور الوسطى فى أوربا!) ثم بالتدين المحرّف بعد ذلك

سقطنا، حيث تضافر الجور والاستبداد والمستفيدون منه على طمس معالم الإسلام النهضوى التقدمى التحررى عبر تحريف النصوص عن معناها الصحيح. فأصبحت تعنى الاستكانة والتواكل وقبول الظلم والاستبداد والفوضى فى الشأن العام وتقديس الأفراد والعناية بالقشور فى كل شأن، فالانشغال بالأحكام الجزئية أصبح سيد الموقف، وأما المعانى والمقاصد الكلية فغابت عن الفعل فى حياة المجتمع. كما غُيّبت معالم الإنسان الحر الطموح لطلب العلم وتطوير الحياة وتحسينها، وهنا رأس مأزقنا الثقافى بل والنفسى الاجتماعى السياسى ماضيا وحاضرا.

ولابد لمفكرى الأمة من تناوله بالدراسة والتحليل والوصول فيه إلى الحق والوضوح والبيان. كما نرى أن ما تم حتى اليوم تناول جزئى لبعض جوانب المأزق ودون شمول ووضوح بل ودون اتساق منهجى.

«فالإسلاميون» يقولون: إن الأمة حكمت بالإسلام بشكل عام وحتى سقوط السلطنة العثمانية عام ١٩١٨م على تفاوت فى الضبط والجودة، وهم بذلك – فى نظرهم – يدافعون عن صلاحية الإسلام للتطبيق وسهولة ذلك ويسره.

والدليل – فى نظرهم – أنه طُبّق فى مجتمعات المسلمين وعلى تفاوت منذ ظهوره وحتى بدايات القرن العشرين، ولم يوقف العمل به إلا القوى الاستعمارية التى سيطرت على بلاد المسلمين فى القرنين التاسع عشر والعشرين، ومأزق هذا القول إنه لا يقدم تفسيرا مقنعا لأسباب التخلف الذى أصاب المسلمين فى القرون المتأخرة.

وكان التخلف شاملا، وسواء فى الشعوب التى استُعمِرت والتى لم تستعمر، بل كان ذلك فى الأخيرة أشد!! إذ كيف أصبح من يعرفون القراءة والكتابة فى أقاليم الدولة العثمانية مطلع القرن العشرين ١ ٪ فقط واحد بالمئة (١٠ – ص٨٧٦)؟!

وكيف وصل الحال بقاطنى مراتع الصحابة والتابعين الأبطال فى أرض الحجاز أن يحترفوا قطع الطرق والإغارة على قوافل الحجيج ويرتكبوا أفظع الجرائم؟! ولمن أراد التفصيل الرجوع إلى الفصل (١٥) الملحق التاريخى السادس.

كيف وصل الحال إلى ما ذكرنا فى أمة «اقرأ» وأمة «الأسماء كلها» على الزعم أنها حُكِمت بالإسلام بشكل عام؟!. ما الذى تغير إذا؟ وكيف نهضت هذه الأمة فى الصدر الأول، وأصبحت بالإسلام وحده أقوى الأمم وأرقاها؟، ثم به أيضا – كما يقول كثير من الإسلاميين – وصلت إلى حالها الراهن؟!

الإسـلام المقدس الموحى به واحد كامل محفوظ. وأما إسـلام الناس أى فهمهم للإسلام وطرق تدينهم به يختلف. فهل كان إسلام الناس عند النهوض الأول وبناء الحضارة الشريفة هو ذاته ما تدينوا به فى قرون التخلف المتأخرة؟!

القـول بهذا عبث عقلى ويناقـض وقائع التاريخ إذ لابد أن الأمة بُنيت عقليا ونفسـيا بنائين مختلفين، وكان نتيجة البناء الأول الذى مثل ما يدعو الإسـلام الحق له من حرية وكرامة وعزة وعلم ونهوض وإعمار هو بناء الحضارة الإسلامية العظيمة التى أنقذت البشرية من الهمجية بعد اندثار مراكز الحضارة فى التاريخ القديم.

وأما البناء الثانى فى عقل الأمة ونفسها لابد أنه كان شيئا مختلفا، لا يحمل من الإسلام إلا الاسم، وبعض الشعائر خالية من معانيها الحقة، وكذا المظاهر والقشور فى الحياة العامة والخاصة.

وأما أركان الدعوة فى الإسلام إلى الحرية والكرامة والإعمار وبناء الإنسان المرفوع الرأس فغُيِّبت عن المشهد بفعل فاعل! والإسلاميون وغيرهم فى هذا أمام خيارين:

أولهما: أن يأخذوا بالزعم القائل إن الأمة كانت بناءً إسلاميا حقيقيا فى عصور النهضة والانحدار معا، مع تفاوت فى القوة والدرجة ومن ثم يفضى ذلك إلى:

(أ) الظن أن حضارة الأمة الأولى لم يبنها الإسلام إذ إنه موجود فى حقبتى الحضارة والتخلف معا فكيف بنى فى الأولى؟ وتم الهدم بوجوده فى الثانية؟

(ب) الظن أن يتهم الإسـلام كونه سـبب التخلف والانحدار الأخير، وقد انحسـرت الأسـباب الداخلية والخارجية للتقدم الأول، وبقى الإسـلام وحيدا بعد ذلك فى سـاحة الفعل! وهذا الزعم يقول به معظم المستشرقين وأعداء الإسلام!

وثانيهما: القول إن الإسـلام الحق بنى الحضارة فى القرون الأولى ثم حرّف الاسـتبداد التدين وحكم الناس بالمحرّف منه، مما أفضى إلى التخلف اللاحق.

وأما على الجانب الآخر من المشهد فيقف تيار يتراوح فى تركيبته وامتداده من مسلمين لا يرون توظيفا كثيفا للتدين فى سياسـة المجتمع، ويمتد حتى غلاة العلمانيين الرافضين لأى دور للدين فى السياسة.

والرأى الوسط لهذه الشريحة:

إن دور الإسـلام فى السياسـة يتشـكل وفق عقلية المتدين وأولوياته ونظره لذاته ومن حوله، ومن ثم يخلو الحال من الانضباط. ولا يَحكُم الإسلام فى هذه الحالة بل تحكم عقلية المتدين مصبوغة ببعض من نصوص الإسلام الكثيرة فى كل اتجاه.

فمثلا: في صدر الإسلام فهم المسلمون الإسلام حركة نهوض وتحرير وحرية ومن ثم بنيت حضارة على تلك الأسس، ثم ورثها بعد ذلك خلقٌ وظفوا نصوصا في الدين تدعم الخنوع تحت نير الاستبداد والاستئثار وتُجوِّزُ الإدارة المضطربة الفاسدة للمجتمع طلبا لدرء الفتنة، ومن ثم تآكل ما بناه الأوائل بتفريط المتأخرين، ولكي لا نقع في تنازع الأحكام والمخاطرة بحرية الناس وتقدمهم يحكم في شؤوننا ما ثبت جدواه من علوم الاجتماع والسياسة، ويبقى الدين هديا عاما وقيما روحية وأخلاقية تساهم في بناء المجتمع من خلال الأفراد الآخذين بها والمتخلّقين بقيمها.

ونرى أن كلا الفهمين السالفين: سواء ما فهمه تيار الإسلام السياسي، أو ما فهمه تيار التمدن والعلمانية يحتاج إلى تقويم. فالفهم الأول الذي يزعم أننا عشنا في ظل الإسلام وسياسته حتى نهاية القرن التاسع عشر يتهم الإسلام بادئ ذي بدء – شعر بذلك أو لم يشعر – إذ يرميه أنه سبب تخلفنا!

وحاشا! الإسلام من ذلك براء، وسيبقى أبد الدهر كما أنزله الله رحمة للعالمين دين الحرية والكرامة والعلم والإعمار والرقي.

ونحن لا نعني – بالطبع – أن الإسلام كان غائبا بالكلية عن مجتمع القرن التاسع عشر. بل نقول: إن نسبة ما أدار حياة الناس منه وتطلعاتهم وأحوالهم وآلامهم لم يتجاوز معشار المطلوب، وباقي المشهد كان فوضى الاستبداد في كل مناحي الحياة. إذ غابت في حقب التخلف إعمالُ المعاني والمقاصد الكلية للدين في حياة المجتمع: الدين المُحرِّرُ المُسْعِدُ. واقتصر العمل براتب العبادات وبعض المظاهر والاحتفالات والشارات. وانتشر الاحتفاء بالجزئيات والجدل حولها في الأوساط العلمية، وأضحى عمل الفقهاء نقلا لما كتب السالفون وانفصل عن حاجات المجتمع والأمة وتطلعها للتطور والتقدم.

ورد في مقدمة ابن خلدون (٣٩: ص٢١٦) ما يلي:

«وأما مروان فكان من الطبقة الأولى من التابعين. وعدالتهم معروفة. ثم تدرج الأمر في ولد عبد الملك وكانوا من الدين بالمكان الذي كانوا عليه. وتوسطهم عمر بن عبد العزيز. فنزع إلى طريقة الخلفاء الأربعة والصحابة جهده، ولم يهمل. ثم جاء خلفهم واستعملوا طبيعة الملك في أغراضهم الدنيوية ومقاصدهم، ونسوا ما كان عليه سلفهم من تحرّي القصد فيها واعتماد الحق في مذاهبها. فكان ذلك مما دعا الناس إلى أن نعوا عليهم أفعالهم، وأدالوا بالدعوة العباسية منهم. وولي رجالها الأمر، فكانوا من العدالة بمكان، وصرفوا الملك

فى وجوه الحق ومذاهبه ما استطاعوا، حتى جاء بنو الرشيد من بعده، فكان منهم الصالح والطالح. ثم أفضى الأمر إلى بنيهم فأعطوا الملك والترف حقه، وانغمسوا فى الدنيا وباطلها، ونبـذوا الدين ورائهم ظهريًا، فتأذن الله بحربهم، وانتـزاع الأمر من أيدى العرب جملة، وأمكن سواهم منه. والله لا يظلم مثقال ذرة».

وبناءً على ما تقدم: نرى أن اجتماع المسـلمين حُكمَ – على وجه العموم – بالإسـلام مُغالبـا وغالبا الاسـتبداد فى القرنين الأول والثانى للهجرة وبدرجات، ثم حُكِمَ بالإسـلام مغالبا مَدّ الاستبداد واستفحال مؤسساته فى القرنين الثالث والرابع للهجرة.

ثم حُكِمَ مجتمع المسـلمين بالإسلام مغلوبا تحت وطأة الاستبداد وتغوُّلِهِ ورسوخ أمراضه فى المجتمع فيما تلا ذلك من عهود وعلى وجه العموم.

ومنذ ذلك (نهاية القرن الرابع الهجرى) توقف بناء الحضارة أو كاد؛ وبدأ تآكل الرقى والفكر والعلم والتمدن والإعمار شيئا فشيئا إلى أن وصلنا إلى ما نحن فيه.

ولا ينفى هذا التقدير التقريبى ما كان بين الآن والآخر من انتفاضات جزئية أو عسكرة تعبوية أو انتصارات على عدو أقل وعيا وأقل قوة، فتلك ليسـت الميـزان فى هذا المقام، بل ميزاننا هو رشـد عام فى إدارة المجتمع يفضى إلى اسـتئناف البناء فى الحضارة على أسس الإسلام الحق العظيم.

ولقد كان مصاب المجتمع من أمراض الاسـتبداد فادحـا فى كافة مناحى الحياة، فى الأشخاص كل على حدة، وفى رابطهم معا: عقد الاجتماع.

فأمسـى الفرد ضعيفـا فقيرا قليل العنايـة بالعلم والعمل والتقوى، وانـزوى بعيدا عن المشـترك الاجتماعى فارا بنفسـه إلى العزلـة والأنانية وصوفية التـواكل، وضيعت فروض الكفاية أيّما ضياع!

ومن ثم والحال كذلك لابد من الفصل البات بين «إسلامين». الأول: الإسلام الحق الذى بنـى الحضارة العظيمة بأيدى رجال فهموه حق الفهـم وعملوا به برحمة وتواضع وتقوى. والثاني: تدين محرّف مجتزأ غيب المقاصد والمعانى وحافظ على جزئيات منتقاة على عين التخلف زادا للعامة واستغلالا للمتدينين.

لقد كان الإسـلام الأول هو المحرك النبيل وقوة الدفع الهائلة التى بنت كيانا إنسـانيا اجتماعيا عملاقا فى سنين قليلة.

وأما التدين المحرّف الثانى فكان فى واقعه حقيقا أن يسمى «أفيون الشعوب»!

ونرى أن ذلك الفصام بين «الإسلامين» هو عقدة الوعى والتاريخ والثقافة والسياسة التى يعانى منها المسلمون عامة والعرب خاصة فى حاضرهم، وكذا فى تأملهم لطرق الإصلاح لقادم أيامهم.

ونذكر هنا عظة من التاريخ: حَكَمَ الوالى محمد على مصر أوائل القرن التاسع عشر واستقل بها عن النظام السائد حينها فى السلطنة العثمانية (الخلافة!!) ونحى منحىً آخر فى إدارة المجتمع. اعتمد فيه على إدخال العلم وبناء مؤسساته المحلية والعناية بالإعمار ومغادرة الركود والعزلة واقتباس المعارف النافعة من مصادرها فى حينه (أوربا) ودون تردد ودون إهدار للوقت ودون تنظير مطول ومعطل لمخاطر الغزو الثقافى والفكرى الذى استغلته الأستانة لقرون!.

ونحن نرى أن ذلك الانقلاب الذى قام به ذلك الوالى إسلامى بامتياز! وهو انتفاض الإسلام الحق وإن كان جزئيا على التدين المحرّف وقد طالت سيطرة الأخير. وإن لم يكن محمد على وضع له عنوان «إسلامى» أو قصد ذلك أصلا! حيث احتكر ذلك الشعار حينها السلطان العثمانى.

فبنى ذلك الوالى المتنوِّر وخلال عقدين من الزمان كيانا جديدا قويا واعيا تحركت فيه العلوم والحياة وهزم به «خليفة» المسلمين حينها وكاد أن يسقطه.

ونحن فى تاريخنا الحديث نصنف الشيخ رفاعة الطهطاوى من رواد النهضة العربية الإسلامية. لمَ لا نسأل: كيف أصبح الطهطاوى رائدا نهضويا؟! وقد كان شيخا مقلدا كغيره من شيوخ الأزهر!

والقصة معروفة: ابتُعِثَ الرجل إلى فرنسا، فواجه تحدى الحضارة الغربية، وذُهِلَ من الفروق على كل المستويات وفى كل مرافق الحياة.

فكيف له أن يفسر ذلك وقد قدم من بحر التدين المحرّف فى الشرق وما عاشه من تخلف. ولم يكن من بد لرجل نبيه مثله إلا أن يستدعى الوعى بما غُيِّبَ وغاب لقرون – أى الإسلام الصحيح الحق – ليُجيب به على تحدى حضارة الغرب، ومن ثم أنتج ما أنتج من فكر نهضوى يعد انقلابا على التدين المحرّف الذى عاش فيه وتربى عليه يافعا فى مجتمعه.

وتلك شهادة وإقرار ضمنى أن ما عاشه فى صباه لم يكن الإسلام الصحيح. وحال الطهطاوى هو ذات من تلاه من رواد النهضة الحديثة كجمال الدين الأفغانى والكواكبى ومحمد عبده ورشيد رضا وسائر النهضويين. ومنهم حتى من صُنِّفوا أعداء للإسلام من المركز (استنبول) فى حينه. ولم يكن أغلبهم أعداءً للإسلام بل أعداء التدين المحرّف.

ونضـرب مثلا موجزا آخر للإسـلام الصحيح والتدين المحـرّف والأمثال لا تحصى فى هذا المضمار: قال الخليفة الراشـد الصحابى الجليل والإنسـان النبيل أبو بكر الصديق ﷺ فـى أول خطبـة له بعد توليه الخلافة: «أيها الناس! وليت عليكم ولسـت بخيركم، فإن أحسـنت فأطيعونى ما أطعت الله فيكم، وإن أخطأت فقوّمونى... فرد عليه صحابى بسيط ملوّحا بسيفه: والله إن رأينا فيك اعوجاجا قوّمناك بسيوفنا. فرد عليه الخليفة: الحمد لله الذى جعل فيكم من يقولها، ورزقنى أن أسمعها»... ذلك مشهد من الإسلام الصحيح، ثم بعـد ذلك ابتُليت الأمةُ ببعضٍ من قليلى الفهم ضيعوا إيمانهم باتباع الذوق والهوى فقالوا: «على التابع المريد أن يلتزم السمع والطاعة كما يتقلب الميت بين يدى الغاسل» وهذا مشهد من التدين المحرف!

إن دراسـة تاريخ المسـلمين والعرب منهم بالذات – لما للإسلام من اندماج وتماهى مع شخصيتهم وتكوينهم – وتحليل ذلك الفصام بين الإسلام الصحيح و التدين المحرف وبيانه وجلائه أمر محورى من أبواب منها:

١ – تبرئة الإسلام الحق وتنقيته مما ألصق به زورا فى قرون التخلف والركود.

٢ – شـفاء العقل المسـلم من الفصام والضبابية والخلط، كى نفهم فهما قارا فى وَعْيِنَا أن ما حققه أسلافنا من حضارة كان بأعمالهم مسترشدين بهدى الإسلام الحق.

وأن ما أعقب ذلك من انحدار كان بأعمال الأجيال التالية أيضا، ولكن فى غياب الهدى الحق للإسلام وفى ظل تدين محرّف!

ولذلك الوعى القار الواضح الجلى لتاريخنا ما يليه ويبنى عليه ومن ذلك:

(أ) أن نبـين تفصيـلا كيف حرِّف التدين؟ وما الذى غُيِّبَ منه؟ وكيف تمكن حفنات من الناس عبر التاريخ القيام بذلك؟ وماذا كانت وسائلهم وسبلهم؟ ولكى نجد الضوابط التى تمنع منعا باتا تكرار ذلك التحريف.

(ب) أن نبين تفصيلا كيف شـوّه التحريف عقول الناس ونفوسهم ووعيهم، وماذا بقى مـن ذلك حتى حاضرنا يعيش معنا فى طرائق تفكيرنـا ونظرنا لذاتنا ولغيرنا وفى تقاليدنا وأعرافنا وقيمنا وحركتنا؟ ومن ثم إبداع وسائل الشفاء من ذلك كله تأسيسا لحركة المستقبل على هدى حق.

(جـ) أن نسـتصحب كل تلك الخـبرة والعبرة التاريخيـة الغزيرة والثريـة والمفصلية والمأساوية فى آن واحد فى بناء مستقبلنا وفى كل مناحى وجودنا.

ونخص بالذكر إدارة المجتمع التى عشش الاستبداد فيها لقرون. الاستبداد الذى حرف التدين وحازه وضلل العامة برفع شعاره وإهمال أوامره ومقاصده فى الوقت ذاته!

ونحذر من سقطتين فظيعتين فى السياسة:

● الوقوع فى خطيئة الاستبداد عامة وباسم الدين خاصة، ومن ثمَّ تجديد تحريف التدين!

● استغلال شعار الدين طالعا نازلا دون برامج تمثل حقيقة الدين وظروف العصر.

وذاك ذات الصنيع الذى سار عليه المحرفون المستبدون عبر التاريخ، وضللوا به العامة وأناموهم وأغفلوهم عن الفساد والظلم قرونا.

٣ – ثم فى ذلك بيان للإنسانية جمعاء أن الإسلام الحق برىءٌ من تخلفنا واقترافاتنا وأسلافنا عبر التاريخ، ولا يخفى أثر ذلك ومغزاه على مستقبل الدعوة الإسلامية التى كلفنا بلاغها للناس رحمة من ربهم.

٤ – كما نرى أن البحث المعمق فى تاريخنا وجلاء ما حفل به من خير وغيره وفرز ذلك وتصنيفه وتحليله وبيان الحق فيه والسقيم فى أنحائه هو الطريق الوحيد لاستقرارنا العقلى والنفسى واتساقنا الثقافى، وهو الطريق الصحيح لفض الكثير من النزاعات الفكرية والثقافية فى داخلنا وبيننا وبين الآخرين كما أن فى ذلك إيضاح لكثير من القضايا الفكرية والسياسية المحورية ومنها مثلا:

قضايا الأصالة والتراث والمعاصرة، والغزو الفكرى والثقافى. والإسلام وبرامج الإصلاح، ومخاوف القوى الليبرالية والعلمانية من الدور السياسى للإسلاميين، والحق من عدمه فى خلاف الإسلاميين مع العلمانيين، وتقييم رجال الإصلاح من كل التيارات عبر التاريخ وهكذا!

كما أن ذلك البحث المعمق والموضوعى فى تاريخنا هو الطريق الوحيد لاستخلاص الخبرة والعبرة من مسيرة الماضى، ومن ثم تنقيح برامجنا وتصويبها للمستقبل على ضوء ذلك المدد المعرفى الضخم، والتجارب الحافلة بالأحداث!

ونرى أن أيا من أفكار الإصلاح وبرامج التطوير ومنطلقات الفرق والتجمعات والأحزاب حيث لا تجعل دروس التاريخ دليلا رئيسيا لها لن تصيب رشدا! بل تضيف أزمة ومراء لا طائل منه.

٥ – كمـا نـرى أن أولى الناس بهـذه المهمة العلميـة الجليلة هم الغيورون على الإسـلام الحادبـون على مسـتقبل دعوته، متحلين فى ذلك بخلق العلمـاء، وتُقى الأولياء فى الدقة والحزم والعدل والبحث المحض عن الحقيقة كانت حلوة أو مرة.

قال ﷺ: «يرث هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين» (البيهقى فى سننه الكبرى ٢١٤٣٩).

وفهم هذا الحديث الشـريف وأبعـاده فى الزمان والمكان يمثـل تكليفا واضحا للخلف العدول أن يشـمروا عن سـواعد الجد، ويتصدروا المشهد فى دراسـة نقدية شاملة وعميقة لتاريخ المسلمين والخروج بالعبر منه وتبرئة الإسلام الحق من اقترافات الناس فيه.

لقـد بين الله سـبحانه وتعالى أن التوبة والاسـتغفار الحق هو الطريـق الوحيد لصفحه وغفرانه سبحانه، وذلك يكون بالإقرار بالذنب أولا والندم على اقترافه ثانيا، ثم الإقلاع عنه ثالثـا، ثـم العهد بعدم الرجوع إليه رابعا! ونحن – مع الفارق – رجاء مرضاة الله والمغفرة لنا ولأسـلافنا وكذا لشـفائنا المعرفى بحاجة إلى الاسـتغفار لتخلفنا، والتوبة من انحطاطنا وتبديدنا لحضارتنا، وكذا تحريفنا لتديننا عبر القرون، والعهد أن لا نعود لذلك أبدا.

ولـن يكون ذلك إلا أن نعرف مـا اقترفنا ونقر بذلك ونتعرف على أمراض مجتمعنا عبر التاريخ، ونعى ما بقى منها يعمل فى حاضرنا، ونبدع الشـفاء لها وكذا الآليات والضوابط التى تمنع الإصابة بها مستقبلا.

والله من وراء القصد،

(٤٧)

العداء للعرب

يلاحظ المراقب أن ظاهرة العداء للعرب واسعة الانتشار فى الوقت الراهن.

إلا إنها ليست جديدة بل موغلة فى التاريخ، والفارق أنها كانت تتبدل شدتها حسب أحوال الزمان وأهله.

ولـو تعقبنـا هذه الظاهـرة على الإجمال فى عجالـة لوجدنا مفصلا هاما منها سـجله التاريخ، بدأ مع تفوقهم الحضارى فى سوريا الطبيعية (الشام والعراق) ووادى النيل.

ونحن إن ألقينا جانبا الدراسـات المتحيزة – وما أكثرها – والتى حصرت بلاد العرب قبل الإسـلام فى شـبه الجزيرة العربية، وما خلا ذلك من الشعوب أسموهم «ساميين» أى من نسل سام بن نوح ﷺ!

وتلك لعمرى تسمية خرافية ميتافيزيقية بامتياز! ولا تمت للعلم بصلة، إذ من أين جاؤوا بهذا النسب لرجل قبل التاريخ؟ وكيف؟ وما سند ذلك؟ ولقد أطلق هذه التسمية على شعوب الشرق العربى أول مرة المستشرق الألمانى شلوسل عام ١٧٨١م (١: ص١٢ – ١٣) وفقط لينفى عنهم عروبتهم ويجعل أمجادهم الحضارية مسجلة لمجهول!

إلا أن الأبحاث التاريخية المنصفة ومن خلال علمىّ الآثار والتاريخ تقرّ أن بلاد العرب كانت عبر التاريخ المدون تنطبق تقريبا على حدود الوطن العربى الحالى، أى العرب لم يكونوا يوما أهل صحراء قاحلة (الجزيرة العربية) وحسب بل ضمت بلادهم الهلال الخصيب ووادى النيل والشمال الإفريقى (٨: ص ٩ – ٥٠)،(١: ص ٣٨).

وتجدر الإشارة أن هناك دراسات «يتيمة» فى شمال إفريقيا تبين بجلاء أن لغة الأمازيغ هى لغة عربية قديمة، لما لها من صلات فى المفردات وغيرها مع لغة العرب المعاصرة. (٣) وكذا سمات السكان وأصولهم وأنهم عرب عاربة قدامى (٢).

وهذه الدراسات محاصرة من الأوساط العلمية فى الغرب إلا قليلا. إذ فيها ما ينصف العرب أعداء اليوم والأمس فى نظر الكثيرين! كما أنها مخذولة مهملة من العرب ذاتهم، وذلك لجهلهم بتاريخهم وإهمالهم له جملة كجزء من حال الجهل والتخلف والانحطاط الذى يعيشونه فى زمانهم الراهن!

والشاهد أن بلاد العرب –بناء على ما تقدم – هى مهد الحضارة الإنسانية منذ الألف الخامسة قبل الميلاد، وكان لهم السبق والأستاذية على حضارات العالم القديم منذ فجر التاريخ.

وسيرة سومر والكلدان وبابل وآشور والآراميين والكنعانيين والفينيقيين والفراعنة والأمازيغ خير شاهد على ذلك.

وفى الحديث : «كل ذى نعمة محسود» (الطبرانى فى الكبير ٩٤: ٢٠).

فكان أن أصبحت بلاد العرب محط أطماع قوى أقل حضارة تحيط بها، بل لم يتعدّ بعضها فى حينها مرحلة الهمجية الأولى. ولا يخفى ما تعنى تلك الأطماع فى ذلك الزمان، وكل زمان من استيلاء على الأموال والثروات والإنجازات.

وفترة فارقة أخرى: أن تعرض جنوب بلاد الشام لهجمات اليهود الفارين من مصر وذلك نهاية القرن الثالث عشر قبل الميلاد، وهم بَدوْ رحل رعاة وأهل كتاب لم يتبعوه

إلا قليلا. وكانوا كما وصفهم القرآن الكريم ﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا﴾ الجمعة ٥. فجعلوا من رسالة موسى التى تهدى إلى الحق مطية لأطماعهم الدنيوية واستعلائهم على خلق الله، وكان لهم حروب تخريبية وحروب إبادة فى بلاد الشام حيث حرفوا رسالة موسى ﷺ وجعلوا منها دعوى عنصرية تروج لاحتقار الناس جميعا خلا اليهود، وتدعوا للكراهية مطلقا وطبقوا ذلك أينما حلوا.

فكان ذلك حافزا لأهل البلاد أن تجمعوا على تأديبهم وقمع طغيانهم وفسادهم انظر الفصل (٥٢) تاسعا – ١، وكان فصل الخطاب فى هذا أن جاء ملك عربى هو نبوخذ نصر (وتعنى: الله يعطى النصر، أو نصر الله) (٥٨٩ ق.م.) من بابل العراق بجيش كبير، ونكب طغاة اليهود نكبة قاصمة، وسبى معظمهم إلى العراق ردا على إفسادهم وفسادهم الذى لم يهدأ لقرون.(٣٤ – الملوك الثانى – ٢٥ – ص ٤٨٤)

فكان ذلك مدخلا جديدا لمزيد من التحريف فى رسالة موسى ﷺ وتحويل جوهرها الربانى إلى دعوة عنصرية لا تمت للسماء بصلة، وملئت صفحاتها بالحقد على كل خلق الله، وفى مقدمتهم العرب والتلمود البابلى الذى يحوى فقه علمائهم وشروحهم زاخر بذلك. وحصل أن تناثروا فى الأرض بعد ذلك، فكانوا وزراء كراهية العرب أينما حلوا وارتحلوا.

ومفصل آخر محورى له خلفيته التاريخية. فعرب الشام الكنعانيون وبالذات شقهم البحرى الفينيقيون هم أساتذة اليونان فى الحضارة وسبقوهم بعشرين قرنا على الأقل، ولقد سبق أن بيّنا ذلك فى الفصل (٧). ولقد كانوا قوم تجارة واسعة فى البحر المتوسط، وأنشأوا على سواحله المدن والحاميات وهم من أنشأ مدينة «مرسيل» الفرنسية على الشاطئ الشمالى للبحر المتوسط واسمها يعنى «مرسى الله» بالعربية القديمة.

كما بنوا رائعتهم فى تونس مدينة «قرطاجة» أى «القرية الجديدة» والتى كانت مركزا حضاريا رائدا فى ذلك الزمن ينافس روما عاصمة الرومان.

ومن نكد الأخلاق البشرية المنفلتة الحسد وعشق العلو حقا وباطلا.

فعندما قوى اليونان وجدوا أن من إثبات عزهم غزوهم لأستاذهم التاريخى أى شرق المتوسط وجنوبه (حروب الإسكندر الأكبر) وكان أن أسسوا لدماء من عندهم ولم يسبق للعرب أن غزوهم فى بلادهم قبل ذلك، بل تاجروا معهم (الفينيقيون) ونقلوا لهم حضارتهم وحسب، ومن الطريف أن الاسم (فينيقى) أصلها (فنكس) كلمة يونانية، أى أحمر أو أرجوانى، وهو لون علم التجار الكنعانيين الذين تاجروا معهم.

واستطرادا: اليونان هم أساتذة الرومان. وعندما قويت شوكة الرومان وجدوا أن من المجد غزو الأساتذة الأول أى عرب شرق المتوسط وجنوبه، وكان أن اقترفوا مما اقترفوه جريمة تدمير (قرطاجة) حاضرة الدنيا فى حينها وحرقها وإبادة أهلها عام ١٤٩ق.م. (انظر المرجع المختار (٩)، وذلك فضلا عما اقترفوه فى مصر والشام وشمال إفريقيا عامة. وكان من غرائبهم أن أطلقوا لقب «البرابرة» على كل من ليس رومانيا تحقيرا له وتقديما للذات بالباطل! وجبرا لنقص يشعروه فى أعماق نفوسهم أمام شعوب العرب الذين بنوا الحضارات الأولى.

فأصبح أساتذة أساتذتهم أى العرب، شعوبا متبربرة فى نظرهم، وسجل التاريخ هذه المعمعة التى لا تنسى فى وجدان شاطئ المتوسط.

ثم بعث الله عيسى عليه السلام فى بنى إسرائيل وقد استفحل ضلالهم وحولوا رسالة موسى إلى رسالة عنصرية تفوح بالحقد والكراهية للناس جميعا والعرب بالذات.

جاء عيسى عليه السلام فى هذا المناخ المفعم بالضلال فدعى بدعاية الحب والتسامح والصفاء، ولم يكن بوسع أحد أن يتعقب ادعاءات القوم لكثرتها وتهافتها بمقياس الرشد.

فقاومه اليهود أشد مقاومة وكان من قصته ما هو معروف، ثم غادر المشهد عليه السلام، وتبعه خلفاؤه فى القدس ودعوا بدعوته ولم ينلهم من اليهود إلا الأذى. إلا أن رجلا يهوديا يدعى بولس لم يعاصر المسيح ولم يره وكان من أشد أعداء أتباعه، زعم أنه رأى مناما دعاه للإيمان وأخبره انه هو رسول عيسى عليه السلام الذى صعد للسماء، وأن عيسى ليس برسول بل ابن الله (تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا) وأمره باسم ابن الله هذا أن يبشر بذلك فى الأمم.

وكان أن نقلت نصرانية بولس إلى أوربا – قليلة الخبرة فى رسالات السماء، ومازالت حتى يومنا هذا – وأصبح للنصرانية بعد ذلك فروع: فمنها الأصوليون أى البروتستانت وبالذات شِق المسيحية اليهودية الذين يرون أن فقه اليهود المحرف – بالطبع – ملزم للنصارى، وهذا يعنى أن تلمود اليهود الذى يفوح كراهية جزء من تديّن النصرانى الذى يعتقد بذلك! وبعضهم يأخذ بعضا من تراث اليهود ويترك البعض الآخر.

وهكذا نقل خلط اليهود وحقدهم وإرهاصات صراعهم وعدوانهم على عرب الشام الذى جمعوه، وسبكوه دينا مزيفا جزءا أو بعضه من دين النصارى الذى يتدينون به اليوم!

وكان بعد ذلك المفصل الحاسم: أن أرسل الله الرسالة الخاتمة على محمد الرسول العربى ﷺ جامعة مانعة، مادتها الأولى ودعاتها وأبطالها الأوائل هم العرب دون منازع، وبينت تلك الرسالة بوحى معصوم محفوظ فساد اليهود وطغيانهم وتحريفهم كما بينت ضلال عقائد النصارى.

فكان أن جن المصابون بها من يهود، كيف تكون هذه الرسالة فى العرب؟!

فعادوا الرسالة وعادوا العرب بها حسدا من عند أنفسهم، قال تعالى ﴿ وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلْحَقُّ ﴾ البقرة ١٠٩.

وكان بناء على ما تقدم: اليهود هم سفراء الحقد على العرب خاصة والمسلمين عامة أينما حلوا، وقليل القليل منهم من كان منصفا.

وكان ذلك أيضا سيرة من تبع حقدهم وصدّق افتراءاتهم من النصارى.

ثم ما كان من الحروب الصليبية فى الشرق الإسلامى وما خلفته من جراح، وكذا تحريض المغول وردود المسلمين الأتراك فى البلقان والأندلس وكوارث التطهير الدينى ومحاكم التفتيش فى أسبانيا.

وكان من نتائج ذلك المشهد المأساة ما يلى:

١ – المحاولات الدائبة لتزوير تاريخ العرب القديم بإنكار حتى محض وجودهم فى بلاد الشام والعراق ومصر وشمال إفريقيا، وذلك تحت مزاعم واهية يضلّل بها العامة (شعوب سامية..إلخ).

٢ – إنكار حضارات العرب القديمة وأستاذيتها لحضارات الشواطئ الغربية والشمالية للبحر المتوسط (الإغريق – اليونان – الرومان) وحتى المعالم الدامغة حاولوا جهد طاقتهم إنكارها.

ألم يسمع الناس بادعاء اليهود أنهم هم بناة أهرام الجيزة؟!

٣ – تزويرهم لتاريخ الأرض المقدسة فلسطين بالذات، وهى أرض عربية منذ خمسين قرنا قبل الميلاد، وزعمهم أن من وفد إليها معتديا طامعا مغتصبا من اليهود هم الأحق بها.

٤ – المحاولات الدائبة لتزوير تاريخ المسلمين والعرب بعد الإسلام، والحط من منزلة حضارتهم وإنكار فضلها والتهوين من إبداعاتها وإنجازاتها.

٥ – التحريض المستمر على المسلمين عموما والعرب خصوصا لشن الحروب، وإن لم يتيسر فالدس والتآمر لتفتيت وحدتهم وإضعاف شوكتهم.

٦ – وكان من أبرز مظاهر هذا العداء والتحريض والدس فى العصر الراهن هو غرس كيان للصهاينة اليهود فى قلب الوطن العربى الإسلامى، فى الأرض المقدسة فلسطين وحماية ذلك الكيان ودعمه، مما مكنه ارتكاب أفظع الجرائم فى حق العرب.

كما ننوه فى هذا السياق بالتوترات الشعوبية التى أصابت داخل الجسم الإسلامى، ومنبعها الأساس كان تنافس حفنة من الطامعين على السلطان والولايات.

وكلما كان يضعف الوازع الدينى ويشتد الاستبداد كانت تعلو وتيرة العصبية الشعوبية.

وكان الأولى والحق أن توجه الصفعات إلى مقترفى الإساءات وحدهم وفى دائرتهم المحدودة، أى جماعات السلطة والسلطان، ومن أى شعب كانوا دون أن تشمل الشعب كله.

لقد ظلم المستبدون والمستأثرون شعبهم والشعوب الشقيقة دون تمييز، ولم يفرقوا بين عربى وغيره، وخاصة إذا كان الموضوع إلزام الناس بحكمهم.

وكيف لمسلم أن يتسق مع نفسه وإيمانه أن يضم العرب فى حزمة واحدة بجريرة بعض حكامهم، ومن العرب خير البشر رسول الرحمة محمد ﷺ وكذا الصحابة الكرام من حُفظ القرآن فى صدورهم، ورووا أحاديث الرسول، ونقلوا كل ذلك للأمة فى مشارق الأرض ومغاربها، كما أن منهم المجاهدون الأوائل الذين بنوا كيان أمة الإسلام من العدم، وأسقطوا الطغاة فى التاريخ القديم، قال ﷺ: «كره العرب نفاق» (الطبرانى فى الكبير ١١٣١٢).

وقال ﷺ: «إذا ذُلت العرب ذُل الإسلام» (أبو يعلى فى مسنده ١٨٨١).

والحال كما قدمنا والكل تحت وطأة آصار التاريخ والحاضر ما العمل لإصلاح ذات البين:

لقد تقادمت كثير من الخصومات والعداوات ونحن فى عصر العلم، والعلم حقيقة ونور، ونحن نراهن عليه وعلى حامليه من الأوفياء للحق والحقيقة من طرفى المعادلة، وبالذات ممن يعادى العرب أن يمحّصوا رواسب الماضى وأدران الحاضر بميزان العلم والحق والعدل، وأن يفتح الجميع أبوابا جديدة للتعاون والحوار بدلا من الصراع والعداء.

وفى العقائد لكل دينه يعبد الله سبحانه وتعالى بما يعتقد، وفى إطار من احترام حقوق الآخرين ودمائهم وأوطانهم.

كما نهيب بإخواننا العرب والمسلمين أن يكونوا – برغم ما تعرضوا ويتعرضون له من مظالم – أوسع صدرا وأرحب حلما. فهم أهل دعوة حق ورحمة للعالمين وحملة رسالة خالدة عليهم أن يتخلقوا بأخلاقها تحت كل الظروف. قال تعالى ﴿ وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ ﴿٣٤﴾ ﴾ فصلت ٣٤.

وقال تعالى ﴿ ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ ﴿١٢٥﴾ ﴾ النحل ١٢٥.

وعلى حملة الرسالة وهى علم شريف ونور هادى أن لا ينسوا لغة الحوار والجدال بالتى هى أحسن. ولابد لتلك أن تسود مشهدهم ويكون العنف المادى هو الشاذ والنادر والقليل، وعند الضرورة القصوى وبقدر الفعل وفى موضعه دون غيره.

إن لحمة الرسالة وسداها: قول وموعظة ومحاجة ومخاطبة للعقل والنفس اللوامة.

ليس من الدين أو الحكمة أن يطغى العنف المادى على الخطاب العقلى الإنسانى.

لقد هزم صلاح الدين رحمه الله الفرنجة فى ميدان القتال، إلا أن هزيمتهم الحقة التى لا ينساها التاريخ – وحتى أشد جاحديه – كانت بيد أخلاقه التى سمت قمما أذهلتهم وفضحت همجيتهم وضلالهم.

وكانت تلك الأخلاق العظيمة التى أخذها من دينه الحنيف منارة لمن خلفه فى مصارعة عدوان الصليبيين، ولعنة على المعتدين إلى أن ذهبوا وذهبت ريحهم!

العرب والمسلمون يُنْصَرون فقط وينتصرون حقا كلما قربوا من الأخلاق الحميدة العميقة التى يأمرهم بها دينهم ودون مساومة أو مراوغة أو تأويل.

ولقد رأينا فى الزمان النكد من يرفعون شعار الإسلام يخطفون أناسا رجالا ونساءً أبرياء، ثم يعذبونهم ثم يقتلونهم ذبحا كالنعاج ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم.

والنصر الحق ليس بكسب معركة دموية بالضرورة. ولكن مفاعيل ذلك فى ميزان الحق وحكم التاريخ تاليا!

لقد انتصر المغول فى معارك كثيرة، إلا أن همجيتهم فى القتال وعدوانيتهم جعلت حصاد ذلك كله لعنة التاريخ والناس أجمعين!

وعود لصلاح الدين: لقد حرر القدس سلما بعد حصار ولم يرق دما، إلا أن أخلاقه الإسلامية الحقة وما ألزم به جانب المسلمين من بعد عن الأحقاد والثأر وتقديم النجدة والشهامة والرحمة أذهل العالم كله وخاصة خصومه الذين كانوا وحوشا همجا عندما غزوها قبل تسعين عاما من تحريرها.

والشاهد: أن علينا – برغم ضعفنا وهواننا الراهن – أن نتخلق بما يأمرنا به ديننا فى آداب الخصومة والمسالمة والصداقة معا.

فتلك الأخلاق والآداب هى أمضى أسلحتنا على الإطلاق، وعليها تعويل كبير فى تحقيق نصر حق يفعل فعله فينا وفى أعدائنا ولو بعد حين.

(٤٨)

المطلوب من التنمية – من يصل الخالة؟!!

الغرب سـار فى طريق وعر إذ قدم الإنجاز المادى على سائر المتطلبات الإنسانية، ففقد التوازن السننى وتفاقم أثر ذلك الخلل، ومن مظاهره:

١ – الإفـراط فى الطعام والتفنن فيه بأشـكاله (هناك ١٠٠ نـوع من الخبز، ٢٠٠ نوع من الجبن!).

٢ – إفراط فى الأثاث والزينة والمجوهرات بكل أنواعها.

٣ – إفراط فى فخامة المسكن والملبس وغير ذلك.

٤ – أصبح الإنتاج والتسويق هدفا فى ذاته دون اتساق مع حاجات المجتمع؛ حيث الجمع مقدم على غيره، مما أفضى إلى اسـتهلاك الطاقات الهائلة فى تنويع المنتج ولو شـكلا مخادعا كى يوحى بالجدة والأفضلية وهو ليس كذلك، ومن ثم خداع المستهلك.

٥ – انحدرت المنتجات المعمرة وفى الجودة والمضاناة (طول العمر!) والهدف أن تسـتهلك بسرعة كى تستبدل بغيرها. ويلاحظ المستهلك – مثلا – أن ثلاجة خمسينيات القرن الماضى أفضل من مثيلاتها الآن، برغم أن التقنيات المتاحة الآن أضعاف ما كان سابقا وكذا حال السيارات.

٦ – وصل التنويع فى المنتجات درجة الخداع دون منازع، تنويع فى الشـكل على شاكلة ما يقدم للأطفال مع قلة الاعتناء بالوظيفة الأصلية للمنتج قصد الوفاء بها ودون مشاكل لآماد.

٧ – كما أن الخداع فى التوزيع والتسويق على أشد من ذلك، إذ تصرف المليارات على الدعاية والإعلان والإشهار بكل الوسائل والطرق. وذلك لمحاصرة المستهلك أينما اتجه. ويسخر الأميركيـون مثلا ممـا وصل إليه حالهم قائلين: ولدت لأتسـوق (I am born to shop) حيث تجعل من اقتناء المنتج الجديد عقدة نفسـية لابد أن يُقدْم المسـتهلك على حلها بالشراء قبل فوات الأوان!!

وتقيّم الشـركات بكم باعت وكم صرفت لتطوير منتجات جديدة، وكم صرفت للإعلان والتسويق.

٨ – وحيث إن الربح مقدم على غيره مطلقا – فى مناخ مادى محض أو يكاد – لابد من خفض تكاليف الإنتاج إلى الحد الأدنى وبأى طريقة ليس آخرها الغش الظاهر والمبطن! ولكن أخطرها إتلاف البيئة. فالعملية الإنتاجية فى مدخلاتها ومخرجاتها لها أثر على البيئة قل أو كثر. ومن يريد الإصلاح ويجنب البيئة ذلك الأثر عليه أن يخصص مالا وجهدا لذلك، وبذا تزيد تكلفة الإنتاج، بما لا يناسب ذوق العجلة فى جنى الحد الأقصى من الأرباح! وعليه تراكمت الآثار الضارة على بيئة الإنسان: من ماء وهواء وتربة ونبات وحيوان ومناخ. ووصلنا إلى ما وصلنا إليه، خطر يهدد البشرية جمعاء حيث التغير المناخى ومشاكل الصحة العامة.

٩ – كما أن الإنتاج المفرط والاستهلاك المنفلت ضغط على الموارد المتاحة على الكوكب والأشد حساسية، الغطاء النباتى والغابات التى تمد البشرية بهواء التنفس (الأكسجين)! ولا بديل لها! وهى أخطر من قضايا الطاقة، إذ وصلت إلى نقطة حرجة! فضلا عن قضايا الطاقة والخامات الأخرى.

١٠ – كما أن التوجه الحاد لتضخيم الأرباح وتشجيع الاستهلاك يضغط بطبعه على مداخيل الفقراء والطبقة المتوسطة، ومن ثم يزيدها فقرا ويؤدى إلى تناقص نسبة نصيبهما من مجمل الاقتصاد – وهما معا أغلب المجتمع! – وما يتبع ذلك من توترات اجتماعية تفضى إلى النزاع حاضرا ومستقبلا.

١١ – كما أن التوتير المادى حوّل المجتمع بأفراده ومجاميعه إلى سلع تباع وتشترى. وجعل كل القيم الإنسانية والأخلاقية خادمة لتنين الإنتاج المادى والاستهلاك المرتبط به. وحقا سمى الحالة «روجيه جارودى» وحدانية السوق! فأضحت الأطماع مقدمة على العدل، والقوة مقدمة على الحق، ولم يعد أىٌّ يأمن على نفسه أو شعبه، ولا وسيلة للأمن إلا التسلح واليقظة، فانحدر العالم أجمع فى عسكرة هائلة خطيرة صغير الأمم وكبيرها. وكل يخشى الجميع إذ لا وزن لاتفاقات ومعاهدات أو قيم أو جوار أو أخوة إنسانية، وقد تغول المال والجمع.

والحال كذلك تضخمت فاتورة التسليح والتجييش العالمية، والتهمت جزءا معتبرا من مجمل الجهد الإنسانى المبذول ليلا نهارا على طول الكوكب وعرضه.

١٢ – كما أن ثقافة المتعة المادية نتاج هذا المناخ المادى المحض، جعلت الكل فى سباق لنيل المزيد منها، فانفلتت أفنانها – وفى غياب وازع الدين والقانون الذى انفلت من

الدين – فتارة المخدرات بأنواعها، وتارة المسكرات،وتارة التدخين، وتارة الجنس المعقول وغير المعقول. وكل ذلك أضاف فواتير جديدة لابد أن يسويها المجتمع من جهده وماله، والأدهى من كيانه وتماسكه.

فالانفلات الجنسى هدم الأسرة الصغيرة، وجعلها بدلا أن تكون سكنا لزوجين متوادّين أصبحت قفصا مؤقتا لشخصين متناكرين كل يخون الآخر أو يشك فيه، والولاء بينهما قليل، كما أعقب ذلك، وحيث الهدف اللذة وحسب فلم ينجب المرء؟! ويربى ويتجشم عناء الرعاية للصغير المعطل للذة حتى الثمالة! فنتج الزهد فى الإنجاب، إذ لا طائل للفرد من ذلك ولا معنى له تحت قبة مجتمع فلسفته المادة والمتعة.

وما تشكو منه دول عظيمة فى زماننا من تناقص فى سكانها ناتج عن ذلك (روسيا – فرنسا.. إلخ).

١٣ – وعليه تراكمت على بنى الإنسان فواتير هائلة جراء هذا الإفراط المخل فى تسييل المجتمع والحياة إلى أرقام ونقود ومتعة ومنها:

(أ) فاتورة الصحة العامة التى أرهقها فقد التوازن الفطرى فى الحياة البشرية، وذلك بالتطرف المادى المعاصر وكذا انهيار البيئة.

(ب) فاتورة الأمن، حيث غاب مع تقزيم القيم الإنسانية فى العدالة واحترام حقوق الآخر ونبذ العدوان فجيشت الجيوش تارة لحماية الذات، وتارة للعدوان على الغير طمعا فى الموارد.

(جـ) فاتورة الاستهلاك المنفلت التى رسختها ثقافة المادة والإنتاج المفرط، وفرضتها فرضا على القاصى والدانى.

وكان أن أصبح الإنسان المعاصر أسيرا لهذه الالتزامات، يكدح فى حياته اليومية دون توقف علّه يوفر مالا يوازى تلك الأعباء! ومن ثم لم يعد مكانا ولا وقتا ولا موضوعا لصلة رحم.

فعلى جانب: لم يبق وقت بعد جهد الجمع المرهق، وعلى جانب آخر: لم تعد المعنويات وصلة الرحم منها ذات وزن فى زمن سادت فيه المادة وقادت وحدها.

فتهدمت الأسرة الكبيرة، ولم يعد أحد يصل الخالة إلا قليل!

١٤ – والمعروف أن الأمراض التى تصيب الجسم البشرى نوعان كبيران:

(أ) أولهما: ما كان بسبب تغول الكائنات الدقيقة من جراثيم وفطريات وفيروسات وتغلبها على مقاومة الجسم.

(ب) وثانيهما: ما كان سببه اضطراب وظيفى فى أعضاء الجسم البشرى، أى فقدان التوازن لعضو ومن ثم اعتلال الجسم كله.

فأما أولهما: فقد تقدم العلم فيه تقدما كبيرا، إذ زال خطر الجدرى والكوليرا والسل والتيفوئيد والطاعون والبلهارسيا والدوسنتاريا وأمراض كثيرة من هذا القبيل.

وأما ثانيهما: فمازال معضلا فى معظمه ومن هذه: أمراض القلب والشرايين والسكر والضغط والسرطان بأنواعه وقرح المعدة وآلام المفاصل واضطرابات الغدد، والجهاز الهضمى والتنفسى فى معظم حالاتها! وكل تلك الأمراض خلفها اضطراب وظيفى وفقدان التوازن فى الطعام والحركة، وكذا التوتر العصبى والنفسى والتلوث البيئى. وكذا اضطراب البرنامج الحياتى للفرد ككل وعدم توازنه!

وتلك تدعى أمراض الحضارة! وليس معنى ذلك أنها لم تكن موجودة مطلقا من قرون بل كانت، ولكن بنسب ضئيلة إذا قورنت بالعصر الراهن.

ولو استعرضنا الأسباب لوجدنا جُلّها نتاج حضارة الجناح الواحد «المادة» التى أخلّت بالتوازن فى كل مناحى الحياة.

١٥ – والحقيقة المجمع عليها بين الأديان السماوية أن الله سبحانه وتعالى خلق آدم من طين مع نفخة من روح الرحمن، وكان ما كان من هذا المخلوق العجيب المركب الذى أسجد الله له الملائكة.

فإن نحت البشرية فى حركتها تحت ضغط ما – أيا كان حضاريا أو غيره – إلى جانب الطين اختل التوازن وأصاب البشر السقم فى الجسم والثقافة والفكر والحركة، وكذا إن انحازت إلى الروح وحسب كان الخلل أيضا.

وليس بمقدور أحد مهما سما علمه وعظمت عبقريته أن يحرف سنة الخلق الأولى عن مسارها وقد يغتر البعض لشطر من الزمن بإنجاز ما، إلا أن تراكم الانحراف يفضى إلى الانهيار قطعا ولو بعد حين.

قال تعالى ﴿ ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٤١﴾ ﴾ الروم ٤١.

يظهر الفساد من مخالفة الفطر والسنن متدرجا هادئا، إلا إنه يتراكم ويحس الناس بأثره منذرا (بعض الذين عملوا!) والعبرة بمن يستدرك الأمر فى الوقت المناسب ويرجع ! وقبل فوات الأوان وإلا العواقب وخيمة.

١٦- والشاهد: نرى الغرب أقام حضارة حديثة عظيمة أُسست على ما سبقها من الحضارات، وعلى رأسها حضارة المسلمين وكان من إنتاج هذه الحضارة:

١ - إنجاز عظيم عبقرى على مستوى علوم الكون والحياة.

٢ - إنجاز عظيم عبقرى فى توظيف علوم الكون والحياة لإنتاج تقانات منوعة وهائلة فى كل المجالات، بغض النظر عن الحكمة من إنتاجها.

٣ -إنجاز عظيم عبقرى فى هياكل المؤسسات التى يناط بها إدارة المجتمع (دون النظر لمحتواها القيمى والقانونى).

٤ -فشل وفوضى فى حكمة الإنتاج وفلسفته، وبالتالى الاستهلاك، وكذلك العدوان على البيئة.

٥ -فشل وفوضى فى بناء القيم والأخلاق وحمايتها، ومن ثم فى تطبيقاتها على الذات ومع الشعوب الأخرى.

والسؤال التالى:

أين المسلمون اليوم من هذا المشهد؟

١ - لابد أولا من إثبات الحقيقة: إن الإسلام هدى مستقل عن أعمال العباد، وهو فى الكتب وفى صدور العلماء الراسخين.

وأما أعمال المسلمين فهى حجة لهم، وعليهم فإن كانت توافق الإسلام أجرها لهم، وإن كانت غير ذلك وزرها عليهم والإسلام منها براء.

٢ - لا نرى مسلمى اليوم إلا حواشى وهوامش فى مشهد التدافع الراهن، والظاهر فيه الطوفان المادى الطاغى، وهم تبع لثقافة العصر الغالبة، وأن كان الأمر يصلهم متأخرا عقدا أو عقدين لا أكثر.

وقول الغيورين من المسلمين وكتاباتهم ينصب على شرح الإسلام، وبيان ما فيه من شفاء ليس إلا.

إلا أن ما بالإسلام من خير شىء، وحال المسلمين ونسبة اتباعهم لهدى دينهم شىء آخر.

ونرى أن يخصص العلماء القسط الأكبر من فكرهم لآليات التغيير والتحوّل الاجتماعى إلى هذه القيم فى واقع الناس، وكيفية ذلك تفصيلا حيث الإشكالية ليس فى نبل الإسلام من عدمه، بل فى أفهام الناس وسلوكهم وطرائق تدينهم: متدينين وغيرهم!

٣ - وعليه حذار حذار أن يخدر الناس بمدح الإسلام ومباهاة الأمم بنصوصه من قرآن وسنة!

فالإسلام شيء، وسلوك الناس وحياتهم الراهنة شيء آخر.

والأمل أن يلتقيا ويتطابقا في أقرب الآجال، إلا أن بين الأمل والواقع بون بعيد!

ويعلم الجميع أننا نستورد الآن منتجات حضارة الغرب جميعا! وإن لم يكن بمنطلقاتها فبسلوكياتها وما تفضى إليه في معظم الأحيان، والنتيجة تكاد تكون واحدة.

هلع مادى واستهلاك لا يستكين، وتفكك وشهوات ينفك عقالها شيئا فشيئا. ومن ثم تبعات على المجتمع ولاحقا كما عندهم، وعليه ندخل جحر الضب بالتدريج!

٤ - فما العمل؟

المسلمون - برغم ضعفهم وهوانهم الراهن - والعرب منهم بالذات عليهم أخذ زمام المبادرة في الإصلاح، إصلاح حالهم وتقديم المثل لإصلاح العالم.

نعم إلى هذا الحد! والله سائلهم عن هذا الدور الريادى إن بدد وترك.

على العرب بناء نموذج يأخذ من حضارة العصر ما صلح منها، والإبداع في تلك الحضارة والمساهمة في ترشيدها، وبناء مجتمع عصرى موحد قوى قائم على القيم الإنسانية العليا في الحق والعدل والحرية والمساواة والتضامن والأخلاق الفاضلة في الداخل والخارج قائم على العلم والتوظيف الرشيد له في الإنتاج والعمل.

مجتمع عصرى يعيدهم إلى مسار التاريخ وإلى مناخ حضارة العلم المعاصرة. وإلا لن يأبه بهم أحد!

ولنا عود لذلك في الفصول القادمة.

ومن أساسيات ذلك المجتمع المنشود جعل التوازن والرشد في حياة الإنسان هدفا وغاية سامية لكل نشاط وحركة أيا كانت.

إذ إن ثغرة التوازن الراشد هى التى أصيب منها الاجتماع البشرى الراهن.

والله الموفق.

(٤٩)

تطبيق الشريعة

ليس الهدف من هذا المقال التقصى الفقهى، بل بيان موجز لبعض الجوانب السياسية والثقافية للشعار، الذى لاكته الألسن ألا وهو «تطبيق الشريعة» وذلك في التاريخ وفى عصرنا الراهن.

وتمهيدا لذلك نقول:

الشريعة هى القانون الإسلامى، ونرى أنَّ ذلك يمكن ترتيبه فى قسمين:

أولهمـا: ما جـاء به نص صريح محدد فى القرآن أو السـنة النبوية، وذلك حكما فى قضية معينة ومثال ذلك المواريث والحدود وبعض المعاملات.

وثانيهمـا: ما يبدعه الناس ويتوافقون عليه لمعالجة مصالحهم المتجددة والمتسـعة مع الزمـن، وينتظم تحت قيم الإسـلام ومقاصده العامة وما يأمر بـه الدين الحنيف من عدل وإحسان، ولقد قال بعض علماء الأصول: إنَّ كل القرآن تشريع حتى القصص.

والجـزء الأول: الذى مادته النص الصريح لابـد أن يلى فهم النص ويرافقه، الاجتهاد والفكر فى دراسـة الواقع الاجتماعى والاقتصادى والسياسـى والمحلى والدولى، وما ينتج عن ذلك من تحديد وترتيب لمصالح الأمة وأولوياتها، وترجيحاتها فى تحقق الشروط التى تصوغ إنزال الحكم على الواقع من عدمه.

ولقد كان لنا مثال فى ذلك حكم عمر بن الخطاب ﷺ فى حد السرقة عام الرمادة.

إلا أن ذلك – بالطبع – ليس محصورا فى حد السـرقة، بل محض مثال يسـتأنس به ويحتذى مع كل النصوص ومبدأه:

المزاوجـة بـين النص والواقع، أى قراءة النص وقـراءة الواقع معا، والخروج من هاتين القراءتين بما يحقق مصالح الأمة ويحفظ أولوياتها.

وعليه لابد أن يواكب فهم النص اجتهاد وفهم للواقع، فهم متجدد بتغير الظروف والأحوال فى الزمان والمكان كى يتم الوصول إلى رشد وإصلاح فى إنزال النصوص على حياة المكلفين.

وأمـا الجـزء الثانى فهو ما يتم إبداعه فى عالم المباح تحت سـلطان القيم الإسـلامية ومقاصدها، وهذا الباب كله اجتهاد فكرى، وقراءة مستنيرة لواقع الناس وما يصلح أحوالهم على اتسـاع مصالحهم، والتى لا يتوقف تنوعها وتجددها وتداخلها وتشابكها مع الزمن، وذلك فى داخل المجتمع ومع المجتمعات الأخرى فى العالم.

فمثلا: الأمر بالعدل والإحسـان من متواتر القـرآن، وهو أمر عام يوجب العدل فى كل شـأن. والإحسـان والتجويد والارتقاء بما تم إبداعه، من حسـن إلى أحسن ومن أحسن إلى الأحسن دون كلل أو ملل إلى أن يرث الله الأرض وما عليها. فأين دعاة تطبيق الشريعة من هذا الأمر الصريح؟

ومثلا الآية الكريمة ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِم مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡقُرَىٰٓۗ أَفَلَمۡ يَسِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَيَنظُرُواْ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡۗ وَلَدَارُ ٱلۡأٓخِرَةِ خَيۡرٞ لِّلَّذِينَ ٱتَّقَواْۗ أَفَلَا تَعۡقِلُونَ ١٠٩ ﴾ يوسف ١٠٩.

هذه الآية الكريمة تأمر بالتعلم والإبداع فى علوم شتى، وهى علوم السابقين وأحوالهم فى التاريخ والإعمار والصعود والهبوط وهكذا، وهى تخص كل من كان قبل القارئ للآية الكريمة ولو بدقائق!! وعلى امتداد البسيطة فى الزمان والمكان. كما أنّها تكليف مفتوح بلا حدود، وإن لم نعمل بها لم نطع الله حق طاعته!! وليس القصد فى الآية الكريمة النظر فقط، بل الاتعاظ واستخلاص العبرة والحكمة لإصلاح الحاضر والتأسيس لمستقبل أفضل وأفعل. فأين دعاة تطبيق الشريعة من هذا التكليف الربانى الذى ورد فى القرآن متواترا؟

كما قال تعالى ﴿ إِنَّ فِي خَلۡقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَٱخۡتِلَٰفِ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ لَأٓيَٰتٖ لِّأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِ ١٩٠ ٱلَّذِينَ يَذۡكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمٗا وَقُعُودٗا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمۡ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلۡقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ رَبَّنَا مَا خَلَقۡتَ هَٰذَا بَٰطِلٗا سُبۡحَٰنَكَ فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ ١٩١ ﴾ آل عمران ١٩٠ – ١٩١.

وهذه الآية الكريمة أيضا تأمر نبهاء الأمة أولى الألباب، أن يمارسوا ويمتهنوا التفكر فى مخلوقات الله ويكشفوا أسرارها ويؤطروا علومها ويوظفوها فى إعمار الأرض وإسعاد الناس.

فأين دعاة تطبيق الشريعة ومسلموا اليوم عموما من هذا الأمر الربانى والنداء الشريف لأولى الألباب؟

لقد فهم سلفنا الصالح – أيام صفاء القلوب والأذهان – أيام الدفع الهائل لجذوة الإسلام الأولى، هذه المعانى الشاملة الكاملة فى الامتثال لأوامر الله أى تطبيق الشريعة، ومن ثم عاشوا الشريعة فى كل مناحى حياتهم وحركتهم، فأنجزوا حضارة قيم وأخلاق وعلم وحكمة وعمل صالح أنارت للبشرية طريقها لقرون ورغم المعوقات والعقبات.

إلا أنّ تمدد الاضطراب فى إدارة المجتمعات المسلمة، وهيمنة الاستبداد وثقافته، لم يكن بوسعها أن تتعايش مع شمول الإسلام ونوره الأخّاذ. فما كان من الاستبداد إلا أن قزم المفاهيم، وابتسر المحتويات، وجعل الشائع بين الناس فى تطبيق الشريعة هو التعامل مع النصوص الصريحة وحسب، بل بعضها والظاهر منها فقط، ومفصولة عن سياقها ومقاصدها، وأما ما أمر به الشرع على سبيل الإجمال أو اندرج تحت قيم الإسلام ومقاصده فقد أُهمل وغُيّب.

لقد أورثتنا عصور التخلف هذا الفهم السقيم المبتسر لتطبيق الشريعة، فترى غالبية الناس لا تفهم تحت ذلك الشعار إلا حجاب المرأة والقتل والجلد والرجم وقطع اليد! ولقد سمعت فى أحد برامج التلفاز قائدا فى حركة إسلامية مرموقة يقول وفى تحدٍ ظاهر: إن تولينا سنطبق الشريعة ونقطع يد السارق! ونسى الرجل الفاضل – مثلا – باب العدل المغيب بكل أركانه عن مجتمعاتنا البائسة، التى يعانى أغلب أفرادها نار الفقر ومصيبة الظلم.

لقد غيب التخلف الفكرى المعانى النبيلة والمترابطة التى يأمر بها الإسلام.

وكثير من العاملين تحت راية الدين لا يرى من الرذائل إلا ظهور شعر المرأة أو سجن السارق بدلا من قطع يده! ونحن هنا لا نناقش الموضوع بل نحاور الأولويات والأوزان والتراتب وآفاق الإصلاح.

أليس إصلاح الجهاز القضائى كله فى سلوكياته وقدراته جزءا من تطبيق الشريعة؟

وهل من العدل حصول المتقاضى على جزء من حقه بعد الدعوى بخمس إلى عشر سنوات، وهذا هو المتوسط العام؟! كما قد يذهب حق المتقاضى جملة بفساد القاضى! أليس هذا تغييب للعدل فى حياة الناس؟ وماذا بقى للناس من كرامة بعد غياب العدل؟

ثم أليس إصلاح الجامعات وتجهيزها جزءا من الشريعة؟ أليس إصلاح المدارس وبرامج التربية والأخذ بيد المدرسين والمربين أيضا من تطبيق الشريعة؟ أليس حفظ المال العام وإحسان توظيفه فى الأهم والأنفع من تطبيق الشريعة؟ أليس ترشيد التنمية والعدل فيها بين الريف والحضر من تطبيق الشريعة؟ أليس نشر المساواة بين الناس وتكريم العلماء والخبراء وقمع المحسوبية ودحر الاستئثار والتحيز للصديق والرفيق فى الحزب أو غيره من تطبيق الشريعة؟ أليس تعميق الشورى واحترام المؤسسات الديمقراطية وإصلاح ذات البين فى المجتمع أفراد وجماعات وتقديم المصلحة العامة للوطن على الأنا الفردية أو الأنا الحزبية أيضا من تطبيق الشريعة؟ وكيف لمن لا يعرف مجتمعه حق المعرفة، ثم لا يعرف عن طرائق إصلاح المرافق العامة شيئا، وحصيلته أنَّه يُجمِّلُ كلامه بمجموعة من الآيات والأحاديث وحسب، كيف له أن يقدم شيئا ملموسا فى هذه المجالات؟

كما أن فكر الدولة الإسلامية وسلوكها فى معظم عصورها وبعد الخلافة الراشدة، غادر الشورى وانحاز إلى الاستبداد، و حفل باستغلال الدين والظلم والاستئثار والافتئات على

حقوق الناس. فكيف لنا بالشـريعة السـمحاء... شـريعة الحرية والإخاء والمساواة والعدل والشورى والتضامن ، أن نؤدب بها الدولة ونلجم جماحها ،ونمنع بالقطع والضمان تغولها على الدين والدنيا ، وإمكان مصادرتها للفقه والفتوى؟ ولعمرى أن هذا التساؤل هو هاجس كل متنور غيور على الدين وعلى مستقبل المسلمين، وهو هاجس محق، تؤيده خبرة القرون الطوال من اسـتبداد الدولة باسـم الدين. ونرى أن هذا التسـاؤل هو جوهر الأزمة الفكرية والنفسية الظاهرة والكامنة التى يعانى منها العمل الحركى الإسلامى ومعارضوه على السواء. وإلى أن يسـتوى الحوار التاريخى الحاسـم، ويبدع صيغة الدولة الخاضعة لإرادة الشـعب والمسـتصحبة لهدى الرسـالة الخالدة فى آدابها وأخلاقها دون استغلال للدين أو توظيف اسمـه فى الهيمنة على حريات الناس وعقولهم، حينها فقط تنفرج الجبهات المتنازعة فى هذا المضمار، ونكون قد تعلمنا من تاريخنا أحد دروسه الكبار.

قال تعالى ﴿ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ۝٢ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ﴾ الطلاق ٢، ٣.

وقال ﷺ: «رأس الحكمة مخافة الله» (البيهقى فى الشـعب ٧٤٢). نحن بحاجة أن نكتب النصين المقدسين أعلاه فى القلب والعقل والجوارح، ونتحرك بهديهما وبكل الشمول اللازم الملازم للإدارة الرشـيدة للمجتمع، من علم ومعرفـة وإحاطة دقيقة بالواقع وفى كل الأحوال.

فهلا راجع أحباؤنا الغيورون على الأمة الحادبون على مصالحها العاملون على إنقاذها من عثارها بهدى الإسلام، برامجهم النظرية وتربيتهم الداخلية وأولوياتهم الفكرية والعملية على ضوء الفهم العميق لآلام الأمة وآمالها وواقعها البائس؟!

❑❑❑